مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9534

الثلاثاء، 23 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 14/00

نيويورك

الرئيس	السيد سيجورني/السيد دو ريفيير/السيدة برودهيرست إستيفال/السيد أولميدو.	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد عطاف
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة فايون
	سويسرا	السيد كاسيس
	سيراليون	السيد سنغيه
	الصين	السيد جانغ جون
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد أحمد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة زيا
	اليابان	السيد يومورا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 14/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وأمام كل عضو قائمة بالمتكلمين الذين طلبوا المشاركة في مناقشة اليوم وفقا للمادتين 37 و 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، فضلا عن الممارسة السابقة للمجلس في هذا الصدد. ونقترح دعوتهم للمشاركة في هذه الجلسة.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أقترح أن يوجه المجلس الدعوة إلى وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد رياض المالكي.

وأقترح أيضا أن يدعو المجلس المراقب عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): لقد انقضى أكثر من 100 يوم منذ أن قتل أكثر من 200 1 إسرائيلي وغيرهم في الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس على إسرائيل، واحتجاز أكثر من 250 شخصا رهائن. بالنسبة لجميع المتضررين، كانت هذه 100 يوم من انفطار القلب والغصة. فلا شيء يُبرِّر القتل المتعمد للمدنيين أو جرحهم أو اختطافهم، أو استخدام العنف الجنسي ضدهم، أو إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على أهداف مدنية. وأطالِب مرة أخرى بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وفي غضون ذلك، يجب معاملتهم معاملة إنسانية والسماح لهم باستقبال الزيارات وتلقي المساعدة من الصليب الأحمر.

في الأسبوع الماضي في دافوس، عقدت اجتماعا مؤثرا آخر مع عائلات الرهائن، وفي هذه المرة مع بعض الرهائن السابقين أنفسهم أيضا. ومنذ البداية، حافظت على اتصال وثيق مع السلطات القطرية والمصرية بشأن الجهود المبذولة لإطلاق سراحهم. وبالأمس، تلقيت من البعثة الإسرائيلية قائمة بالعديد من الرهائن المتبقين. وأفيد أمس أيضا بأن إسرائيل تقترح وقفا لمدة شهرين للأعمال القتالية مقابل الإفراج التدريجي عن جميع الرهائن المتبقين. وسأواصل، بصفتي المحدودة، بذل كل الجهود للمساهمة في إطلاق سراحهم.

لقد كانت الأيام الـ 100 الماضية مفجعة وكارثية بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين في غزة. وأفادت التقارير بمقتل أكثر من 000 25 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في العمليات التي شنتها القوات الإسرائيلية. وأفادت التقارير بإصابة أكثر من 000 60 آخرين. وفي الأيام الأخيرة، اشتد الهجوم العسكري في خان يونس، مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا الإضافيين. إن سكان غزة جميعا يعانون من الدمار على نطاق وسرعة لا مثيل لهما في التاريخ الحديث. لا شيء يبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

إن الحالة الإنسانية في غزة مروعة. ومع حلول فصل الشتاء، يواجه 2.2 مليون فلسطيني في غزة ظروفا غير إنسانية ومزرية، ويكافحون من أجل تجاوز يوم آخر – بدون مأوى مناسب أو تدفئة أو مرافق صحية أو طعام أو مياه صالحة للشرب. الجميع في غزة جوعى، حيث يعاني ربع سكان غزة – أكثر من نصف مليون شخص – من مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه،

هناك ما يقرب من 1.5 مليون شخص محشورون الآن داخل محافظة رفح. وتتفشى الأمراض مع انهيار النظام الصحي. ولا يعمل سوى 16 مستشفى من أصل 36 مستشفى في غزة بشكل جزئي. وهذا يعني أن سكان غزة لا يتعرضون لخطر القتل أو الإصابة جراء القصف المتواصل بلا هوادة فحسب؛ لكنهم يواجهون أيضاً احتمالاً متزايداً للإصابة بالأمراض المعدية مثل التهاب الكبد الوبائي – أ والزحار والكوليرا. وبدون وجود مستشفيات عاملة، ومع ضآلة فرص المرضى للخروج من غزة، فإن الآلاف الذين يعانون من أمراض مزمنة مثل السرطان والفشل الكلوي معرضون لخطر الموت. هناك حاجة ماسة إلى نظام فعال للإجلاء الطبي.

وفي مواجهة المعاناة الإنسانية الهائلة والعقبات الجسيمة، تسعى عملياتنا الإنسانية التابعة للأمم المتحدة جاهدة إلى تقديم خدماتها. ومن المفجع أن 153 من زملائنا قتلوا – وهو مصدر حزن لا نهاية له لنا جميعا. وفي الوقت نفسه، يعمل نساء ورجال الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع شركائنا في غزة، ببطولة كل يوم للوصول إلى المحتاجين. فقد الكثيرون أحباءهم وتركوا وراءهم منازل محطمة. إنهم يوزعون وجبات جاهزة للأكل وغيرها من المواد الغذائية على الملاجئ. إنهم يدعمون العدد القليل جدا من المخابز الذي لا يزال تعمل. وهم يقدمون الأدوية والإمدادات الطبية والمياه المعبأة في زجاجات والمياه المنقولة بالشاحنات ومجموعات النظافة الصحية ومستلزمات التنظيف والخيام وأغطية القماش المشمع والبطانيات، ولكن بكميات غير كافية على الإطلاق. وفي الجنوب، تساعد عمليات توزيع المواد الغذائية على خفض الأسعار، وتمكن 000 250 فلسطيني في غزة من شراء الخبز بسعر مدعم.

وأرحب بالاتفاق الذي يسرته قطر وفرنسا على عملية لإيصال أدوية وإمدادات رعاية صحية إضافية إلى المدنيين في غزة والرهائن المحتجزين في غزة.

كما أرحب بإعلان إسرائيل أنها ستسمح بإيفاد بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة إلى الشمال. بيد أن هذه البعثة معلقة بسبب تجدد القتال.

وبدأت وكيلة الأمين العام سيغريد كاغ عملها كبيرة لمنسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة في 8 كانون الثاني/يناير، تماشيا مع قرار مجلس الأمن 2720 (2023). وقد زارت غزة اليوم وستطلع المجلس في الأسبوع المقبل على آخر المستجدات بشأن مجمل جهودها. وأطلب إلى جميع أطراف النزاع أن تتعاون معها، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن.

دعونا نواجه الأمر: على الرغم من كل الجهود التي وصفتها، لا يمكن لأي عملية فعالة للمعونة الإنسانية أن تعمل في ظل الظروف التي فرضت على الفلسطينيين في غزة وأولئك الذين يبذلون كل ما في وسعهم لمساعدتهم. كميات المعونة غير كافية إلى حد كبير في ضوء الاحتياجات. من الخيال الاعتقاد بأن 2,2 مليون شخص يمكنهم العيش على المساعدات وحدها. يجب أن يدخل القطاع الخاص السلع الأساسية بكميات كبيرة، كما كان يفعل لسنوات عديدة قبل القتال الحالي. هذا أمر ضروري لتلبية الاحتياجات المتزايدة وتجنب الانهيار الكامل وعدد الوفيات المتزايد باستمرار. ومن جانبنا، نحن مصممون على بذل المزيد من الجهد لزيادة توزيع المواد الغذائية والخيام ومواد الإيواء والأدوية والمياه النظيفة وقطع الغيار لإصلاح البنية التحتية الحيوية للصرف الصحي.

إن إيصال المساعدات الإنسانية ليس عملية عد الشاحنات. يتعلق الأمر بضمان وصول الحجم والنوعية المناسبين من المساعدات إلى المحتاجين، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2720 (2023). ولكن لكي نتمكن من القيام بعملنا، يجب تلبية مجموعة من المتطلبات التشغيلية.

نحن بحاجة إلى الأمان. نحن نعمل في منطقة حرب. ولا توفر آليات الإخطار الإنساني الحالية أي ثقة حقيقية للعمليات والتخطيط للاستجابات الإنسانية. وقد أظهر عدد من الحوادث الخطيرة مدى ضرورة تحسين تلك الآليات الأساسية بدرجة كبير. وتستلزم السلامة أيضا طرقا موثوقة وممهدة داخل غزة ومعابر بدون عوائق عند نقاط التفتيش.

نحن بحاجة إلى أن نكون مجهزين للقيام بعملنا. ويشمل ذلك معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بحيث يمكن للقوافل الاتصال ببعضها البعض؛ المركبات المدرعة ومعدات الحماية، نظرا لاستمرار الأعمال العدائية والتلوث الواسع النطاق بالمتفجرات من مخلفات الحرب؛ وقدرة لوجستية أكبر بكثير؛ وقطع غيار للبنية التحتية، مثل محطات تحلية المياه؛ وغيرها من المواد الإنسانية الحيوية.

نحن ممتنون للدول الأعضاء على دعمها المالي. ونشهد أخيرا بعض علامات التقدم في الإذن بتصاريح دخول سلع معينة وبعض التدابير لتقليص المدة الزمنية لعمليات الفحص والعبور. ولكننا ما زلنا نواجه عملية مرهقة من عمليات التحقق والرفض المتعدد غير المبرر للأصناف التي تمس الحاجة إليها. نحن بحاجة إلى المزيد من نقاط العبور إلى غزة للحد من الازدحام وتجنب نقاط الاختناق.

ويجب أيضا استئناف تقديم المعونة إلى غزة عبر ميناء أشدود في إسرائيل. وصلت شحنة أولى من الطحين إلى غزة من أشدود، ولكن هناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير.

نحن بحاجة إلى الوصول إلى الشمال. في أول أسبوعين من كانون الثاني/يناير، ومن أصل 29 بعثة إنسانية مقررة لإيصال الإمدادات المنقذة للحياة شمال وادي غزة، لم تنجز سوى 7 بعثات بشكل كامل أو جزئي. ومنعت إسرائيل غالبية البعثات من الوصول. وبعد أكثر من 100 يوم من العمليات في الشمال، استمر انعدام الأمن والقتال.

نحن بحاجة أيضا إلى تأشيرات دخول. ينتظر العشرات من العاملين في المجال الإنساني منذ أشهر الحصول على تأشيراتهم من حكومة إسرائيل. وأدعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبدون عوائق إلى جميع أنحاء غزة وتوسيع نطاقها واستمرارها.

وأكرر دعوتي إلى وضع حد لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. إن استخدام الدروع البشرية أمر غير مقبول، وكذلك المستويات غير المسبوقة من الدمار وقتل المدنيين. كما أشعر بقلق شديد إزاء التقارير التي تفيد بمعاملة إسرائيل اللاإنسانية للفلسطينيين المحتجزين خلال العمليات العسكرية.

وأجدد ندائي من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. سيضمن ذلك وصول المساعدات الكافية إلى حيث تمس الحاجة إليها، وييسر إطلاق سراح الرهائن ويساعد على تخفيف حدة التوتر في أنحاء الشرق الأوسط. إن الحرب والبؤس في غزة يؤججان الاضطرابات في مناطق أبعد. إننا نشهد تطورات خطيرة في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث تجاوزت التوترات الحدود، مع زيادة كبيرة في عدد الضحايا. ويعتقل عشرات الفلسطينيين يوميا. اعتقل أكثر من 6 000 فلسطيني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وأفرج عن العديد منهم في وقت لاحق. ويشكل عنف المستوطنين أيضا شاغلا رئيسيا آخر. ولا يزال هدم المنازل وغيرها من المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها مستمرا. الاقتصاد الفلسطيني في أزمة. إن احتجاز إسرائيل لجزء كبير من عائدات الضرائب الفلسطينية، واستمرار حظر دخول جميع العمال الفلسطينيين تقريبا إلى إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، والقيود الشديدة المفروضة على التنقل والوصول في جميع أنحاء الضفة الغربية، كلها عوامل تساهم في ارتفاع معدلات البطالة والفقر. ويحدوني الأمل في أن تتيح المفاوضات الجارية دفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية بالكامل.

لقد أصبحت مخاطر التصعيد الأوسع على الصعيد الإقليمي حقيقة واقعة الآن. وبالانتقال إلى الشمال، أدى تبادل إطلاق النار اليومي عبر الخط الأزرق، بما في ذلك قصف المناطق المدنية، إلى مقتل ستة إسرائيليين و 25 مدنيا لبنانيا وتشريد عشرات الآلاف من الناس من ديارهم على كلا الجانبين. إن خطر سوء التقدير مرتفع بشكل خطير. وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن الخطاب العدواني والوقف الفوري للأنشطة التي يمكن أن تزيد من تأجيج التوترات. ونواصل أنا والمنسقون الخاصون تواصلنا المكثف مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين للحد من التوترات الإقليمية، وأرحب بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والعديد من الحكومات الأوروبية والعربية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تهدئة التوترات عن طريق التفاوض.

كما أن الوضع في البحر الأحمر يبعث على بالغ القلق. إن هجمات الحوثيين تعطل التجارة العالمية. وأعقب ذلك ضربات جوية

شنتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على مواقع الحوثيين في اليمن. إن خفض التصعيد أمر ضروري، ويجب أن تتوقف جميع الهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر على الفور.

وفي الوقت نفسه، هناك هجمات شبه يومية على المنشآت التي تستضيف قوات الولايات المتحدة والتحالف الدولي في العراق وسورية. وردا على ذلك، شنت الولايات المتحدة غارات جوية استهدفت أفرادا وجماعات يشتبه في قيامهم بتلك الأعمال. وفي سورية، استهدفت الغارات الجوية التي نسبتها إيران وسورية إلى إسرائيل مسؤولين في حماس والحرس الثوري الإيراني. وأحث جميع الأطراف على التراجع عن حافة الهاوية والنظر في التكلفة البشرية الرهيبة لصراع إقليمي.

وإلى جانب الحاجة إلى الوقف الفوري للتصعيد، تتطلب كل حالة تنفيذ خريطة طريق سياسية واضحة من شأنها أن تسهم في الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل. وفي سورية، يتمثل هذا في حل سياسي تيسره الأمم المتحدة تمشيا مع القرار 2254 (2015) ويلبي احتياجات جميع السوريين. وعلى طول الخط الأزرق، نحتاج إلى تنفيذ القرار 1701 (2006) على نحو كامل. وفي اليمن، نحتاج إلى وضع خريطة طريق للأمم المتحدة لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف والتحضير لعملية سياسية شاملة للجميع يملك زمامها اليمنيون تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولا يمكن أن تتحقق النهاية الدائمة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إلا من خلال الحل القائم على وجود دولتين. يجب أن يرى الإسرائيليون احتياجاتهم المشروعة للأمن تتحقق، ويجب أن يرى الفلسطينيون تطلعاتهم المشروعة إلى دولة مستقلة تماما وقادرة على البقاء وذات سيادة تتحقق، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة. يجب أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي.

إن الرفض الواضح والمتكرر في الأسبوع الماضي للحل القائم على وجود دولتين على أعلى مستوى في الحكومة الإسرائيلية أمر غير مقبول. جاء ذلك على الرغم من أقوى النداءات حتى من أصدقاء إسرائيل، بمن فيهم الجالسون حول هذه الطاولة. من شأن ذلك الرفض وإنكار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته أن يطيل إلى أجل غير مسمى أمد الصراع الذي أصبح يشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن العالميين. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تفاقم الاستقطاب وتشجيع المتطرفين في كل مكان. يجب أن يعترف الجميع بحق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة استقلالاً تاماً. ويجب نبذ أي رفض لقبول حل الدولتين من جانب أي طرف نبذاً قاطعاً.

فما هو البديل؟ وكيف سيبدو حل الدولة الواحدة مع وجود هذا العدد الكبير من الفلسطينيين في الداخل دون أي شعور حقيقي بالحرية أو الحقوق أو الكرامة؟ هذا أمر لا يمكن تصوره. إن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

(تكلم بالفرنسية)

إن دور المجتمع الدولي واضح. ويجب أن نتّحد لدعم الإسرائيليين والفلسطينيين في اتخاذ خطوات قوية نحو عملية سلام حقيقية.

على مدى العقدين الماضيين، تعرّض حل الدولتين للانتقاد والتشويه واعتُبر ميتاً مراراً وتكراراً. بيد أنه يظل السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم ومنصف – في إسرائيل وفلسطين وفي المنطقة بأسرها.

وكما شهدنا بشكل مأساوي خلال الأشهر الثلاثة الماضية، فإنه أيضاً السبيل الوحيد للخروج من دورات الخوف والكراهية والعنف التي لا نهاية لها. إن هذا الوقت العصيب بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين يجب أن يحفز طرفي النزاع، فضلاً عن المجتمع الدولي، على العمل بشجاعة وتصميم لتحقيق سلام عادل ودائم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لوزير خارجية دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد المالكي (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أتقدم بالشكر لفرنسا ولكم، سيدي الرئيس، على عقد مجلس الأمن على المستوى الوزاري، فيما نجتمع مرة أخرى في ظل العدوان الإسرائيلي القاتل على الشعب الفلسطيني الذي لا يزال مستمراً بلا هوادة، ويودي

بحياة الآلاف من المدنيين الأبرياء، ويدمر كل شيء في طريقه، ويهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته، ولكن الأهم من ذلك أن أتقدم له بالشكر على جهوده الدؤوبة في السعي إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وحماية المدنيين، وتقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. لقد ثابرت وكالات الأمم المتحدة في الميدان، تحت قيادته، على بذل جهودها الشجاعة لأداء مهمتها المقدسة في أشد الظروف استحالة.

وتلك الظروف مستحيلة بحكم تصميمها. فهي ليست نتيجة لكارثة طبيعية أو عاقبة مؤسفة للحرب، بل هي بالأحرى جهد متعمد لإلحاق أقصى قدر من الألم بالسكان الفلسطينيين من خلال الجمع بين ثلاثة عوامل: أولاً، حملة القصف الأكثر وحشية وعشوائية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ ثانياً، الدمار الهائل والحصار القاسي الذي يحرم السكان من الضروريات اللازمة لبقائهم مما يؤدي إلى انتشار المجاعة والتجفاف والمرض والعوز واليأس؛ وثالثاً، التهجير القسري على نطاق وسرعة لم يشهدهما التاريخ الحديث، حيث نزح جميع السكان الفلسطينيين تقريباً في قطاع غزة ولعدة مرات في كثير من الأحيان، و 70 في المائة منهم لاجئون من نكبة عام 1948، في بحث يائس عن الأمان في أي مكان، ومع ذلك ما زالوا يواجهون الموت والدمار في كل مكان.

لا يوجد بيت أو مستشفى أو مدرسة أو مسجد أو كنيسة أو مأوى تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في مأمن من القصف الإسرائيلي، حيث يتم إلقاء قنابل تزن 000 2 طن دون أي اكتراث على الإطلاق بأرواح المدنيين. وقد قتل أكثر من 000 25 مدني، من بينهم أكثر من 000 11 طفل. وأصيب أكثر من 000 63 مدني بجراح، تشوّه الآلاف منهم وعانوا من إعاقات دائمة، ودُفن أكثر من 000 7 تحت الأنقاض. وسيقتل عشرات آخرون في الساعات التي يجتمع فيها المجلس، وسيقتل آلاف آخرون مع استمرار منع المجلس من الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار.

هذا هجوم ينطوي على فظائع تصدم الضمير الإنساني وعار عليه. وعند البت في أمر كهذا، فليس لدين الجناة صلة بالموضوع. ودين الضحايا غير ذي صلة. فالشيء الوحيد المهم هو الأرواح البريئة التي لا تعد ولا تحصى التي أزهقت والتحطيم العنيف للقوانين التي سُنت بعد الحرب العالمية الثانية من أجل الحفاظ على البشرية.

من كمبالا حيث اجتمعت بلدان الجنوب، إلى بروكسل حيث التقى الوزراء العرب بنظرائهم الأوروبيين، إلى الأمم المتحدة في نيويورك، يدعو العالم إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ولا غنى عن وقف إطلاق النار لتحقيق ما دعا إليه مجلس الأمن – حماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، وتقديم المساعدة الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة، وإطلاق سراح الأسرى، ورفض التهجير القسري، وتحقيق السلام المتسق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

هناك إرادة المجتمع الدولي من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك نزوات رئيس وزراءٍ إسرائيلي مدفوع بهدف واحد – نجاته سياسياً على حساب نجاة ملايين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وعلى حساب السلام والأمن للجميع. هناك خط فاصل بين أولئك الذين يريدون السلام وأولئك الذين عقدوا العزم على منعه. تعتقد الفئة الأخيرة أن عدد الناس في منطقتنا أكبر مما يجب، بينما تعتقد الفئة الأولى أن هناك دولة مستقلة، حُرمت لفترة أطول مما ينبغي من مكانها الصحيح بين مجتمع الأمم وحُرم شعبها من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وبالنسبة للزعماء الذين يتولون دفة القيادة في إسرائيل، فإن الشعب الفلسطيني أكثر مما ينبغي. ينكر أولئك الزعماء وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه وإنسانيته – سواء في غزة أو الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، سواء كانوا لاجئين فلسطينيين أو أسرى فلسطينيين. إنهم لا يرون في شعبنا واقعاً ملموساً وسياسياً نتعايش معه، بل تهديداً ديموغرافياً يجب التخلص منه من خلال الموت أو التهجير أو الإخضاع. تلك هي الخيارات التي يقدمونها لنا: الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو الفصل العنصري. أعلم أن البعض هنا

غير مرتاحين لهذه الكلمات، لكنها الواقع الذي نعيش في ظله. وثقوا بي، يجب أن يقلق هؤلاء الناس من وجود هذا الواقع أكثر بكثير من قلقهم من الكلمات المستخدمة لوصفه.

لا يوجد سوى مسارين أمامنا. يبدأ أحدهما بالحرية الفلسطينية ويؤدي إلى السلام والأمن المشتركين في منطقتنا. ويواصل الآخر إنكار تلك الحرية ويحكم على منطقتنا بمزيد من إراقة الدماء والنزاع الذي لا نهاية له. لقد كان العالم العربي واضحاً في اختيار المسار الأول، المسار الذي يحظى بدعم المجتمع الدولي بأسره. وفي تلك الأثناء، يتباهى نتنياهو علناً ومراراً وتكراراً بأنه لعب دوراً رئيسياً في منع استقلال الدولة الفلسطينية والسلام في منطقتنا ويتعهد بالاستمرار. وينبغي لإسرائيل ألا تتوهم بعد الآن أن هناك طريقاً ثالثاً يمكنها من خلاله أن تختار استمرار الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري، وأن تحقق بطريقة ما السلام والأمن الإقليميين. فهذا ليس مساراً صالحاً أو مشروعاً. إن شعبنا ليس أقل استحقاقاً للحرية أو الأمن أو السلام. وحياة أطفالنا ليست أقل قدسية. إن قضيتنا عادلة، وصمود شعبنا وثباته ملحمي وجدير بالتضامن الدولي الذي تلقّاه من جميع أنحاء العالم.

ولكن كما قال الشاعر محمود درويش ذات مرة، إنهم يأملون في حياة طبيعية ليسوا فيها أبطالًا ولا ضحايا، حياة يمكنهم فيها العيش والازدهار ورؤية أطفالهم يكبرون ويحققون كل ما يرغبون فيه. ما ينبغي لهم أن يضطروا إلى الكفاح كل يوم من أجل البقاء على قيد الحياة أو الحصول على حقوقهم الأساسية أو تحقيق حلمهم البسيط في العيش بحرية وكرامة على أرض أجدادهم. لا ينبغي إطالة أمد النكبة أكثر من ذلك، ولا ينبغي تكرارها مرة تلو الأخرى. يجب إنهاؤها على الفور. لقد آن الأوان لاحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة احتراما كاملا ومعاقبة عدم الامتثال. وحان وقت المساءلة. فالعدالة أمر في غاية الأهمية. إنها أساس أي سلام مستدام. ويجب أن تتوقف المحاولات الرامية إلى تأطير السعي إلى تحقيق العدالة على أنه يتعارض بشكل ما مع السلام. لقد حان الوقت لعقد مؤتمر دولي للسلام يكون له هدف واضح – وهو التقيد بالقانون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة من خلال إجراءات حازمة من جانب جميع الدول والمنظمات والأمم المتحدة. لقد حان الوقت لإقرار انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة. لم يكن لنا حق الاعتراض على انضمام إسرائيل للأمم المتحدة قبل 75 عاما. ولا تملك إسرائيل الحق في الاعتراض على انضمام دولة فلسطين بعد 75 عاما.

يجب االحترام توافق الآراء الدولي بشأن وجود دولتين على هذه الأرض قولا وفعلا. لا يمكن أن يكون هناك مزيد من الذرائع للتأخيرات والعراقيل التي لا نهاية لها. وينبغي عدم التسامح بعد الآن مع الاستخفاف بحياة الفلسطينيين والقانون الدولي والرغبة الإقليمية والدولية في تحقيق سلام عادل ودائم. الوقت يداهمنا. هناك خياران – إضرام النار أو وقف إطلاق النار. إن البديل للحرية والعدالة والسلام هو ما يحدث الآن. يجب أن نتأكد من توقف ذلك الآن ويجب أن نتأكد من عدم حدوثه مرة أخرى – عدم تكرار حدوثه أبدا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر فرنسا وأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم مؤخرا. وأتمنى لكم التوفيق في منصبكم المهم.

إن أمام المجلس اليوم فرصة تاريخية لتحويل تركيزه إلى التهديد الأمني الحقيقي والخطير. إن الشرق الأوسط يعاني من سرطان، ولم يناقش مجلس الأمن حتى اليوم سوى توفير الأسبرين. السرطان لا يعالج بالأسبرين. وقد حان الوقت لكي يعالج المجلس جذور ذلك السرطان ويقضي عليها، وليس على آثاره الجانبية فحسب.

إننا نعيش في عالم معاكس. قبل ثمانية عشر عاما، انسحبت إسرائيل بالكامل من غزة على أمل بناء الثقة مع الفلسطينيين ورسم طريق نحو مستقبل مشترك. وبدلا من ذلك، صوت الفلسطينيون لمنظمة حماس الإرهابية، ومنذ ذلك الحين، وتحت سمع وبصر الأمم المتحدة ووكالاتها، استغلت حماس المساعدات الدولية وحولت غزة إلى آلة الحرب التي هي عليها اليوم. لقد حفرت حماس مئات الأميال من الأنفاق الإرهابية وصنعت عشرات الآلاف من الصواريخ. ولم تخف أهدافها المتعلقة بالإبادة الجماعية المتمثلة في إبادة إسرائيل. والعالم يعرف ذلك. والأمم المتحدة تعرف ذلك.

وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، أصبحت خطة حماس للإبادة الجماعية لليهود حقيقة واقعة. لقد ذبح شعبي عمدا، حيث قتل 200 1 شخص في يوم واحد، وأُخذ 240 طفلا ورجلا وامرأة ومسنا رهائن. كان هذا الشر المطلق أكبر نسبيا من أحداث 11 أيلول/سبتمبر بـ 20 مرة، وقد أقسمت قيادة حماس علنا على تكرار ارتكاب هذه المذابح مرة تلو مرة حتى يتم تدمير إسرائيل. ولكن المثير للصدمة أن الكثيرين هنا في مجلس الأمن يدعون إلى وقف دائم لإطلاق النار بينما لا يفكرون في الآثار المترتبة على ذلك. ماذا سيحدث في اعتقاد المجلس إن كان هناك وقف لإطلاق النار؟ إليكم ما سيحدث. ستبقى حماس في السلطة. وستعيد تجميع صفوفها وتسليحها وسرعان ما سيواجه الإسرائيليون محاولة لارتكاب محرقة أخرى لليهود. هل هذه هي النتيجة التي يسعى المجلس إلى تحقيقها لنا جميعا؟ أن تضطر إسرائيل مجددا إلى تنفيذ عملية دفاعية أخرى في غزة؟ هل يتوقع المجلس حقا منا أن نترك رهائننا في أنفاق حماس الإرهابية؟

ما دامت حماس في السلطة، فإن مواجهة مستقبل مظلم جدا أمر لا مفر منه لنا جميعا. كيف يمكن لأعضاء المجلس أن يدعوا إلى وقف إطلاق النار وأن يقترحوا حلا للنزاع في نفس الوقت؟ هذا كلام متناقض تماما. لا يمكننا الحصول على كليهما – إنه أمر مستحيل. تسعى حماس إلى إبادة إسرائيل، وإذا أيد المجلس موقفا من شأنه أن يترك حماس في السلطة، فلا يمكنه التظاهر بالرغبة في التوصل إلى حل للنزاع. لقد أثبتت السنوات الـ 18 الماضية ذلك. ولكن هناك صيغة يمكن أن تنهي إراقة الدماء، وإذا وقف المجلس متحدا وراءها، فإنها ستتحقق. إذا سلمت حماس المسؤولين عن أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر وأطلقت سراح جميع الرهائن، فإن هذه الحرب ستنتهي على الفور. إنها ليست حربا اختارتها إسرائيل، لكننا سندافع عن مستقبلنا تماما كما سيدافع جميع الأعضاء هنا عن مستقبل بلدانهم.

إن جلسة اليوم دليل على قمة عبثية الأمم المتحدة. إن حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين حركتان إرهابيتان بغيضتان. ولكن قوى الإرهاب تلك ليست سوى عرض من أعراض التهديد الأمني الحقيقي في المنطقة وخارجها. هناك نظام مسؤول عن رعاية 90 في المائة من ميزانية حماس للإرهاب، فضلا عن تسليح وتدريب من ينفذونه. وهو نفس النظام الذي يزود حزب الله بالصواريخ الدقيقة ويزود الحوثيين بالقذائف التسيارية. وكل ذلك يجري من أجل نشر الفساد وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وقريبا ستنفذ تلك الأعمال الإرهابية تحت مظلة نووية. ومع ذلك، يتجاهل المجلس أساسا ذلك التهديد الهائل – وهو نظام آية الله في إيران. كم هو سخيف أن يكون وزير خارجية الدولة الأولى الراعية للإرهاب التي تطمح إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط موجودا هنا اليوم لمخاطبة المجلس؟ هل يمكن لأحد أن يتصور مشاركة وزير خارجية هتلر في مناقشة جادة حول كيفية الدفاع عن اليهود خلال المحرقة ؟ هذا عالم مقلوب رأسا على عقب. ممثل نظام يدعو علنا إلى إبادة دولة إسرائيل يقدم المشورة بشأن كيفية حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. هذا حقا عالم مقلوب رأسا على عقب.

ونسمع دعوات إلى تجنب اتساع رقعة النزاع. أريد أن أوضح أن هذا الاتساع لا يحدث بطريقة سحرية. بل يتم التخطيط له وتوجيهه. والشخص المسؤول مباشرة عن الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة وعن هذا الاتساع منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر سيجلس هنا قريبا. السيد أمير – عبد اللهيان يمثل النظام الذي يسلح حزب الله ويوجهه نحو استهداف مدنيينا. إنه يمثل النظام الذي ينقل الأسلحة والمعلومات الاستخباراتية إلى الحوثيين. فمن دون إيران، ما كان للحوثيين امتلاك قذائف انسيابية متطورة أو مركبات جوية غير مأهولة لاستهداف السفن التجارية في البحر الأحمر. إذا نظرنا إلى هذه الصورة، فإن ما نراه هو أسلحة إيرانية استولت عليها البحرية الأمريكية وهي في طريقها إلى الحوثيين. هذا دليل واضح على من هو العقل المدبر لما يسمى بالاتساع. هل جاء وزير الخارجية الإيراني إلى هنا ليُحاسَب؟ كلنا نعرف الإجابة على ذلك. تتوارى إيران دائما عن الأنظار وتتحكم في الأمور. إنها تدعي دائما الإنكار، لكن الأدلة موجودة هنا، تماما كما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى. هل سيتصدى المجلس أخيرا للتهديد الحقيقي للأمن الإقليمي؟

وتأثرت جميع بلدان المنطقة بمخالب الإرهاب الإيرانية. فقد تعرضت المملكة العربية السعودية لهجمات بطائرات مسيرة وقذائف

تسيارية مصدرها إيران. وعانت الإمارات العربية المتحدة من عدة هجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ على أراضيها، بما في ذلك غارة على مطار أبو ظبي الدولي. والضربات الإيرانية الأخيرة في العراق وسورية وباكستان دليل آخر على أن إيران لن تتوقف عند أي حد لتوسيع هيمنتها الشيعية.

وفي لبنان، كما هو الحال في اليمن والعراق وسورية، فإن إيران هي الرأس المدبر وراء عدم الاستقرار. وحتى الشعب الإيراني نفسه يعاني يوميا، وأعضاء المجلس يعرفون ذلك. إن النظام الإيراني يقتل النساء والمتظاهرين الأبرياء. ويوم أمس، أُعدم إيراني بريء آخر، هو محمد قبادلو. وبينما يتأرجح الإيرانيون الأبرياء من حبال المشانق، سيجلس الوزير أمير عبد اللهيان هنا ويحاضرنا عن قدسية الحياة البشرية. بل إن إيران مسؤولة عن تسليح وتدريب الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب لتنفيذ هجمات إرهابية في المغرب، كما أنه يمكن استشعار طموحاتها في الهيمنة في السودان ومالي والنيجر.

لكن إرهاب إيران لا يؤثر على الشرق الأوسط وأفريقيا فحسب. فقد تعرضت ألبانيا لهجوم إلكتروني إيراني. وكما نعلم جميعا، تستخدم روسيا الطائرات المسيرة الإيرانية لقتل المدنيين في أوكرانيا. إن إرهاب إيران سيطول جميع أعضاء المجلس. وجميعنا نعرف ذلك. إنه سيطول حتى روسيا التي تتعاون مع إيران.

وإذا استمر المجلس في التركيز على تقديم المعونة إلى غزة فحسب، وهو أمر هام حقا، ولكن مع تجاهل السبب الجذري للتهديد الخطير للشرق الأوسط والعالم – التهديد الإيراني – فإن مستقبلنا الجماعي سيكون مستقبلا شيعيا مظلما وراديكاليا جدا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا.

بادرت بعقد مناقشة مجلس الأمن هذه على المستوى الوزاري تحت رئاستنا. وأود أن أشكر الأمين العام على بيانه القوي، وبصفتي الوطنية، أود أيضا أن أشير إلى الحالة المأساوية في غزة وخطر تأجيج النزاع في المنطقة. إنه خطر حقيقي.

في ضوء ما هو على المحك بين الإسرائيليين والفلسطينيين، هناك مساران محتملان للمجلس. فمن ناحية، هناك خيار يتخذه البعض – خيار الفُرقة والجدال والمزايدة؛ خيار تأجيج النيران؛ وخيار أولئك الذين يغزون جارة لهم ويدوسون على سيادتها، في أوكرانيا كما في الشرق الأوسط، ويسعون إلى الفُرقة بدلا من الوحدة هنا.

من جانبي، سأختار خيارا آخر وأقول شيئين. يمكننا، بل ويجب علينا، أن نظهر تضامننا مع الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. يمكننا، بل ويجب علينا، أن نقول أشياء صعبة لكليهما.

إن فرنسا تعمل من أجل خير الشعبين باسم السلام. إنها صديقة لإسرائيل، تماما كما هي صديقة للشعب الفلسطيني. ولذلك، لا بد لي من أن أقول لإسرائيل، التي تحظى بصداقة الشعب الفرنسي، إنه يجب أن تكون هناك دولة فلسطينية؛ وإن العنف ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما ذاك الذي يرتكبه المستوطنون المتطرفون، يجب أن يتوقف؛ وإن القانون الدولي ينطبق على الجميع. ويجب أن أقول للممثلين الفلسطينيين، الذين يدركون التزام فرنسا التاريخي بقيام دولة فلسطينية، إن فرنسا ستواصل مكافحة الإرهاب بقوة وتصميم. ولا مجال لأي غموض بشأن حق إسرائيل في العيش في سلام وأمن وفي ممارسة حقها في الدفاع عن النفس في مواجهة الإرهاب. وبوصفها صديقة، تقول فرنسا للجانبين إن الطريق أمامنا سيكون صعبا على الجميع.

وهناك ثلاثة مبادئ ستوجه عمل فرنسا في إطار مجلس الأمن في الأيام والأسابيع المقبلة. وأود أن أوضحها هنا.

الأول هو مبدأ الإنسانية. يجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا دون قيد أو شرط. وهذه ضرورة مطلقة. وقد طالبنا بذلك مرارا. ودعا المجلس أيضا بوضوح إلى ذلك. وباسم مبدأ الإنسانية، يجب أن ندين بشكل قاطع ودون مزيد من التأخير الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي كانت هجمات شنيعة ووحشية وواسعة النطاق ارتكبها إرهابيون. ويجب على مجلسنا أيضا أن يفتح عينيه على العنف الجنسي الذي استخدمه أولئك الإرهابيون كسلاح حرب.

وأيضا، باسم مبدأ الإنسانية، يجب أن نعمل لصالح السكان المدنيين في غزة وأن نعمل من أجل وقف إطلاق النار. إن المعاناة التي يعيشونها مروعة. وفرنسا من بين أعضاء المجلس الذين يتخذون إجراءات. فقد بادر رئيس الجمهورية، إيمانويل ماكرون، بعقد مؤتمر إنساني دولي. وأُعلن في المؤتمر عن تقديم بليون يورو في صورة مساعدات إنسانية للمدنيين في غزة. واليوم، أدعو مرة أخرى جميع شركائنا الدوليين إلى أن يظلوا على أهبة الاستعداد.

إن فرنسا الآن هي أحد الداعمين الرئيسيين للمدنيين في غزة، لا سيما لأننا زدنا بشكل كبير تبرع فرنسا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وسيوجه أكثر من نصف المساعدات الإنسانية البالغ قيمتها 100 مليون يورو التي أعلنت عنها فرنسا لغزة في تشرين الثاني/نوفمبر من خلال الأونروا. وفي عام 2024، سندعم الفلسطينيين بشكل أكبر من خلال تقديم 100 مليون يورو إضافية. كما أننا نتخذ خطوات ملموسة في المنطقة: 000 1 طن من البضائع تمر عبر مصر؛ ونُفذ 000 1 إجراء طبي بالتعاون الكامل مع مصر على متن السفينة ديكسمود؛ وأُنزلت شحنات من الإمدادات الإنسانية بواسط المظلات إلى غزة بمساعدة الأردن.

لقد حدد المجلس في قراريه المتعلقين بالشأن الإنساني (القرار 2712 (2023) والقرار 2720 (2023)) المتطلبات. ويجب احترامها. فلننصت إلى النساء والرجال والأطفال الذين يعانون في غزة. ولننصت إلى العاملين في المجال الإنساني الذين يشعرون بالعجز. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والمستشفيات والمدارس. كما يجب حماية العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الأخرى في الميدان. وأشيد بشجاعتهم والتزامهم وتفانيهم. وأريد أن أقول لهم إن فرنسا ستواصل دعمهم بلا كلل ولن تستسلم. وأود أيضا أن أقول إنه يجب أن يكونوا قادرين على استخدام جميع نقاط العبور اللازمة وعلى إيصال شحناتهم ذات الأهمية الحيوية إلى شمال القطاع، بما يتجاوز وادي غزة. ويجب أن نعمل فورا من أجل وقف دائم لإطلاق النار، وهو الشيء الوحيد الكفيل بوضع حد لمعاناتهم.

والمبدأ الثاني الذي يوجه عمل فرنسا هو مبدأ العدالة. فهذه الحرب وهذه المعاناة الفظيعة تجبرنا وتجبر المجلس على العمل. ومن واجبنا أن نبذل كل جهد ممكن لإيجاد حل سياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولتحقيق ذلك، يجب أن نعيد إطلاق عملية السلام وأن نفعل ذلك بطريقة حاسمة وذات مصداقية.

ونحن نعرف محددات الحل: دولتان تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس حدود عام 1967 على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. هذا هو الإطار المحدد في القانون الدولي. وهو أيضا موقف فرنسا الثابت. وهذا هو السبب في أنه ليس من حق إسرائيل أو أي طرف آخر أن يقرر للفلسطينيين كيف سيُحكمون غدا أو مدى سيادتهم.

وفي سياق حل الدولتين، يجب علينا أيضا أن نفكر، بدءا من الآن، في مستقبل غزة. وليس من شأن إسرائيل أن تقرر مصير السكان الفلسطينيين في غزة. إن غزة أرض فلسطينية والأمر متروك للسلطة الفلسطينية، التي نؤيدها، لممارسة سلطتها الكاملة لكي يصبح ذلك حقيقة واقعة. وثمة دور هام للأمم المتحدة في هذا الصدد وسيكون لها دور هام. وفي هذا السياق، أهنئ السيدة سيغريد كاغ على تعيينها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. وسيتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يحشد جهوده لإعادة بناء غزة. وتتطلب الحالة في الضفة الغربية اهتمامنا الكامل. والهجمات التي يشنها مستوطنون يمارسون العنف ضد المدنيين الفلسطينيين غير مقبولة. ومرة أخرى، ندينها بأشد العبارات. يجب أن تنتهي الآن. وستتخذ فرنسا في الوقت المناسب، بالتعاون مع شركائها، المبادرات اللازمة حتى يبقي المجلس جميع هذه المسائل السياسية قيد نظره.

وأخيرا، المبدأ الثالث لعملنا سيكون مبدأ المسؤولية، في مواجهة مخاطر التصعيد. يجب أن نبذل قصارى جهدنا للحيلولة دون اندلاع حرب إقليمية واتساع رقعة النزاع. قد يقدم البعض على استخدام

جماعات موالية له لزيادة الفوضى وتقويض الاستقرار في المنطقة. ونحذرهم من مغبة ذلك. ونشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد التوترات في محيط الخط الأزرق. وندعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس بشكل صارم وبذل قصارى جهدهما لوضع حد نهائي للتصعيد. يجب السماح لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالاضطلاع بولايتها في ظروف مناسبة.

كما نشعر بالقلق إزاء الهجمات التي يرتكبها الحوثيون في البحر الأحمر. فهذه انتهاكات بالغة الخطورة للقانون وللتجارة الدولية. وستواصل فرنسا تحمل مسؤولياتها. وفي السياق نفسه، ندين انتهاكات سيادة العراق.

وستواصل فرنسا العمل وأخذ زمام المبادرة لضمان أن يناقش مجلسنا الأزمة بجميع جوانبها حتى يتمكن أخيرا من إدانة الهجمات الوحشية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وذلك لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني وتلبية احتياجات السكان المدنيين في غزة وإحراز تقدم، بصورة نهائية، نحو حل النزاع وتنفيذ حل الدولتين. ويمكن للمجلس أن يعول على التزامنا.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج في الجزائر.

السيد عطاف (الجزائر): لم أجد أنسب وأليق وأجدر ما أستهل به مساهمتي هذه في نقاش مجلسنا لهذا اليوم من تبليغ رسالة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وضعها أمانة بين يدي، وهي رسالة تقدير وامتنان للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ولكافة هيئات منظومة الأمم المتحدة، على ما بادروا به ولا يزالون، من أجل تخفيف المآسي التي تطال غزة وتضميد جروحها وإيقاف نزيفها. وذات الرسالة رسالة دعم وتقدير لهم، نظير جهودهم الحثيثة رغم ما يتعرضون له من طعن في مصداقيتهم ومساس بسلطتهم، ومن استفزازات وابتزازات من لدن احتلال لا يرى لجبروته ولطغيانه حدودا.

وللسيد الأمين العام كل التشجيع والاحترام منا. وكلنا خشوع وإجلال وإكبار أمام أرواح من خدموا الإنسانية تحت راية الأمم المتحدة، وسقطوا في غزة دفاعا عن أسمى قيمها وأرقى مثلها. وذات الرسالة رسالة ترحم على أرواح من ارتقوا شهداء من أجل وطن وقضية، وطن لهم وقضية لهم ولنا.

إن العدوان على غزة وشيك الدخول في شهره الخامس، وآفاق حمل الاحتلال الإسرائيلي للعدول عنه لا تزال مسدودة. إن وضعا كهذا يفرض فرضا على البشرية المجتمعة في بيتها هذا ثلاثة تحديات رئيسية. التحدي الأول وهو تحدي ضمان احترام القرارات والقوانين والتشريعات التي تصدر باسمها، وعدم السماح أو التسامح مع الخروقات الجسيمة لكل ما أقرته لضمان تعايش سلمي وحضاري ومتمدن بين أعضائها. والتحدي الثاني وهو تحدي عدم القبول بأن ينصب عضو من أعضائها نفسه فوق الجميع ويستفيد من معاملات تبدو وكأنها وضعت لصالحه دون سواه في شكل استثناءات وانتقاءات وامتيازات وحصانات غير مبررة وغير مقبولة. والتحدي الثالث وهو تحدي إخضاع الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني للضوابط القانونية الدولية، ووضع حد لما يجمع الكثير على تسميته باللامساءلة واللامحاسبة واللامعاقبة والتي حان الأوان لوضع حد صارم وحاسم لها.

ومن هذا المنظور، ترحب الجزائر وتثمن تثمينا عاليا بوادر الابتعاد عن هذه المعاملات التفضيلية من خلال مبادرات راقية وشجاعة وجريئة لإجبار الاحتلال الإسرائيلي على تحمل مسؤولياته. وأعني تحديدا مبادرة الرئيس عبد المجيد تبون بحشد الخبراء القانونيين والتنظيمات الحقوقية العالمية لمقاضاة الاحتلال الإسرائيلي أمام الهيئات الدولية لإنهاء عقود من إفلات هذا الأخير من المساءلة والمحاسبة والمعاقبة. وأعني مبادرة جمهورية جنوب أفريقيا برفع دعوى ضد الاحتلال الإسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية بتهمة شن حرب إبادة على غزة.

وأعني مبادرة كل من جمهوريتي شيلي والمكسيك بإخطار المحكمة الجنائية الدولية بالجرائم متعددة الأشكال والأنواع التي صاحبت ولا تزال

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كل هذه المبادرات تستدعي منا السند والثناء والتشجيع، لأنها تمثل خطوات صائبة على درب الصواب.

وبقدر ما نحث هذه الهيئات القضائية الدولية على الاضطلاع بمسؤولياتها وواجباتها القانونية كاملة، فإننا نشدد بقدر أكبر على إلزامية الاضطلاع بالمسؤوليات السياسية والأمنية التي تقع على عاتق مجلس الأمن بصفته الهيئة الأولى الحامية والضامنة للسلم والأمن الدوليين.

ونحن بصدد الحديث عن المسؤوليات والواجبات التي يفرضها الظرف الحالي تجاه غزة، فلا ريب أن الأولوية القصوى تعود لوقف إطلاق النار الذي لا يمر يوم إلا وزاد الرفض والاستياء تجاه المماطلة بشأنه وتجاه المبررات الهشة لعدم إيلائه العناية التي يستحقها. فلا يوجد راهنا أهداف تعلو فوق هدف وقف العدوان والإبادة والتشريد والتهجير والتجويع والتدمير والتخريب والتدنيس.

إذ ذاك، وإذ ذاك فقط، يصبح للحديث عن ترتيبات ما بعد الحرب معنى ويصبح للجهود الدبلوماسية الرامية لحل النزاع العربي الإسرائيلي فعلية وفاعلية. فمما لا شك فيه أن ما يحدث في غزة اليوم يعيد إلى الواجهة أكثر من أي وقت مضى حتمية الإسراع في معالجة جوهر هذا الصراع عبر تجديد وتفعيل التزامنا الجماعي بحل الدولتين الذي التفت حوله المجموعة الدولية كحل عادل ودائم ونهائي. وأمام الأصوات الإسرائيلية التي أصبحت تجاهر اليوم برفضها لهذا الحل، يقع على مجلس الأمن وعلى منظمتنا الرد بكل حزم وصرامة على مثل هذه المواقف التي تستخف بالإجماع العالمي ولا تكن للشرعية الدولية سوى الإنكار والاحتقار.

ومن هذا المنبر، تجدد الجزائر دعمها لمنح العضوية الكاملة لدولة فلسطين في منظمة الأمم المتحدة. وهو المطلب الذي تبنته حركة عدم الانحياز في قمتها الأخيرة كإجراء استعجالي للحفاظ على المرتكزات الأساسية لحل الدولتين وكخطوة حتمية لصون المقومات القانونية لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة والسيدة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف. كما يدعو بلدي إلى تبني نهج جديد في السعي إلى تفعيل خيار السلام وتحقيق حل منصف وشامل للقضية الفلسطينية.

فالجدير، بل الأجدر، بنا في هذه الساعات الفاصلة أن نتصدى للأوهام التي يتغذى منها الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني بتحقيق الأمن عبر القضاء على المشروع الوطني الفلسطيني. والجدير، بل الأجدر، بنا في هذه الساعات الفاصلة أن نمنع ونبطل تواصل حملات الاحتلال لمصادرة الأراضي الفلسطينية وضمها وتشجيع بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها للحيلولة دون إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة وسيدة. والجدير، بل الأجدر، بنا في هذه الساعات الفاصلة أن نكبح جماح الاحتلال الإسرائيلي وأوهامه المتمثلة في إعادة إحياء مشروع إسرائيل الكبرى على أنقاض ورماد وحطام المشروع الوطني الفلسطيني.

بناء على كل هذه الاعتبارات، فإن الجزائر تجدد المطلب التاريخي بعقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، يتم في إطاره الاتفاق على إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي بصفة نهائية عبر الاحتكام لقرارات الشرعية الدولية وتفعيل حل الدولتين تحت الرقابة الصارمة والمتابعة اللصيقة والضمانة الوثيقة للمجتمع الدولي.

فبعد غزة، لا يمكن العودة إلى ما قبل غزة. وبعد غزة، لا يمكن إعادة القضية الفلسطينية إلى أدراج لتبقى حبيسة فيها لأجل آخر غير مسمى. وبعد غزة، لا يمكن أن نحصر الجهد الدولي في التكفل برواسب وتوابع ومخلفات الحرب ونغض الطرف عن أسباب ومسببات الحرب ذاتها. وفوق كل هذا وذاك، لا يُسمح لنا ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بأن نترك هدف تحقيق السلم والأمن في الشرق الأوسط رهينة للاحتلال الإسرائيلي يتصرف فيها كيفما شاء ويساوم بها متى شاء ويجامل بها من يشاء ويضغط بها على من يشاء. فلتكن غزة درسا لنا جميعا، درسا نقتدي به ودرسا نستلهم منه ودرسا نتقوى به في مساعينا الآتية. والأهم، فلتكن غزة درسا لا ننساه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والأوروبية في سلوفينيا.

السيدة فايون (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر الأمين العام على إحاطته، وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم الرفيعة المستوى.

لدي اليوم رسالة واحدة، وهي رسالة واضحة. إننا بحاجة إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة والمنطقة. ولذلك، أود أن أحاول أن أشرح أسباب دعوتنا إلى وقف إطلاق النار.

إن السبيل الوحيد إلى كفالة توفير الحماية للمدنيين يكمن في التوصل إلى وقف لإطلاق النار تحترمه جميع أطراف النزاع. فقد أدى النزاع المستمر منذ أكثر من 100 يوم إلى وقوع عدد كبير جدا من الضحايا في صفوف المدنيين من كافة الأطراف – لقد قُتل واحد من بين كل 100 فلسطيني في غزة، لقد طفح الكيل. فالنساء والأطفال يشكّلون الغالبية العظمى من القتلى في غزة. ويتضور الأحياء جوعا في ملاجئ مكتظة وغير آمنة في ظل انهيار النظام الصحي. ووقف إطلاق النار هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يتيح إيصال المساعدات الإنسانية على النطاق المطلوب. ويقع على عاتق دوائر العمل الإنساني مهمة مستحيلة في إطار ما تواجهه من تحديات عديدة. ومن أجل الإنسانية، علينا أن نضع الأسس لاتخاذ إجراءات إنسانية هادفة، ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نفعل ذلك.

ووقف إطلاق النار هو السبيل الوحيد الكفيل بأن يهيئ الظروف للعودة الآمنة للنازحين. وأود أن أوضح أننا نرفض وندين البيانات الصادرة عن المسؤولين الإسرائيليين التي تقترح التهجير الجماعي للفلسطينيين من غزة. ومع ذلك، فإننا نشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الظروف التي يعيشها الفلسطينيون النازحون داخليا في غزة. فالسكان يُجبرون على الفرار مرارا وتكرارا ويُدفع بهم إلى مناطق آمنة تتعرض للقصف لاحقا على أي حال. إننا بحاجة إلى تهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة للناس من جميع الأطراف – في غزة والضفة الغربية وإسرائيل ولبنان.

وما من سبيل لمنع انتشار التطرف والأيديولوجيات المتطرفة سوى وقف إطلاق النار وتجديد رؤية حل الدولتين. وتدين سلوفينيا جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك الهجمات الإرهابية التي شنتها حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر واعتداءاتها المستمرة على إسرائيل. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وتمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إليهم. ويجب أن يعيدهم وقف إطلاق النار إلى ديارهم، كما أنه السبيل الوحيد لتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام. ولا تجلب الأعمال العدائية الحالية والتوترات المستمرة منذ عقود السلام ولا الأمن لأحد في المنطقة. ولا يوجد حل عسكري لهذا النزاع والسبيل الوحيد لتحقيق السلام هو حل الدولتين. ولذلك، أكرر دعوتي لنا للبدء في التحضير لمؤتمر دولي للسلام لتجميع قطع أحجية حل الدولتين على نحو شامل. ويجب أن نتحلى بالجدية إزاء تلك المسألة. ومن الضروري، بوصفنا مجلس الأمن، أن نمضي قدما في المناقشات بشأن سيناريوهات اليوم التالي. فغزة والضفة الغربية ملك للفلسطينيين.

وفضلا عن ذلك، فإن وقف إطلاق النار سيمكّن من تحقيق المساءلة. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن جميع الانتهاكات التي وقعت في الأشهر الأخيرة، بدءا من الهجوم الإرهابي الذي شنته حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر والتقارير عن ارتكابها لأعمال عنف جنسي وصولا إلى جميع الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويشكّل إرساء نظام قانوني دولي قوي ضمانة لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

إن وقف إطلاق النار هو السبيل الوحيد الذي سيساعد في تهدئة الأوضاع في المنطقة. وقد تكلمت في آخر خطاب لي أمام المجلس (انظر S/PV.9489)، عن احتمال امتداد النزاع. وأخشى أن يكون هذا النزاع قد ولد بالفعل مزيدا من التصعيد في الضفة الغربية وعلى طول الخط الأزرق وفي البحر الأحمر، أو استُخدم كذريعة لتوليد هذا التصعيد. وندين هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، التي يجب أن تتوقف فورا. إن حرية الملاحة والأمن البحري مهمان للغاية في نقل السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية والوقود والمساعدات الإنسانية الحيوية التي يراد إيصالها إلى السكان في جميع أنحاء العالم. وتشهد التوترات في المنطقة تصاعدا، وسنصل قريبا إلى نقطة اللاعودة. وسيمكّن وقف إطلاق النار من إعادة إعمار غزة تحت قيادة السلطة الفلسطينية بعد تنشيطها، بدعم قوي من الأمم المتحدة

والمجتمع الدولي. وأعني بعبارة "وقف إطلاق النار" عملية تبدأ بوقف الأعمال القتالية، تحترمها جميع أطراف النزاع وتتضمن جميع العناصر المذكورة، مما يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وتمتع إسرائيل بالأمن والأمان وسيادة السلام في المنطقة وعيش شعوب جميع بلدان المنطقة متحررين من الخوف والإرهاب.

إن الضحايا الذين يبلغ عددهم 26 000 ضحية – من الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء – ليسوا إحصائيات. لقد كان لكل منهم حياة وعائلة وأحلام وطموحات وخطط. وتمهيد الطريق لإحلال السلام هو أفضل سبيل يمكن أن نطرقه لإظهار الإجلال لأولئك الذين فقدوا أرواحهم في النزاع. لقد حان الوقت لوقف إطلاق النار.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمستشار الاتحادي ورئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا.

السيد كاسيس (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته وأن أعرب له عن خالص التعازي في من فُقدوا من زملائه العاملين في المجال الإنساني وعددهم 153 شخصا.

تتشاطر سويسرا مبدأي الإنسانية والسلام اللذين يوجهان عمل مجلس الأمن. ونكرر إدانتنا القاطعة لهجمات حماس على إسرائيل ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس. وتذكرنا البيانات التي أُدلي بها في هذه القاعة بالمستوى الشديد الذي بلغته الكراهية والمعاناة في الشرق الأوسط. وبينما يبدو أنه لا حدود للعنف في إسرائيل وغزة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، فإن سؤالا واحدا على وجه الخصوص يقلقني: ما الذي يمكننا فعله حيال ذلك؟ لقد اتخذ المجلس قرارين في غاية الأهمية (القرار 2712 (2023) والقرار 2720 (2023)) لا شك في ذلك، لكننا متقاعسون في تنفيذهما. فلم يُفرج إلا عن بعض الرهائن؛ ولا تزال الخسائر في صفوف المدنيين جراء القتال مستمرة على أساس يومي: ولا يزال القانون الدولي الإنساني يُنتهك، وكل ذلك يحدث ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف.

وعندما نرى أن العنف مستمر على الرغم من كل جهودنا وكل الطاقة التي بذلها المجلس في اتخاذ هذين القرارين، لا تتبادر إلى الذهن سوى كلمة واحدة: "الإحباط". ولكن لا يمكننا أن نستسلم للإحباط. ولا يمكن أن نسمح لذلك بأن يثبط همتنا. وفي مواجهة هذه الوحشية، لا نملك الحق في القيام بذلك. وإذا أردنا أن نعمل معا لإيجاد حل لنرقى إلى مستوى مسؤولياتنا، يتعين علينا أن نخطو خطوة للوراء وأن نتصدى للعقبات التي تمنع المجلس من القيام بعمله دون خوف من إثارة المواضيع المحظورة.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط رئيسية يجب أن تؤخذ في الحسبان بينما نسير على الطريق نحو السلام الدائم في الشرق الأوسط.

أولا، لقد تغير العالم. ولم يعد الشرق الأوسط المنطقة ذاتها التي كان عليها وقت توقيع اتفاق كامب ديفيد أو اتفاقات أوسلو. لقد تطورت دول المنطقة كثيرا. وتعبّر عن تطلعاتها المشروعة. وتريد تلك الدول الآن أن تضطلع بدور رئيسي. ولن يتسنى تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط دون توافق سياسي في الآراء على المستوى الإقليمي.

ثانيا، شكلت إسرائيل دينامية دبلوماسية جديدة داخل المنطقة. وأرى في ذلك دليلا على وجود أرضية سياسية مشتركة وعلى الاعتراف المتبادل بالمصالح المشتركة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء.

ثالثا، لا يزال السلام الدائم يتوقف بشكل أساسي على حل الدولتين. وهذا هو الحل الذي سيوفر للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء إمكانية العيش في سلام وأمن.

وأود أن أستشهد بإليانور روزفلت التي قالت:

(تكلم بالإنكليزية)

"لا يكفي الحديث عن السلام. بل يجب على المرء أن يؤمن به. ولا يكفي أن نؤمن به، بل يجب على المرء أن يعمل لتحقيقه".

(تكلم بالفرنسية)

ولم يعد بإمكاننا ببساطة إدارة النزاع، وهو ما يظهره المأزق الحالي الذي يحدث في غزة. لقد وصلنا إلى منعطف حاسم. ويجب علينا الآن أن نتخذ المزيد من الخطوات الملموسة نحو التوصل إلى حل سياسي للنزاع الذي أودى بالفعل بحياة عدد كبير جدا من الناس.

فكيف نتخذ إجراءات ملموسة؟ أدعو إلى اتباع نهج مشترك. ويجب علينا جميعا أن نعمل من أجل تحقيق تلك الغاية: أطراف النزاع ودول المنطقة، التي أشدد عليها، وأعضاء المجلس. ويجب أن نتخيل معا مستقبلا قائما على نهج شامل يضم جميع العناصر الأساسية للنزاع. وأعني بذلك إطلاق سراح الرهائن المتبقين ووقف إطلاق النار لأغراض إنسانية والسماح بوصول المعونة الإنسانية دون عوائق والاحترام غير المشروط للقانون الدولي الإنساني، وكل ذلك يجب أن يكون على خلفية حل سياسي. وأدرك جيدا أن تلك العناصر جزء من شواغل المجلس، ولكن يجب أن نفكر فيها في إطار جغرافية جديدة للسلام.

لقد كان بلدكم، فرنسا، سيدي الرئيس، مهد عصر التنوير. وستفهمون بالتأكيد نهجي الذي يعتبر التفكير النقدي والتساؤل قوة دافعة ستمكننا من المضي قدما والتغلب على التحديات للوصول إلى نور السلام. وأعتقد أننا يمكننا جميعا هنا في الأمم المتحدة أن نضم صفوفنا ونغير نظرتنا. قد يعتقد البعض أن هذه رؤية طوباوية. لكنني أفضل العالم المثالي على الواقع المرير. وسويسرا، إلى جانب الجميع، بمن فيهم الإسرائيليون والفلسطينيون ودول المنطقة، مستعدة للاضطلاع بدورها في هذه العملية الصعبة، ولكن الحاسمة الأهمية، لتحقيق السلام. ونحن على استعداد للجمع بين الأطراف الفاعلة الرئيسية للنزاع ودعم جميع الجهود الرامية إلى تمهيد الطريق نحو تحقيق السلام، مثل النهج الذي طرحه الاتحاد الأوروبي أمس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تأتي جلسة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، قضية فلسطين في المقام الأول، ونقاشنا في لحظة مأساوية حقا. ولا تتطلب الأسباب السياسية الرئيسية فحسب، بل أيضا الأخلاقيات الإنسانية العامة، أن نتخذ إجراءات عاجلة لتحقيق وقف إطلاق النار وإنهاء المعاناة الإنسانية في فلسطين. ويلزم أيضا اتخاذ خطوات لمنع استمرار زعزعة الاستقرار في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط. ولم يتمكن مجلس الأمن حتى الآن من التصدي على نحو كاف لهذا التحدي التاريخي. والسبب معروف جيدا – موقف الولايات المتحدة التي عرقلت جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى وقف إراقة الدماء في الأراضي المحتلة. إن مكر الدبلوماسية الأمريكية مذهل، حيث يتأرجح بين استخدام حق النقض ضد قرارات وقف إطلاق النار والدعوة إلى الحد من حدة الأعمال العدائية في غزة. وواضح أنه بمثابة تفويض مطلق لاستمرار العقاب الجماعي للفلسطينيين.

وبالأمس، قمنا بمحاولة أخرى للحصول على رد موحد من المجلس على ما يحدث، واقترحنا مشروع بيان رئاسي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ولكن، منعت الولايات المتحدة وحلفاؤها تلك الوثيقة أيضا، مؤكدين بذلك أن إنقاذ أرواح المدنيين الفلسطينيين ليس من أولوياتهم. والعواقب الإنسانية لهذه السياسة وخيمة: فقد قتل ما يقرب من 000 30 مدني، بمن فيهم عدد كبير من النساء والأطفال؛ ودمر شمال غزة تدميرا كاملا تقريبا ولا يصلح للسكن؛ وشرد 80 في المائة من مجموع السكان في قطاع غزة داخليا. إنها مأساة إنسانية حقيقية، ولا تلوح في الأفق نهاية لها.

وقد بلغ النقص في جميع الضروريات الأساسية أبعادا تنذر بالخطر. كما أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مقال نشرته صحيفة جيروزاليم بوست التي أجرت مقابلة مع أستاذة من جامعة بن غوريون، هي السيدة نيتسانيم، بتاريخ 6 كانون الثاني/يناير. وقد عملت سابقا منسقة في منظمة الصحة العالمية، مركزة على حالات الطوارئ. ويستند المقال إلى تقييمات من خبراء بيئيين، بمن فيهم خبراء إسرائيليون. فوفقا لتلك التقييمات، هناك شكوك حول ما إذا كانت غزة ستكون صالحة للسكن بمجرد انتهاء النزاع. لقد تلوثت التربة وباطن الأرض والمياه الساحلية والهواء على نطاق غير مسبوق

بسبب القصف والمواد الكيميائية التي تم إطلاقها والكتلة الحيوية التي تتعفن الآن – بقدر ما يبدو ذلك فظيعا – بالإضافة إلى النفايات الأخرى والصرف الصحي. ولم تعد هناك مصادر مياه طبيعية، غير اصطناعية. وعمليا انتهت كل البنية التحتية للصرف الصحي. ولن يتم على الإطلاق استصلاح ما يقرب من 20 في المائة من الأراضي الزراعية في غزة. وشهدنا عشرات الآلاف من حالات الإسهال وأمراض الجهاز التنفسي الحادة والأمراض الجلدية وأمراض أخرى. لقد شهدنا زيادة في خطر انتشار وباء. وقد أقرت منظمة الصحة العالمية بأن عدم وصول المساعدات الإنسانية يشكل العقبة الرئيسية أمام إيصال المساعدة الإنسانية. وعلى وجه التحديد، اضطرت منظمة الصحة العالمية إلى إلغاء ست من بعثاتها الإنسانية المخطط لها في شمال قطاع غزة، بدءا من نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023، لأن طلباتها للسماح لها بالوصول رفضت.

وقد أرسلت روسيا، شأنها شأن عدد من البلدان الأخرى، مئات الأطنان من المواد الغذائية والمعدات الطبية والأدوية إلى قطاع غزة من أجل تخفيف معاناة سكانها. ونؤيد جهود الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في الميدان، التي وقعت أيضا، للأسف، ضحية للحرب، حيث قتل ما يقرب من 150 شخصا. وقد أخبرنا الأمين العام من فوره عن ذلك، مشيرا إلى أنه أمر غير مسبوق في تاريخ مشاركة الأمم المتحدة في العمليات في مناطق النزاع.

ومما يثير القلق بشكل خاص نشر أفكار بغيضة مثل التهجير القسري الجماعي للفلسطينيين من ديارهم. وهذا السيناريو غير مقبول ولا ينبغي السماح بحدوثه تحت أي ظرف من الظروف. ويجب أيضا وقف العنف الجماعي الذي يرتكبه الجيش الإسرائيلي والمستوطنون اليهود في الضفة الغربية على الفور، ويجب إحباط أي محاولة لتقويض الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس.

وقد سمح عجز المجلس عن اتخاذ تدابير شاملة للتصعيد الحالي للصراع في فلسطين بالانتشار في جميع أنحاء المنطقة. ومرة أخرى، لا يخلو ذلك من المشاركة الشائنة للولايات المتحدة وحلفائها، الذين يخلق وجودهم العسكري في الشرق الأوسط، كما هو الحال في أجزاء أخرى من القارة الأوروبية الآسيوية، مخاطر جديدة غير مقبولة على الأمن الدولي. إننا ندين إدانة قاطعة العدوان غير المبرر على اليمن تحت الدور القيادي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة من دون موافقة المجلس. فأعمال الأنغلوسكسونيين تشكل تهديدا مباشرا للسلم الدولي وتقوض النظام العالمي، الذي لا يقوم على قواعد الأنجلوسكسونيين بل على سيادة القانون الدولي والدور المركزي للأمم المتحدة. كما ندين الغارات الإسرائيلية على سورية، التي تتمثل أهدافها المعلنة في الهياكل الموجودة بشكل قانوني في سورية بدعوة من حكومتها الشرعية. ولا بد من وضع حد للاغتيالات السياسية.

كما إن الحالة على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية خطيرة بصفة خاصة. ومن الواضح أن الأعمال العسكرية الانفرادية لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الصعبة أصلا في الشرق الأوسط. إنها حالة لم تتطور بالأمس فقط وتعكس تاريخا طويلا. إننا نتكلم عن الغزوات المتكررة للدول المستقلة من قبل الولايات المتحدة وتوابعها، والتي أدت إلى مقتل مئات الآلاف في العراق وتدمير الدولة في ليبيا والحرب في سورية والتدفقات الهائلة من اللاجئين وتصاعد الإرهاب الدولي بشكل غير مسبوق.

إن روسيا لن تقبل الإرهاب بأي شكل من الأشكال. لقد أدنا بشكل قاطع الهجمات على المدنيين في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وخلافا لبعض زملائنا الغربيين، الذين يمارسون معايير مزدوجة، فإننا لا نقسم المتطرفين إلى أخيار وأشرار، نحن وهم. نحن نصر على إطلاق سراح جميع المعتقلين في غزة، بغض النظر عن جنسيتهم وأصلهم.

واليوم، ما نسمعه في كثير من الأحيان، ولا سيما من زملائنا الغربيين، هو دعوات للتركيز لا على اليوم بل على اليوم التالي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، كما لو أن التصعيد في غزة قد توقف بالفعل وأن الحالة هناك لم تعد تتطلب اهتمام المجلس. غير أن المنطق الماكر للوفود الغربية واضح: من خلال عرقلة جميع جهود المجلس التي تشتد الحاجة إليها لدعوة الأطراف إلى وقف إطلاق النار، تريد

الولايات المتحدة وحلفاؤها طي هذه الصفحة غير المريحة للغاية في تاريخهم في أقرب وقت ممكن، مما يجعلهم متواطئين في المذبحة التي ارتكبت ضد السكان المدنيين المسالمين في غزة.

وأود أن أشدد على أنه يجب على مجلس الأمن أن يواصل الوفاء بولايته وأن يدعو إلى وقف إطلاق النار. وبخلاف ذلك، ليس هناك ما يضمن أن الأعمال العدائية لن تستأنف بقوة متجددة. وفي غياب هذا الضمان والتنفيذ غير المشروط لقرارات الأمم المتحدة بشأن إنشاء دولة فلسطينية، فإن كل الكلام عن الغد ليس سابقا لأوانه فحسب، بل إنه لا طائل من ورائه أيضا. وهذا ما يفهمه جيدا المانحون المحتملون الذين يمكنهم الاستثمار في إعادة إعمار غزة في المستقبل. وعندما يتعلق الأمر بمناقشة معايير الغد، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار العاملان التاليان اللذان يكتسيان أهمية أساسية.

أولا، هناك الإرادة الموحدة للشعب الفلسطيني نفسه. ويستحق الفلسطينيون، الذين حرموا من فرصة إقامة دولة لعقود، أن تحل تلك القضية في نهاية المطاف. والشرط الأول والرئيسي لذلك هو وحدة الشعب الفلسطيني نفسه. ونثق بأن إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين سيظهرون حكمة استراتيجية ويرفضون جميع الاعتبارات القصيرة الأجل وأي اقتتال داخلي يعوق بناء الدولة. وينبغي لهم أن يقرروا بأنفسهم الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه دولتهم في المستقبل، ومن ينبغي أن يحكمها وكيف. أعتقد أن هذا ما يسميه زملاؤنا الغربيون ديمقراطية.

إن فرض الحلول من الخارج والهندسة الاجتماعية التي يحبها زملاؤنا الغربيون غير مقبولة بشكل قاطع هنا. وفي الوقت نفسه، لا يقل أهمية عن ذلك وحدة مواقف جميع اللاعبين الخارجيين، الذين ينبغي ألا يسترشدوا بمصالحهم السياسية في المنطقة، بمحاولة السعي إلى تحقيقها من خلال مختلف الفصائل الفلسطينية، بل بحتمية إيجاد حل سريع للصراع الذي دام قرونا. وقد قدمت روسيا مقترحاتها بشأن كيفية تحقيق ذلك الهدف. ويمكن أن تصبح عنصرا هاما في آلية وساطة فعالة جديدة تحظى بثقة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وسنواصل العمل من أجل تحقيق ذلك.

وثمة عامل رئيسي آخر هو الأساس الثابت المتمثل في حل الدولتين من أجل تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وسيكون من الأهمية بمكان أن يتحقق ذلك في أقرب وقت ممكن. ونشعر بقلق بالغ إزاء بيانات القيادة الإسرائيلية التي تشكك في ذلك. ونود أيضا أن نوجه الانتباه إلى البيانات الغامضة التي أدلى بها في هذا الصدد كبار المسؤولين في وزارة خارجية الولايات المتحدة. ولا نريد أن نرى واشنطن تعتمد مرة أخرى على دبلوماسيتها الثنائية التي يفترض أنها فعالة – ولكنها في الواقع فشلت تماما – والتي تأمل أن تمكنها بطريقة ما، قبل انتخاباتها في تشرين الثاني/نوفمبر، من تحديد معايير للتسوية في الشرق الأوسط تناسب واشنطن، دون أي اعتبار للعواقب طويلة الأجل.

وقد رأينا هذا مرات عديدة. إن كل منعطف في سياسة الولايات المتحدة المتغطرسة والأحادية الجانب في الشرق الأوسط، مع مفاوضاتها المكوكية المنفصلة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والمصحوبة بوعود مالية، ينتهي بانفجار يزداد دموية نحو التصعيد، تماما كما حدث هذه المرة. لقد دفنت واشنطن أولا عمل المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، ومنذ ذلك الحين عرقلت باستمرار جميع الجهود الدولية لوقف التصعيد في إطار مجلس الأمن. وتجسد قصر النظر الخبيث لقيادة الولايات المتحدة قبل أسبوع واحد فقط من 7 تشرين الأول/أكتوبر في كلمات جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي للرئيس، عندما قال إن الشرق الأوسط اليوم أكثر هدوءا مما كان عليه منذ عقدين.

وأريد أن أقول لزملائي الغربيين إن العالم بأسره ينتظر منهم أن يدركوا أن تجاهلهم العنيد للدبلوماسية المتعددة الأطراف وتخريبهم الصريح لها يجلب نتائج مأساوية مرارا وتكرارا. وبالنسبة لروسيا، والأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، من الواضح أن منطق المواجهة بشأن قضية فلسطين لا يمكن التغلب عليه إلا من خلال الجهود الجماعية التي ترتكز، أولا وقبل كل شيء، على مصالح دول المنطقة. فتلك الدول هي التي يجب أن تقرر في نهاية المطاف مصير القضية الفلسطينية. والبراعم الخضراء لتلك العمليات الإيجابية آخذة في الظهور بالفعل. فقد بدأ تطبيع العلاقات بين إيران والمملكة العربية

السعودية بمساعدة الصين، واستعيدت عضوية سورية في جامعة الدول العربية، ويجري الحوار بين دمشق وأنقرة. ومهمة أي جهود وساطة دولية ألا تتدخل في تلك العمليات أو أن تحول المنطقة إلى ساحة للنزاع الجغرافي السياسي، بل أن تهيئ أفضل الظروف الخارجية لاستعادة الثقة بين بلدان المنطقة.

وهذا هو ما تهدف إليه مبادرات روسيا للتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط. وبعد انتهاء المرحلة الخطيرة من الأزمة الراهنة – الأمر الذي ينبغي تيسيره من خلال دعوة موحدة من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار – نقترح عقد مشاورات على المستوى الوزاري لتعزيز مواقف الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية ووضع خطوات عملية على ذلك الأساس للمساعدة في استعادة الوحدة الفلسطينية. وفي المرحلة المقبلة، سنحتاج إلى عقد مؤتمر دولي بشأن التسوية في الشرق الأوسط، كما قال العديد من الممثلين الذين تكلموا قبلي. والغرض من المؤتمر هو إعلان قيام دولة فلسطينية ووضع تدابير لضمان الأمن الدائم لإسرائيل وتطبيع علاقاتها مع جميع الدول العربية ومع الدول الإسلامية عموما. وبالمناسبة، أعتقد أنه قبل 15 عاما طرحت روسيا هنا في هذه القاعة فكرة عقد مثل هذا المؤتمر وآمل أن تحظى الفكرة بالاهتمام الذي تستحقه. وما تبقى أيضا مطروحا على الطاولة هو المبادرة الأوسع نطاقا لإنشاء نظام للأمن الجماعي في الخليج الفارسي والشرق الأوسط ككل، نظام من شأنه أن يكرس تدابير بناء الثقة والشفافية ويكفل الأمن المتساوي لكل بلد في المنطقة. وكما يعلم المجلس، لدى روسيا مقترحات محددة في هذا الصدد ما فتئنا نناقشها منذ فترة طويلة مع جميع الأطراف المهتمة. وكل ذلك يمثل رؤيتنا للمضي قدما، ولكن أولا، وأكرر، يجب أن نحقق وقف إطلاق النار في الأراضي الفلسطينية دون تأخير.

في الختام، أود أن أدعو أعضاء المجلس مرة أخرى إلى عدم الانسياق وراء تأكيدات الولايات المتحدة بأنه من المفترض أن كل شيء تحت السيطرة وأنها تحل المشاكل في الميدان، وألا يؤجلوا مرة أخرى مسألة إقامة دولة فلسطينية إلى أن تتحسن الأمور. ومن المهم لمجلس الأمن ألا يكتفي بإعادة تأكيد أنه لا يمكن أن يكون هناك بديل للإطار القانوني الدولي القائم بشأن هذه المسألة الحاسمة، بل أن يحدد أيضا السبل الملموسة والجداول الزمنية لتحقيقه. وتلك ليست مجرد التزامات نابعة من قرارات الجمعية العامة والمجلس، ومبادئ مدريد والقرارات الأخرى. إن ذلك واجب أخلاقي على المجتمع الدولي، وندعوه إلى الوفاء به.

اليوم، رأت بعض الوفود أن من المناسب تكرار قائمة الاتهامات المحفوظة ضد روسيا فيما يتعلق بعمليتنا العسكرية الخاصة ضد النظام النازي في كييف. وسأترك تلك البيانات لضمائرهم، رغم أنني أدرك بالطبع أن ضمائرهم لا تزعجهم كثيرا. وأود فحسب أن أشدد على أمر حيوي واحد قيد النظر. ليس لدينا الحق في السماح بدفن قرار الأمم المتحدة بشأن إقامة دولة فلسطينية بالطريقة التي دُفنت بها اتفاقات مينسك لعام 2015، والتي وافق عليها المجلس بالإجماع. وقد ضمنتها فرنسا وألمانيا، اللتان اعترفتا لاحقا بأنهما لم تخططا قط لتنفيذها. ولا يمكننا أن نسمح بإمكانية ارتكاب هذه الأعمال الإجرامية مرة أخرى، وهذه المرة ضد الشعب الفلسطيني.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء سيراليون.

السيد سنغيه (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة على المستوى الوزاري. كما أعرب عن امتناني للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته.

إن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" بند طال أمد إدراجه في جدول أعمال مجلس الأمن. ويشير التصعيد الأخير منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي إلى أن التوصل إلى حل نهائي مسألة ملحة جدا. ومن الواضح جدا أن الحالة لا تزال تنطوي على آثار بعيدة المدى على الاستقرار الإقليمي والسلام والأمن العالميين.

وتحقيق السلام العالمي ممكن، وعلينا أن نعمل معا من أجله. ويجب تحليل هذا النزاع الذي طال أمده في سياق استمرار احتلال

إسرائيل للأراضي الفلسطينية. ويجب أن نسعى بقوة وإصرار إلى التوصل إلى توافق في الآراء على أساس حل عادل ومقبول للطرفين، يتوافق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

فيما يتعلق بالتصعيد الحالي، تدين سيراليون بأشد العبارات الهجوم الشنيع الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر على المدنيين الإسرائيليين، والذي أدى، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى مقتل أكثر من 200 1 من الإسرائيليين والرعايا الأجانب، من بينهم 36 طفلا، مع ورود تقارير عن ارتكاب أعمال عنف جنسي وأخذ رهائن مدنيين. ونود أن نشدد على وجوب محاسبة المسؤولين. وتدعو سيراليون إلى إطلاق سراح جميع الرهائن، فورا وبلا شروط.

وتشعر سيراليون بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف في قطاع غزة على مدى المائة يوم الماضية، مما أدى إلى مقتل أكثر من 000 25 مدني فلسطيني ونزوح 1,9 مليون آخرين، وكانت النساء والأطفال هم الأكثر تضررا. ونأسف أسفا عميقا للتكلفة البشرية غير المقبولة، بما في ذلك الثمن الذي دفعه العاملون في مجال الرعاية الصحية وموظفو الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني والصحفيين الذين ضحوا بحياتهم. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر أكثر من 150 من موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم، ومعظمهم من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتنوه سيراليون بعمل مجلس الأمن منذ بداية النزاع والجهود الكبيرة التي بُذلت لاتخاذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). ويؤكد هذان القراران من جديد ضرورة تقيد طرفي النزاع بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي وضمان حماية جميع المدنيين، ولا سيما الأطفال.

وبين اعتماد القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، احتج الأمين العام بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة (S/2023/962)، لأول مرة منذ أكثر من 50 عاما، محذرا مجلس الأمن من كارثة إنسانية وشيكة في غزة وداعيا إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وعلى الرغم من أن المجلس لم يطالب بوقف لإطلاق النار، رحبت سيراليون بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2712 (2023) (انظر S/2024/26)، على النحو المنصوص عليه في القرار 2720 (2023). وأبلغنا التقرير بتعيين السيدة سيغريد كاغ كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، وأوجز بعض أوجه التقدم المحرز في التصدي للكارثة الإنسانية في قطاع غزة. ونرحب بتعيين السيدة كاغ، وتتطلع سيراليون إلى العمل معها في المستقبل القريب.

وبالنسبة للعديد من المدنيين الذين فقدوا أرواحهم أو المعرضين للخطر أو الذين يعيشون في ضائقة خطيرة، تدعو سيراليون إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. فسيضمن ذلك سلامة جميع المدنيين، ويحمي الأعيان المدنية، ويمكن من وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها دون عوائق. ولكي تنجح أي عملية إنسانية في قطاع غزة، فإن تأمين وقف كامل وشامل لإطلاق النار هو الحد الأدنى المطلوب.

وقبل أن أختتم بياني، وبالإضافة إلى الدعوة إلى إعمال وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، أود أن أبدي الملاحظات الحاسمة التالية.

أولا، تشعر سيراليون بقلق عميق إزاء اقتران العملية العسكرية الإسرائيلية المستمرة بخطاب الأطراف السياسية الإسرائيلية الفاعلة عن التشريد القسري للفلسطينيين. وتدين سيراليون ذلك الخطاب وترفض أي محاولة لإبعاد الفلسطينيين عن قطاع غزة أو الضفة الغربية، بصورة مؤقتة أو دائمة.

ثانيا، تدعو سيراليون إلى مساءلة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وعن الجرائم التي تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي.

ثالثا، تلاحظ سيراليون بقلق تصاعد التوترات في الضفة الغربية، وعبر الخط الأزرق في لبنان، وفي البحر الأحمر، بما في ذلك في اليمن، وفي أجزاء أخرى من المنطقة. وتدعو سيراليون الأطراف

المعنية إلى الكف عن الشروع في أي عمل من شأنه أن يزيد من تعريض حياة المدنيين للخطر، أو يصعد التوترات الإقليمية، أو يهدد السلم والأمن العالميين.

وفي الختام، تشدد سيراليون على أهمية مواصلة استكشاف جميع السبل الدبلوماسية والسياسية الموجهة نحو إيجاد حل عادل ودائم للنزاع وعلى أساس الحل القائم على وجود دولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن واستقرار.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على عرضه المفصل جدا لمناقشة اليوم البالغة الأهمية.

إن ما يتضح بجلاء هو أن الأزمة الإنسانية في غزة تزداد سوءا بشكل يومي. لقد فقد الناس أسرهم ومنازلهم. ويواجه مئات الآلاف من الفلسطينيين الآن خطر المجاعة. ومعاناتهم غير مقبولة بصراحة، ويجب أن تتمثل أولويتنا في التخفيف منها.

لقد قمت في الشهر الماضي، مع وزير الخارجية لدينا، اللورد كاميرون، بزيارة العريش، بالقرب من معبر رفح. ومن بين مناسبات التواصل الأخرى، شرفت بلقاء موظفي جمعية الهلال الأحمر المصري، الذين يعملون بلا كلل مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والعديد من المنظمات الدولية الأخرى لإيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى غزة. وأود أن أسجل إشادتنا الصادقة بجميع أفرقة الأمم المتحدة والأفرقة الإنسانية على عملها المستمر وسط ظروف بالغة الصعوبة على أرض الواقع. وعلى نحو ما سمعنا، دفع الكثيرون حياتهم ثمنا لذلك. كما سمعت تقارير مباشرة عما لا يمكن وصفه إلا بالعمليات والإجراءات الطبية الصادمة والمروعة التي تجري، بما في ذلك للأطفال الصغار، في ظروف بائسة دون تخدير، على خلفية عمليات الدفن الجماعي. وبعبارة موجزة ومباشرة، يجب أن ينتهي ذلك.

لا بد من إبرام اتفاقات الآن. وتدعو المملكة المتحدة إلى إقامة هدنة إنسانية فورية، وهو أمر ضروري لإدخال المعونة المنقذة للحياة وخروج الرهائن. يجب أن نخفف من آلام الجميع ومعاناتهم. وفي الوقت نفسه، ووفقا للقرار 2720 (2023)، ندعو إسرائيل على وجه الاستعجال إلى زيادة تدفق المساعدات إلى غزة بصورة كبيرة، بما في ذلك عن طريق فتح ميناء أشدود وزيادة إمكانية الوصول عبر معبر كرم أبو سالم. ويجب أن يتم ذلك، ويجب أن يتم الآن. وقد ضاعفت المملكة المتحدة التزامها بتقديم المعونة المالية لدعم المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ثلاث مرات هذا العام. وأود أن أؤكد للمجلس أننا سنواصل بذل كل ما في وسعنا لإدخال المزيد من المعونة وفتح المزيد من المعابر.

نعم، تؤيد المملكة المتحدة حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ولكن يجب أن يتماشى ذلك مع القانون الدولي الإنساني. وبطبيعة الحال، شأننا شأن الآخرين، ندين جميع أشكال الإرهاب. وقد كان لهجمات حماس الإرهابية المروعة أثر لا يمكن إصلاحه على أرواح الأبرياء. وقد شهدت ذلك بنفسي، شهدته في الأسبوع الماضي في اجتماعاتي مع وزير الخارجية مع أسر بعض الرهائن الذين لا يزالون محتجزين في غزة.

ولكن ما يتضح بجلاء هو أن النزاع يجب ألا يستمر للحظة أطول من اللازم. ويجب أن نعمل بشكل جماعي من أجل التوصل لوقف مستدام لإطلاق النار ينهي الدمار المروع والقتال والخسائر في الأرواح ويمنع استئناف الأعمال القتالية. فما الذي يتعين علينا القيام به لتحقيق ذلك؟ سيتعين على حماس الموافقة على إطلاق سراح جميع الرهائن. فلم يعد بإمكانها أن تتحمل المسؤولية عن غزة، ويجب ألا تشكل بعد الآن تهديدا لإسرائيل من خلال شن هجمات إرهابية. كما نحتاج إلى إبرام اتفاق لعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، فضلا عن الرفض الكامل لأي تشريد قسري للفلسطينيين من غزة.

ولا يزال السلام هو السبيل الوحيد لإنهاء لمأساة ومعاناة الإسرائيليين والفلسطينيين. فتحقيق الاستقرار والسلام والعدالة والأمن هو السبيل الوحيد للمضي قدما. ومن أجل التوصل إلى حل سلمي، هناك أربعة أمور يجب أن تتحقق أيضا. فيجب أن توجد حكومة بقيادة

فلسطينية في غزة وفي جميع أنحاء الضفة الغربية؛ ويجب أن تكون هناك خطة عملية للمساعدة في إعادة تنشيط السلطة الفلسطينية؛ ويجب أن تكون هناك خطة شاملة لإعادة إعمار غزة؛ والأهم من ذلك، يجب أن يكون هناك أفق سياسي لتحقيق حل الدولتين.

لقد حان الوقت، في خضم المأساة التي نواجهها، لاغتنام اللحظة، وتغليب الأمل على اليأس والسلام على النزاع، والالتزام مرة أخرى بالعمل معا لترجمة رؤية السلام تلك إلى واقع حقيقي من دولتين، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في الشرق الأوسط.

السيدة زيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلستنا، وأشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته اليوم.

في تشرين الثاني/نوفمبر، زرت العريش، حيث رأيت ما تقوم به الأمم المتحدة وشركاؤها من عمل وما يتخذونه من إجراءات في المجال الإنساني لإنقاذ الأرواح. وفي أعقاب تلك الزيارة، يسرت الولايات المتحدة إقامة هدنة إنسانية مطولة تم خلالها لم شمل الرهائن مع أحبائهم ووصول المزيد من المساعدات إلى الفلسطينيين في غزة. ومنذ ذلك الحين، اتخذت إسرائيل ومصر والأردن، بدعم وتشجيع من الولايات المتحدة، خطوات لتوسيع نطاق تدفق المساعدات إلى غزة، وفتح معبر كرم أبو سالم وإنشاء طريق جديد من الأردن. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتقديم المساعدة بسرعة وعلى نطاق واسع إلى المدنيين في جميع أنحاء غزة.

ونرحب بتعيين الأمين العام لسيغريد كاغ منسقة جديدة رفيعة المستوى للشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، مكلفة بهذه المهمة. ويجب أن تحصل على ما تحتاجه من موارد ودعم لأن نجاحها نجاح الأمم المتحدة في غزة. ودور المنظمة لا بديل عنه.

ومن دواعي سرور الوزير بلينكن ضمان الدعم الإسرائيلي لفريق تقييم تابع للأمم المتحدة لزيارة شمال غزة، بما في ذلك الدعم لزيادة المساعدات للمدنيين في الشمال، الذين يفتقرون بشكل كبير لإمكانية الوصول إلى المساعدات لأكثر من شهر ويزداد يأسهم. ونحث على القيام بهذه الزيارة حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك، لأنها خطوة حاسمة لتقييم الحالة الإنسانية وتمكين العودة الطوعية الآمنة للنازحين بسبب القتال إلى ديارهم في نهاية المطاف. وقد أدت الحالة الأمنية خطيرة في شمال غزة، بسبب تجدد إطلاق حماس للصواريخ على إسرائيل وما تنفذه من هجمات، إلى تأخير ذلك التقييم.

ونؤكد من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك ترحيل قسري للفلسطينيين، وأنه يجب السماح للمدنيين الفلسطينيين بالعودة طوعاً وبأمان إلى ديارهم، وبكرامة حالما تسمح الظروف بذلك. وعلاوة على ذلك، نرفض الدعوات إلى ترحيل الفلسطينيين إلى خارج غزة واللغة المجردة من الإنسانية التي يستخدمها بعض المسؤولين من جميع أطراف النزاع. ولا نزال نحض القادة الإسرائيليين على بذل المزيد من الجهد لحماية المدنيين واتخاذ الاحتياطات الممكنة للتقليل إلى أدنى حد من الأضرار بالمدنيين، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

لقد أصيب أو قُتل عدد كبير جدا من المدنيين الفلسطينيين في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي بذل المزيد من الجهود لحمايتهم. ويبدي موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية شجاعة كبيرة ويحتاجون أيضا إلى مزيد من الحماية. والعديد منهم نازحون أيضا. ونشعر بالحزن على فقدان أكثر من 150 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي أكبر خسارة جماعية للموظفين في تاريخ المنظمة.

ويدل استمرار الحوادث خلال الأسبوع الماضي على أن فض الاشتباك لا يزال مشكلة خطيرة. ويجب أن يتغير ذلك. وتنضم الولايات المتحدة إلى أعضاء المجلس الآخرين في إعادة التأكيد على وجوب حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية حتى يتمكنوا من إنقاذ أرواح الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، فهم يحتاجون إلى وصول موثوق إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في غزة للقيام بعملهم بأمان.

ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء القتال العنيف الدائر حاليًا بالقرب من المستشفيات الرئيسية في غرب خان يونس. ويجب احترام الطابع المحمي لتلك المرافق حتى تتمكن من الاستمرار في تقديم المساعدة الطبية للمدنيين. ويجب على حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية ألا تستخدم المستشفيات أو غيرها من البنية التحتية المدنية لشن الهجمات، ويجب السماح للمدنيين بالوصول إلى المستشفيات.

ويجب ألا ننسى أن هجمات حماس الإرهابية الوحشية على إسرائيل هي سبب هذا النزاع. إن شهادات الشهود العيان عن فظائع حماس والعنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد النساء البريئات مروعة ولا جدال فيها. وواصلت حماس استخدامها البغيض للمدنيين والرهائن الفلسطينيين كدروع بشرية، كما أن بياناتها المتكررة التي تؤكد عزمها على تكرار هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر تؤكد أننا لن نتمكن أبدا من العودة إلى الحالة التي كانت سائدة في غزة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر.

كما أنه لا يمكن إحراز التقدم نحو سلام دائم بدون حل أزمة الرهائن. ولا يزال أكثر من 100 شخص محتجزين في غزة لدى حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. ولا يزال الرهائن محتجزين بعيدا عن أحبائهم ومُحرمين من الخدمات الإنسانية. ومنذ أكثر من 100 يوم، يعيش الرهائن وعائلاتهم في العذاب. وما من أحد ينبغي أن يقاسي ما قاسوه ولو ليوم واحد، ناهيك عن أكثر من 100 يوم. لقد حان الوقت لكي يدين المجلس إدانة لا لبس فيها فظائع حماس وإرهابها وأن يكرر مطالبته بأن تفرج حماس فورا عن جميع الرهائن وأن تسمح بوصول الخدمات الطبية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالإعلان القطري – الفرنسي عن اتفاق لإيصال الأدوية إلى الرهائن والمرافق الطبية في غزة.

وقد حذرت الولايات المتحدة إيران ووكلائها مرارا وتكرارا من المشاركة في هجمات انتهازية قد تؤدي إلى التحريض على توسيع نطاق النزاع. وندين هجمات إيران، التي أصيب وقتل فيها المدنيون، على مواقع في العراق وباكستان. وندين أيضا هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر، والتي يجب أن تتوقف، على نحو ما طالب به بصورة مستصوبة القرار 2722 (2024). ونعلم أنه بدون دعم إيران، سيواجه الحوثيون صعوبات في تعقب السفن التجارية وضربها. ونسعى إلى حل دبلوماسي على طول الخط الأزرق يسمح للمدنيين في إسرائيل ولبنان بالعودة إلى ديارهم. وندعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). وأود أن أؤكد بوضوح أن الولايات المتحدة ستواصل اتخاذ إجراءات دفاعية، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع القانون الدولي، لحماية موظفينا ومصالحنا في المنطقة.

كما نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في الضفة الغربية، حيث يشكل النزوح القسري والمستويات غير المسبوقة من العنف من جانب المستوطنين المتطرفين تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار. وندين قتل المدنيين الفلسطينيين، ونحث إسرائيل على منع عنف المستوطنين والتحقيق فيه، فضلا عن محاسبة الجناة.

وبينما نعالج أزمة غزة، فإن أحد العناصر الرئيسية في دبلوماسية الولايات المتحدة هو اتباع مسار يؤدي إلى دولة فلسطينية والتطبيع والتكامل بين إسرائيل ودول المنطقة الأخرى، التي يشارك بعضها معنا اليوم في هذه المناقشة المفتوحة. والهدف هو بناء مستقبل لن تُستخدم فيه غزة مرة أخرى كمنصة للإرهاب، للفلسطينيين فيه دولتهم، وأمن إسرائيل فيه مكفول، ويمكن فيه للإسرائيليين والعرب أن يعيشوا في سلام.

لقد أعربت بلدان المنطقة للوزير بلينكن مؤخرا عن استعدادها للمشاركة في إعادة إعمار غزة إذا كان هناك مسار إلى إقامة دولة فلسطينية. إن وجود سلطة فلسطينية أقوى، بعد إصلاحها وتنشيطها، بحيث يمكنها أن تحقق نتائج أكثر فعالية لشعبها وللضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، يجب أن يكون أيضا جزءًا من المعادلة. وأعلم أنه قد يكون من الصعب تصور ذلك في هذه اللحظة الصعبة، ولكن اقتناع الرئيس بايدن الراسخ بأن الدولتين، مع ضمان أمن إسرائيل، هما السبيل الوحيد إلى السلام الدائم، الضامن الوحيد لإسرائيل آمنة وديمقراطية ولتطلعات الفلسطينيين المشروعة للعيش في دولتهم. إنها الطريقة الوحيدة لإنهاء هذا العنف بشكل نهائي.

ولتحقيق ذلك المستقبل، يجب على الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، فضلا عن قادتهما، أن يتخذوا خيارات صعبة. إننا

لا ندعي أننا نتخذ تلك القرارات نيابة عنهم. ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا أنهم إذا كانوا على استعداد لتحقيق هذه الأهداف، فيمكنهم الإسهام في بدء عصر يستطيع فيه الفلسطينيون والإسرائيليون أن يعيشوا جنبا إلى جنب في سلام.

وفيما يتصل بنقطة أخيرة، نأسف لأن روسيا تجاهلت طلبات عدد من أعضاء في المجلس بإدانة حماس على هجماتها في 7 تشرين الأول/أكتوبر في مشروع البيان الرئاسي الذي عُمم في أواخر الأسبوع الماضي. ومن المحير أن المجلس ما زال عاجزا عن إدانة حماس على هجومها الإرهابي الشنيع الذي أودى بحياة أكثر من 200 1 فردا من أكثر من 30 دولة في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أو أن المجلس لا يمكنه، دون تحفظ، أن يكرر دعوته إلى إطلاق سراح أكثر من 100 رهينة تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية.

لقد قدمنا نمه آخرين مساهمات في هذا الصدد بحسن نية، وتتوافق مساهماتنا مع ما دافعنا عنه منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن خيار روسيا برفض تلك التعديلات يؤكد نهجها المثير للسخرية في عمل المجلس، إذ تختار محاولة تقسيم المجلس بدلا من جمعه للتصدي للتحديات العالمية.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر فرنسا على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيرش على إحاطته بشأن الكارثة الراهنة في غزة.

لقد انقضى الآن مائة وتسعة أيام منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، عندما ذبحت حماس بوحشية 200 1 رجل وامرأة وفتاة وفتى ومدنيين من الصغار والكبار في إسرائيل. وندين مرة أخرى الهجمات الإرهابية الشنيعة التي تشنها حماس ونحث على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين. ويجب التحقيق بشكل كامل في الشهادات عن العنف الجنسي الذي ارتكبته حماس، ويجب محاسبة جميع الجناة.

ولقد شهدنا أيضا المعاناة الشديدة للفلسطينيين في غزة. وأفادت التقارير بمقتل أكثر من 000 25 شخص خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. و 70 في المائة من القتلى نساء وأطفال. وكل يوم، نرى في أعينهم الدموع والخوف ونسمع صرخاتهم ومناشداتهم طلباً للحماية وهم تحت الغارات الجوية والمجاعة التي تلوح في الأفق والنزوح. ومن المفجع أن يألف الناس بسهولة أعداد الضحايا المتزايدة باستمرار وتتلبَّد أحاسيسهم تجاهها – 100 ضحية و 200 ضحية يبدوان مختلفين، في حين أن 000 24 و 000 25 قد يبدوان متشابهين. كلا، ليسا كذلك. كانوا أيضا يشعرون بالسعادة ولديهم أحلام مثلنا. ولكن كل ما سعوا إليه أصبح الآن تحت الأنقاض. ولم يكن موظفو الأمم المتحدة آمنين في هذا النزاع أيضا. لقد لقي عدد من موظفي الأمم المتحدة في الأشهر الثلاثة الأولى حتفهم من هذا النزاع أكبر من عدد موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا في مناطق النزاع والحوادث الإرهابية في أنحاء العالم في السنوات الـ 12 الماضية.

وبالنسبة لأولئك الذين بقوا على قيد الحياة في غزة، فإن الظروف تتجاوز اليأس. وتعرَّض ما مجموعه 85 في المائة من سكان غزة بأكملهم للنزوح داخليا، مع تهجير العديد من الأسر عدة مرات. ومع محاصرة المستشفيات ومنشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أو تعرضها لسيل من الهجمات، لا يوجد مكان آمن، حتى في ما يسمى "المناطق الآمنة". والمساعدة الإنسانية ليست كافية، بل إن الحجم غير الكافي للمعونة الإنسانية يواجه باستمرار عقبات وعوائق في الدخول إلى غزة. وفي هذا الصدد، اتخذ مجلس الأمن قرارين (القراران 2712 (2023) و 2720 (2023)). ولكن لم يتحقَّق حتى الآن تقدم يذكر على أرض الواقع. ومرة أخرى، ندعو إلى تمكين الوصول السريع والآمن والموسع والمستدام دون عوائق لتقديم المساعدة الإنسانية إلى غزة وفي شتَّى أنحائها، بما يتماشى مع القرار 2720 (2023).

لقد حث المجلس مرارا على الامتثال للقانون الدولي الإنساني الذي تشكل حماية المدنيين ركيزته الأساسية. بيد أن تلك الدعوة لم تلق آذانا صاغية خلال هذا النزاع. ولذلك، ندعو إلى وقف مستدام لإطلاق النار لأغراض إنسانية. ويجب وقف جميع الأعمال القتالية التي تشنها

جميع الأطراف. ولا بد من إطلاق سراح جميع الرهائن، ويجب أن يتاح دخول ما يكفي من المعونة الإنسانية والسلع التجارية إلى غزة. وعلى أساس هذه الظروف وحدها، يمكن تخفيف آلام ومعاناة الفلسطينيين المستمرة وانعدام أمن الإسرائيليين، وتبدأ المحادثات المخلصة من أجل تحقيق حل الدولتين. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة من غير الدول في المنطقة أن توقف أعمالها الاستفزازية. يجب أن يتوقف على الفور ودون شروط أي عمل يقوم به الحوثيون ويعيق حقوق الملاحة وحرياتها. وفي الوقت نفسه، يجب على الأطراف على الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تصغي إلى الجهود الدبلوماسية الجارية.

إن حق إسرائيل في الأمن وحق الشعب الفلسطيني في العيش على أرضه مترابطان بطبيعتهما. والأمن الدائم لإسرائيل لن يتحقَّق إلا حينما يستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون العيش جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، فإن أي تهجير قسري للفلسطينيين أو إعادة توطين غزة أمر غير مقبول تماما. ويجب أيضا وقف الأنشطة الاستيطانية وعنف المستوطنين في الضفة الغربية. ولا بد من رفض أي محاولات لعرقلة تحقيق حل الدولتين. وفي هذا المنعطف الخطير في المنطقة، يمكن أن يشكل وقف مستدام لإطلاق النار لأغراض إنسانية منطلقا مجديا لاستئناف المحادثات الحيوية لتحقيق التطلعات المشتركة للفلسطينيين والإسرائيليين وشعوب العالم بأسره.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تشيد بالرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وتأتي المبادرة الفرنسية في الوقت المناسب بشكل خاص، لأنها تترجم قلقنا الجماعي بسبب الكارثة المتواصلة في قطاع غزة، وخاصة في بعدها الإنساني. ونود أيضا أن نعرب عن بالغ تقديرنا للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته للمجلس. وفيما يتعلق بهذه المسائل وغيرها، فإنه لم يكن صوت منظمتنا وضميرها فحسب، بل أيضا صوت المجتمع الدولي قاطبة وضميره، ولا سيما عند احتجاجه بالمادة 99 من الميثاق، مسترعيا انتباه أعضاء الأمم المتحدة والعالم بأسره إلى المحنة الإنسانية التي حلت بالشعب الفلسطيني.

النزاع بين إسرائيل وفلسطين في صميم اهتمامنا اليوم. إنه نزاع يزداد تفاقما بسبب أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية، التي تتعارض مع القانون الدولي وتقوض آفاق قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. وإننا نعرب عن بالغ استيائنا من هذا النزاع المستمر الذي أسفر عن فقدان كثير من الأرواح وتسبَّب في معاناة هائلة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وتتطلب الحالة اهتمامنا الموضوعي والعاجل. وإذ نسترشد بالميثاق والقرارات ذات الصلة لهذه الهيئة، يجب علينا إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بإحلال سلام مستدام وطويل الأمد في المنطقة.

وبعد أكثر من 100 يوم من الحرب، تؤكد موزامبيق شعورها بأشد القلق الذي أعربت عنه عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك في المجلس ومختلف الكيانات والمنظمات الدولية بشأن الحالة المأساوية والكارثية التي يواجهها سكان غزة. وفي أعقاب هجمات حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي تسببت في مقتل 200 1 إسرائيلي، ينبغي لنا ألا نظل غير عابئين بما يحدث في غزة، أي ما أوردته التقارير عن قتل قوات الدفاع الإسرائيلية ما يقرب من 000 25 شخص، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال.

وكما قال الأمين العام مؤخرا، ”لا يموت الناس بسبب القنابل والرصاص فحسب، وإنما أيضا جراء نقص الغذاء والمياه النظيفة، وانقطاع الكهرباء وشح الدواء في المستشفيات“. وكما جاء كذلك في وثيقة صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن هذه كارثة إنسانية كبرى من صنع الإنسان. إن منع المياه والغذاء والدواء عن المدنيين والأبرياء في حالة حرب يتعارض مع المبادئ الأساسية للكرامة الإنسانية. وقوانين الحرب الحديثة ومعاييرنا الأخلاقية لا تقبل هذه الحالة. ويجب أن تتوقف الهجمات التي لا هوادة فيها على

السكان المدنيين في غزة، لأنها تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، تستدعي الحالة الراهنة وقفاً فورياً وعاجلاً لإطلاق النار لأسباب إنسانية، ووقفاً للأعمال القتالية، وفي نهاية المطاف وقفاً لإطلاق النار لا لضمان إيصال المعونة الإنسانية دون قيود أو معوقات إلى المحتاجين لها في غزة فحسب، بل أيضاً للسماح بإطلاق سراح جميع الرهائن وبدء عملية السلام والسماح لها بالمضي قدماً.

ومع تكثيف العمليات العسكرية على أرض الواقع، في الوقت الذي لا يوجد فيه مكان آمن في غزة، ستكون للحرب المستمرة عواقب أمنية كبيرة على الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء. وسيؤدي ذلك إلى تفاقم التوترات بين المجتمعات المحلية وتغذية المتطرفين. وعلاوة على ذلك، فإن التصعيد الإقليمي للنزاع يشكل خطراً واضحاً وقائماً. وفي منطقة مضطربة مثل الشرق الأوسط، حيث يولد النزاع من النزاع، ينبغي أن نكون حذرين وحريصين في كل حركة نتحركها، وفي كل خطوة نخطوها. ونحن بحاجة إلى تجنب العواقب السياسية والأمنية التي لا يمكن تصورها والتي يمكن أن تعرض السلام والأمن العالميين للخطر. لذلك فإن من واجبنا، بوصفنا أعضاء في المجلس، أن نوحّد جهودنا من أجل صون السلام والأمن الدوليين ووضع حد للكارثة في غزة. إن عملنا وتأثيرنا على أطراف النزاع لهما أهمية قصوى. وبقدر قدرتنا الفردية، نحتاج إلى الإسهام في السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

وقرب نهاية عام 2023، اتخذ المجلس قرارين إنسانيين (القرار 2712 (2023) والقرار 2720 (2023)) اللذين لهما أهمية حاسمة ويتعين احترامهما ومراعاتهما. وفي ذلك السياق، نكرر دعوتنا إلى هدنة إنسانية فورية ومستدامة ووقف للأعمال العدائية حتى يمكن تنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) بالتعاون مع الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات الصلة وتحت رقابتها.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد اعترافنا بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة. وهذا حق متأصل في كل شعب وأمة على وجه الأرض. وهو مكرّس أيضاً في ميثاق الأمم المتحدة، ويشكل الأساس الوطيد للنظام القانوني الدولي الحالي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على موقف موزامبيق المبدئي. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن أساس سلامنا وأمننا الدائمين في المنطقة يكمن في حل الدولتين لإسرائيل وفلسطين، حيث تعيش الدولتان جنباً إلى جنب في سلام وأمن بوصفهما جارتين طيبتين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أويمورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر معالي السيد سيجورني، وزير شؤون أوروبا والخارجية في فرنسا، على مبادرته. وأعرب عن تقديري أيضاً للأمين العام على إحاطته الشاملة.

لقد مر أكثر من 100 يوم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وأولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تعازي القلبية لجميع الضحايا الذين أزهقت أرواحهم في النزاع، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة وأسرهم.

ونتيجة للنزاع، الذي بدأ بهجوم حماس الشنيع، ماذا بقي لنا؟ لقد أُخذ العديد من الأبرياء كرهائن ولا تزال أسرهم وأحباؤهم يقضون ليالي مؤرّقة على أمل إطلاق سراحهم. لقد أزهقت حياة عدد لا يحصى من الأطفال والنساء في غزة ودخل الخوف قلوبهم وهم يسمعون صوت الغارات الجوية والقصف الذي لا يتوقف.

هذا هو الواقع القاسي لغزة الذي يجب أن نواجهه. فما هو الإجراء الأكثر واقعية الذي يمكننا اتخاذه لتغيير الوضع؟

اتخذ مجلس الأمن قرارين (القرار 2712 (2023) والقرار 2720 (2023))، بعد مفاوضات مكثفة، لتحسين الحالة الإنسانية في غزة. وكان هذان القرارين نتيجة لكدح وعرق أعضاء المجلس الذين أرادوا إنهاء دورة الحزن والكراهية. إننا لا نريد إراقة المزيد من الدماء أو الدموع، لذلك يجب ألا ينتهي الأمر بتلك القرارات إلى كونها مجرد قطع من الورق. ويجب أن نعزز المفاوضات الجادة التي تجريها عدة

بلدان معنية خارج هذه القاعة. ويجب أن نفكر بلا كلل فيما ينبغي أن نفعله لضمان وصول إمدادات متزايدة من المعونة الإنسانية إلى قطاع غزة وتمكين موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني من العمل في بيئة آمنة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يقدّم أقصى دعمه لعمل كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، السيدة كاغ، التي بدأت لتوها مهمتها هذا الشهر، تمشياً مع القرار 2720 (2023).

ويجب على حماس أن تفرج عن جميع الرهائن فوراً ودون قيد أو شرط. هذه هي نقطة البداية لكل شيء. إن الأعمال الإرهابية غير مقبولة لأي سبب من الأسباب.

وفي الوقت نفسه، دعونا نتخيل حياة الناس في غزة وسبل عيشهم. إذا قتل ابن أو ابنة أحدهم أو قتل أحد والديه، فإن كل ما يبقى في قلبه المفجوع هو الحزن العميق والكراهية التي لا يمكن شفاؤها بسهولة. لا بد من وقف هذه الكارثة الإنسانية. ويجب على جميع أطراف النزاع الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وآمل أن تؤدي مناقشة اليوم إلى العمل. وتقع على عاتقنا مسؤولية لا يمكن إنكارها عن العديد من الأرواح الهشة وعن التاريخ أيضاً. إننا نشهد امتداد التداعيات إلى الضفة الغربية ولبنان والبحر الأحمر واليمن وحتى المزيد من المناطق، وهو أمر يثير قلقاً بالغاً. إننا نقف عند مفترق طرق يتقرر عنده ما إذا كانت تلك النزاعات ستتحول إلى مواجهة إقليمية أوسع نطاقاً. يجب أن نوقف حدوث ذلك.

وبغية التصدي لجميع تلك التحديات الخطيرة، أصبح حل الدولتين أكثر أهمية من أي وقت مضى. والمفتاح هو أن يتمكن شعبا إسرائيل وفلسطين على حد سواء من أن يعيشا حياة طبيعية دون أي خوف على سلامتهما وبقائهما.

وستواصل اليابان العمل على بناء الثقة بين الطرفين من خلال مبادراتها الخاصة.

وأخيراً، أود أن أكرر ما قلته هنا قبل 45 يوماً (انظر S/PV.9489). إن اليابان، في السراء والضراء، تسير جنباً إلى جنب مع فلسطين وإسرائيل وجميع الناس الذين يعيشون في الشرق الأوسط.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وزير الخارجية سيجورنيه على حضوره إلى نيويورك خصيصا لترؤس جلسة اليوم. كما لا يفوتني أن أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته التي قدمها في وقت سابق. وترحب الصين بمشاركة وزراء خارجية فلسطين والعديد من البلدان العربية وغيرها في جلسة اليوم.

لقد مر أكثر من 100 يوم على اندلاع هذه الجولة الجديدة من النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وواصل المجتمع الدولي بذل جهود دؤوبة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، ووقف الأعمال القتالية، وحماية المدنيين، وتأمين إطلاق سراح الرهائن، وتجنب وقوع كارثة إنسانية. وفي ذلك الصدد، اتخذ مجلس الأمن القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). ولكن مما يؤسف له أن الحرب في غزة استمرت بلا هوادة، مع تزايد عدد الضحايا المدنيين كل يوم، إلى جانب استمرار معاناة الشعب الفلسطيني وخطر زيادة تصعيد التوترات في المنطقة. وما من شك في أن المأساة في غزة تنتهك ضمير البشرية والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. لا يوجد مبرر لذلك، ولا ينبغي أن تستمر على الإطلاق. وينبغي لجلسة المجلس اليوم أن توجه رسالة تعبر عن الوحدة والوضوح. والواقع أنه لطالما كان هناك توافق ساحق في الآراء في المجتمع الدولي بشأن أهمية الوقف الفوري لإطلاق النار، ومن المؤسف أنه بسبب استخدام بلد واحد لحق النقض بشكل متكرر، تعذر اتخاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن تاريخ النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الممتد لأكثر من سبعة عقود، يشير منذ أمد طويل إلى المسار الأساسي نحو السلام. بيد أن الإرادة السياسية والتصميم غائبان. واليوم، يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أن يبدي إرادة حازمة وأن يتخذ إجراءات قوية وفعالة، بأعلى درجات الاستعجال، إلى جانب اتخاذ خطوات عملية لإطفاء نيران الحرب واستعادة السلام. ويجب أن يكون الوقف الفوري لإطلاق النار على رأس الأولويات. وبدلا من توفير قدر أكبر من الأمن لأي من الأطراف، فإن الحرب طويلة

الأمد لن تؤدي إلا إلى المزيد من الوفيات وجعل آفاق السلام أبعد منالا. والوقف الفوري لإطلاق النار لا يعني مجرد ضبط النفس من جانب طرف واحد. إنه مطلبمن جميع الأطراف. وهو الشرط الأساسي لإنقاذ الأرواح وإطلاق سراح الرهائن وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية وتحقيق السلام. وينبغي لإسرائيل أن تتراجع عن مسارها فورا وأن توقف هجماتها العسكرية العشوائية على غزة وتدميرها. وينبغي لجميع الأطراف في المجتمع الدولي أن تبذل جهودا دبلوماسية بالإجماع لتعزيز وقف فوري لإطلاق النار. وفي الوقت الذي نضغط فيه من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة، ينبغي بذل كل جهد ممكن لمنع امتداد الحالة في غزة إلى البحر الأحمر والمنطقة عموما. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوترات.

ويجب أن نزيل كل عقبة أمام توسيع نطاق المساعدة الإنسانية. وكما قال الأمين العام غوتيريش، فإن الناس في غزة يموتون ليس نتيجة للقصف فحسب، ولكن أيضا من الجوع والانتشار المتسارع للأمراض المعدية، التي تودي بحياة أعداد متزايدة من الناس، وخاصة الأطفال. ويجب تنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) تنفيذا كاملا، ويجب على إسرائيل أن تتعاون تعاونا كاملا لتحقيق تلك الغاية. ويتعين إزالة العقبات التي تعترض سبيل المساعدة الإنسانية عبر معبري رفح وكرم أبو سالم في أقرب وقت ممكن وفتح المعابر المباشرة من إسرائيل إلى شمال غزة بدون تأخير. يدعو القرار 2712 (2023) إلى إنشاء آليات تفادي التضارب من أجل حماية المنظمات الإنسانية. وينبغي وضع ترتيبات عملية لهذه الآليات في أقرب وقت ممكن لكفالة ألا تصبح المستشفيات ووكالات الأمم المتحدة، على سبيل الأولوية، أهدافا للعمليات العسكرية. وتؤيد الصين عمل وكيلة الأمين العام كاغ وتتطلع إلى تقريرها إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار 2720 (2023) وعن العقبات التي تعترض ذلك بعد التواصل مع جميع الأطراف. وينبغي للمجلس أن يقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ مزيد من الإجراءات لتيسير وصول المساعدات الإنسانية الكافية إلى غزة بصورة آمنة وسريعة ومن دون عوائق.

ولا بد من إحياء مفهوم حل الدولتين. إنه السبيل المجدي الوحيد لتحقيق سلام لفلسطين وإسرائيل. وهو مطلب رسمي بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشعر بقلق بالغ إزاء تصريحات القيادة الإسرائيلية في الأسبوع الماضي التي ترفض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وتنكر حق فلسطين في إقامة دولة. وهذا أمر غير مقبول. وأي مناقشة لترتيبات ما بعد الحرب في غزة لا تنطوي على تنفيذ حل الدولتين هي بمثابة بناء منزلٍ على أساس واهن. والمسألة الأهم الآن هي وقف أي تآكل إضافي لأساس حل الدولتين، الذي يطالب أولا وقبل كل شيء بإنهاء الترحيل القسري للسكان الفلسطينيين في غزة، وبناء المستوطنات في الضفة الغربية، وعمليات التفتيش والاعتقالات والهجمات على الفلسطينيين.

وتدعو الصين إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية الرامية لعقد مؤتمر دولي والشروع في عمليات مجدية متعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن، بغية إحياء الآفاق السياسية لحل الدولتين. ويجب أن تكون إقامة دولة فلسطينية مستقلة عملية لا رجعة فيها، ونحن نؤيد عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن كخطوة أولى في تلك العملية. وفي ظل الظروف الراهنة، يجب على مجلس الأمن أن يوجه رسالة واضحة لا لبس فيها تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى حل الدولتين بوصفه الطريق الوحيد الممكن للتوصل إلى تسوية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، قدمت الصين إلى مجلس الأمن مشروع بيان رئاسي بشأن حل الدولتين، بينما تضمن مشروع البيان الرئاسي الذي اقترحته روسيا في الأسبوع الماضي أيضا عناصر مهمة تتعلق بهذا الحل. ومن المؤسف أن مشاريع البيانات تلك لم تعتمد، ولكن ذلك لن يمنعنا من مواصلة دفع المجلس إلى اتخاذ الإجراء اللازم. وسنواصل العمل بلا كلل لتحقيق تلك الغاية.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم المهمة جدا وحسنة التوقيت بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته بشأن الحالة في غزة وعلى ما قدمه

من معلومات مستكملة عن تنفيذ القرار 2712 (2023). رسمت المعلومات المقدمة صورة قاتمة للواقع القاسي الذي يعيشه الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيون – وهو واقع يتفاقم منذ أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتدين غيانا إدانة قاطعة المعاملة العنيفة وغير الإنسانية التي لا يزال الشعب الفلسطيني يتعرض لها.

لقد أثارت الحالة الإنسانية اليائسة في غزة عن حق الغضب والإدانة في جميع أنحاء العالم، وتؤكد غيانا على المسؤولية الجماعية لأعضاء المجلس عن الاستجابة بشكل ملائم بغية توفير الحماية للشعب الفلسطيني والتخفيف عنه. وفي هذا السياق، رحبنا بتعيين الأمين العام للسيدة سيغريد كاغ في منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، عملا بالقرار 2720 (2023). ونتطلع إلى الإسراع بإنشاء آلية للأمم المتحدة ترمي إلى التعجيل بإرسال شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة، ونحث جميع أصحاب المصلحة على التعاون الكامل مع المنسقة والآلية، حالما يتم إنشاؤها.

وبينما تسلم غيانا بأن تلك خطوات مهمة لإغاثة الشعب الفلسطيني، فإننا نشدد على أن أثرها لن يكون مستداما بدون التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وقد أحاطت غيانا علما بملاحظة الأمين العام بأن القيام بعمليات فعالة لإيصال المعونة يتطلب "توفر الأمن، والموظفين الذين يمكنهم العمل في أمان، والقدرات اللوجستية، واستئناف الأنشطة التجارية". وهذه الشروط غير متوفرة حاليا ولا يمكن استيفاؤها أبدا وسط استمرار عمليات القصف بدون قيود. ولذلك، تحث غيانا على تكثيف الجهود من أجل تحقيق وقف إطلاق النار، وهي مستعدة للعمل مع زملائها أعضاء المجلس، بل ومع الجميع، تحقيقا لتلك الغاية.

وينبغي عدم السكوت إطلاقا عن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة. وتشجب غيانا هذه الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف وتؤكد واجب التقيد بالقانون الدولي واحترامه. وندين الهجمات المستمرة والعشوائية على المستشفيات ومخيمات اللاجئين ومرافق الأمم المتحدة، وندعو جيش الدفاع الإسرائيلي إلى وقف قتل المدنيين الأبرياء. فهذه الأعمال لا تتماشى مع التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كما تتعارض مع مقاصد المنظمة ومبادئها، على النحو المبين في الميثاق. ويجب أن تكون هناك عواقب لتلك الأعمال غير القانونية.

وكما هي الحرب أينما كانت، فإن هذه الحرب في غزة مدمرة بطرق عديدة. فقد تعرض توفير خدمات التعليم للخطر. وتضررت إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة بشكل كبير، وانهار نظام الرعاية الصحية. وتضاءلت الفرص الاقتصادية الشحيحة التي كانت متوفرة للشعب الفلسطيني في السابق. وبات جميع سكان غزة تقريبا مشردين داخليا. إن حجم الأزمة في غزة هائل ويؤخر الشعب الفلسطيني أكثر عن المساعي العالمية لتحقيق التنمية المستدامة. وآثار الحرب المتوقعة على المدى الطويل تؤكد ذلك.

إن الأعمال العدائية يجب أن تتوقف حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من إعادة بناء حياته. وبشأن هذه الملاحظة الأخيرة المتعلقة بإعادة بناء حياتهم، يجب أن ننظر بجدية فيما سيترتب على ذلك بعد انتهاء هذه الحرب. ويتعين علينا أن نفكر بجدية فيما يجب فعله لتغيير الظروف المتدهورة التي يعيشها سكان غزة، بل والسكان الفلسطينيون بأسرهم، منذ أكثر من سبعة عقود. وهذا سؤال صعب تكمن الإجابة عليه في تغيير بعض الأيديولوجيات المتجذرة التي تبرر سياسات التمييز ضد الشعب الفلسطيني. وبصراحة، لا يمكن التوفيق بين هذا الموقف التمييزي وميثاق الأمم المتحدة الذي يفرض على الدول الأعضاء التحلي بالتسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار. واسمحوا لي أيضا أن أشدد على رفض غيانا لأي خطط لإعادة توطين سكان غزة قسرا في بلدان أجنبية. وأي خطوة من هذا القبيل ستكون مخالفة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ولذلك، تحث غيانا المجلس والمجتمع الدولي على بذل كل ما في وسعهما للحيلولة دون ذلك.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على ضرورة التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. كما نحتاج إلى إجراءات

هادفة موجهة نحو تحسين مستوى معيشة الشعب الفلسطيني، وتيسير تمتعه بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، والأهم من ذلك، تحقيق حل الدولتين. ولا يمكن أبدا تحقيق السلام عن طريق العنف والنزاع. ولا يمكن أبدا تحقيق الأمن عن طريق انعدام الأمن والفوضى. ويجب تنحية أدوات الحرب جانبا والعمل على تنفيذ حل سلمي ودائم للقضية الفلسطينية. لا يمكننا أن نترك الفرصة التي توفرها لنا هذه اللحظة للنهوض بحل الدولتين تفلت من أيدينا. وغيانا مستعدة للإسهام بشكل بناء في الجهود الحقيقية لتحقيق هذه الغاية.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. وأكرر الإعراب عن تقدير إكوادور لعمله وعمل جميع موظفي الأمم المتحدة، كما نقدم تعازينا للعديد من موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في الأشهر الأخيرة.

تتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة للمجلس للاستماع إلى آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذا، سأتوخى الإيجاز.

لقد مر الآن أكثر من 100 يوم على الهجمات الإرهابية الشنيعة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتغتنم إكوادور هذه الفرصة لتدين مرة أخرى تلك الهجمات بأكثر الطرق تأكيدا ووضوحا. لم ننس أهوال ذلك اليوم – مذبحة المدنيين الأبرياء والإطلاق العشوائي للصواريخ والعنف الجنسي – ولا نسينا الرهائن الذين لم يستعيدوا حريتهم بعد. ولهذا السبب، نصر على المطالبة بالإفراج عنهم جميعا فورا ومن دون قيد أو شرط.

وبالمثل، وبعد أكثر من 100 يوم من الحرب، باتت الحالة الإنسانية في غزة مفجعة. وقد استمعنا للتو إلى التقارير التي تشهد على ذلك. وأعداد القتلى والجرحى في تزايد. ويزداد الجوع والاكتظاظ والمرض، وتتراجع الإنسانية. والتنفيذ الكامل للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) أمر بالغ الأهمية للتخفيف من الظروف التي يواجهها السكان المدنيون في غزة. ومن الضروري تيسير الوصول الآمن وفي الوقت المناسب للمساعدات الإنسانية الكافية إلى جميع المحتاجين. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

لقد كان منع المعاناة والوفيات الناجمة عن الحروب سبب إنشاء هذه المنظمة قبل أكثر من 78 عاما. ويجب أن تكون هذه هي الحرب الأخيرة في هذا النزاع الطويل. وينبغي أن ينصب هدفنا على تهيئة الظروف المؤاتية لحل سلمي وتفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

وكل قول أو فعل يقوّض آفاق تطبيق حل الدولتين يديم النزاع ولا يفعل شيئا لتحسين الأمن. ينبغي أن يكون ذلك قد بات واضحا للجميع، بعد سنوات عديدة من العنف والموت. ولهذا السبب، أود أن أختتم كلمتي بدعوة جميع الأطراف الفاعلة إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب تفاقم التوترات ومنع انتشار أعمال العنف إلى مناطق أخرى. لقد حان الوقت للتركيز على تحقيق السلام المنشود بشدة بصورة نهائية.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على أفكاره القيمة.

لقد مر أكثر من 100 يوم منذ أن شنت حماس هجومها الوحشي والمميت على مدنيين أبرياء في إسرائيل الذي احتجز خلاله المئات كرهائن. ولا يزال العديد من الإسرائيليين يعيشون في كابوس وهم يعرفون أن أحباءهم ما زالوا يعانون في الأسر. كما مر أكثر من 100 يوم من الظروف غير المحتملة والمحفوفة بالمخاطر بالنسبة لملايين المدنيين في غزة الذين ما زالوا يعيشون تحت حصار مستمر بلا هوادة. وقتل أكثر من 000 24 فلسطيني، وجرح أكثر من 000 60 خلال الحملة العسكرية الإسرائيلية، ثلثاهم من النساء والأطفال. وسيتضرر جيل كامل من الأطفال الفلسطينيين جسديا ونفسيا بسبب هذه الحرب.

لقد دأبت مالطة على إدانة هجمات حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واستمرار وابل الهجمات الصاروخية على المراكز السكانية الإسرائيلية. كما نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب أعمال عنف جنسي في 7 تشرين الأول/أكتوبر وندعو إلى إجراء تحقيق شامل فيها. ونكرر أن الإرهاب لا مبرر له. وستستمر

مالطة في الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين الذين تحتجزهم حماس.

لكن العقاب الجماعي لجميع سكان غزة لا مبرر له أيضا.

وينبغي أن تتفق تصرفات إسرائيل اتفاقا صارما مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني ومبادئه الأساسية، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وكافة الأطراف ملزمة بكفالة حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. غير أنه لا يوجد مكان آمن في غزة ولا أحد آمن في غزة – فلا مرافق الأمم المتحدة ولا المستشفيات ولا المدارس ولا دور العبادة آمنة. ويواجه المدنيون والأطباء والصحفيون، سواء كانوا تحت راية بيضاء أو زرقاء، أهوال هذه الحرب بدون أن تتوفر لهم الحماية التي يكفلها لهم القانون الدولي.

وتشكّل التقارير الأخيرة عن القصف المكثف الذي يشهده جنوب غزة، بما في ذلك المناطق المحيطة بالمستشفيات التي يلتمس الآلاف اللجوء إليها، مصدر قلق بالغ. ويخيم على السكان شبح المجاعة التي تسبب بها الإنسان، إلى جانب التهديدات التي تلوح في الأفق بتفشي الأمراض وسوء التغذية وغيرهما من الأزمات الصحية. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وداخلها. ويجب فتح معابر إضافية. ولا بد من وضع حد للعوائق البيروقراطية التعسفية التي تعوق التنفيذ الفعال للعمليات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يكتسي احترام حرمة مباني الأمم المتحدة وأفرادها العاملين في المجال الطبي ومنشآتها وآليات الإخطار الإنساني وتفادي التضارب أهمية أساسية. لقد قُتل بالفعل عدد كبير جدا من موظفي الأمم المتحدة وشركائهم المنفذين أو يواصلون العمل في ظروف غادرة. ونشيد هنا بما يبدونه من حس بطولي. ويكتسي التنفيذ العاجل للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) أهمية حاسمة لمعالجة تلك الشواغل.

ولا تزال مالطة مقتنعة بأن وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية هو وحده الذي سيكفل التنفيذ السليم لعملية استجابة إنسانية كافية وفعالة. ومن شأنه أن يمكن من تهيئة الظروف المؤاتية للعودة إلى الحوار ومن ثم إلى تحقيق السلام في نهاية المطاف. يستحق الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء العيش في سلام وكرامة وأمن. ويزداد الأمر إلحاحا بالنظر إلى أن النزاع يؤجج الاضطرابات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ولا نزال نشهد تدهورا سريعا في الأوضاع في الضفة الغربية. ويساورنا القلق إزاء التقارير الأخيرة التي تبرز زيادة في التبادلات المكثفة لإطلاق النار وتدمير البنية التحتية الأساسية وفرض قيود واسعة النطاق على التنقل والاعتقالات الجماعية التي تمتد عبر الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين. وينبغي إدانة هدم الممتلكات الخاصة بالفلسطينيين وتشريدهم في القدس الشرقية، بما في ذلك في البلدة القديمة. ونواصل التشديد على أن المستوطنات غير القانونية تنتهك القانون الدولي وأنه يجب التصدي بفعالية للعنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون وكفالة عدم إفلاتهم من العقاب. وتدين مالطة تهجير الفلسطينيين وترحيلهم قسرا من أراضيهم وديارهم.

وإذ ننظر إلى المنطقة على نطاق أوسع، نشعر بالجزع إزاء المناوشات الاستفزازية على طول الحدود الإسرائيلية – اللبنانية وفي البحر الأحمر. وتدين مالطة جميع الانتهاكات المرتكبة على طول الخط الأزرق، بما في ذلك الهجمات على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر. ونوجه نداء عاجلا إلى كافة الأطراف، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول في هاتين المنطقتين، لممارسة ضبط النفس وتخفيف حدة التوترات واحترام قواعد القانون الدولي. وفي هذه الأوقات التي تلوح فيها بقوة تهديدات الحرب، علينا أن نعمل معا من أجل إيجاد مستقبل أكثر استقرارا وسلاما في الشرق الأوسط – سلام يقوم على حل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967 ويلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس العاصمة المستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تماشيا مع كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد الصفدي (الأردن) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الوقت يداهمنا. فالعدوان الإسرائيلي مستمر على غزة منذ فترة طويلة جدا حصد خلالها أرواحا كثيرة للغاية. ففي خلال 109 أيام من الوحشية، أزهقت أرواح أكثر من 000 25 شخص بريء ودُفن آلاف الأطفال تحت الأنقاض ورأينا الأمهات والآباء الذين لا حول لهم ولا قوة يشهدون موت أبنائهم وبناتهم جراء الألم وسوء التغذية وأناس يحملون رفات أسرهم في أكياس بلاستيكية. إن إسرائيل تستهزئ بالقانون الدولي، ولم يطالب مجلس الأمن بعد بوقف إطلاق النار. ولم ينفذ المجلس بعد قراره (القرار 2712 (2023)) الذي يطالب بإتاحة إيصال الغذاء إلى من يتضورون جوعا والأدوية إلى المرضى أو الجرحى وعقاقير التخدير إلى الأطفال الذين يخضعون لعمليات جراحية لعلاجهم من الإصابات الناجمة عن القصف الإسرائيلي العشوائي لمنازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم ومساجدهم وكنائسهم وملاجئهم. في أي عالم يمكن أن يُجبر العم على إجراء عملية جراحية لابنة أخيه المراهقة من دون تخدير؟ هذا ما فعله الطبيب هاني بسيسو. ففي اليوم 101 من الأهوال التي تعيشها غزة، بتر الطبيب المحاصر في منزله قدم ابنة أخيه البالغة من العمر 16 عاما بدون تخدير على طاولة غرفة الطعام. وكان هناك مشفى على بعد خمس دقائق فقط، لكن الحرب التي تشنها إسرائيل حالت دون وصوله إليه. ووفقا لمنظمة إنقاذ الطفولة، فإن ابنة أخيه عهد هي واحدة من بين 10 أطفال يفقدون أحد أطرافهم كل يوم في غزة. وقد قال مدير منظمة إنقاذ الطفولة في الأرض الفلسطينية المحتلة إنه:

”حتى في مناطق الحرب، لا يمكن التصالح مع مشاهد وأصوات معاناة الأطفال الصغار الذين شوهتهم القنابل، فما بالكم بفهمها، ضمن حدود الإنسانية“.

فلتوقفوا المجزرة. إن كل يوم يمر بدون إنهاء ذلك العدوان يعني فقدان المزيد من الأرواح البريئة جراء قوة النيران الإسرائيلية والجوع والمرض. ويشكّل امتداد هذا النزاع المدمر إلى المنطقة تهديدا حقيقيا. فقد بلغت الضفة الغربية نقطة الغليان. وتتصاعد التوترات في أماكن أخرى من المنطقة بشكل خطير. لقد كان الأمين العام غوتيريش محقا حين قال إن غزة أصبحت مقبرة للأطفال. ولا يوجد مكان آمن في غزة. وحتى الموتى لم يفلتوا من هذا الاعتداء اللاإنساني. فقد قام الجنود الإسرائيليون حرفيا بإخراجهم من قبورهم في 16 مقبرة. وتلك الجرائم لم يرتكبها جنود مارقون. إنها تجسد المخطط العنصري المتطرف الذي يحرك الحرب والذي جرد بشكل ممنهج ما يقرب من 5,5 ملايين فلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية من إنسانيتهم. وتعمل أيديولوجية الكراهية تلك، التي يعتنقها الوزراء الإسرائيليون علنا، على تطبيع القتل الجماعي للفلسطينيين.

لقد دمرت إسرائيل مجتمعا بأكمله؛ وهجّرت أكثر من ثلثي سكان غزة – 1,9 مليون شخص – الذين يعانون الآن من مهانة العيش في الملاجئ المكتظة ويحرمون من الحصول على المياه والغذاء والدواء؛ وجوعت المدنيين من خلال تعمدها إعاقة وصول المساعدات الإنسانية. وقد أكد تقييم التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في غزة الذي صدر الشهر الماضي أن جميع سكان غزة يواجهون مستويات حادة من الجوع. ومن بين هؤلاء، يعاني أكثر من نصف مليون شخص من أشد مراحل الجوع – المستوى 5 من التصنيف – مما يعني أن إسرائيل تجوع نصف مليون فلسطيني. ويبلغ عدد الأشخاص المصنفين ضمن تلك الفئة في غزة أربعة أضعاف المصنفين ضمنها في بقية العالم. ولم يسجل أي تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي هذه المستويات غير المسبوقة من انعدام الأمن الغذائي في أي مكان في العالم في التاريخ الحديث. لا يمكن السماح لتلك الوحشية أن تستمر. وعلى المجلس أن يوقفها. وأقل ما يمكن لمجلس الأمن أن يفعله أن يتخذ قرارا ملزما من أجل الضغط لوضع حد لهذا البؤس.

لا يمكن أن يستمر الاحتلال والعنف والحرب في ملاحقة منطقتنا. إن السلام هو الضمان الوحيد لأمن وسلامة الإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة بأسرها. ولن تحقق الحلول الجزئية ذلك السلام. ولن ينجح ببساطة كل الحديث عن النُّهج التي ستُتَّبع تجاه غزة خارج إطار حل شامل ينهي الاحتلال في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة. ولا يمكن الاستمرار على نفس المنوال. ولا يمكن

مواصلة الحصار وممارسة المزيد من القمع. ولا يمكن إخبار سكان غزة بأن عليهم أن يتحملوا مرة أخرى العيش في السجن المفتوح الذي أحالت إليه إسرائيلُ غزةَ لعقود.

والسبيل الوحيد إلى السلام هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس المحتلة على طول حدود 4 حزيران/يونيه 1967، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة ومقبولة. ويؤيد جميع الأعضاء الحل القائم على وجود دولتين، ولكن الحكومة الإسرائيلية تقوضه. إن إسرائيل تتحدى علنا جميع الأعضاء. وقد تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بعدم السماح أبدا للشعب الفلسطيني بإعمال حقه في الحرية وإقامة دولته. وهذا يعني أنه سيواصل قمع الشعب الفلسطيني. وتجعل سياساته وأفعاله من تحقيق السلام أمرا مستحيلا. لا يمكن أن يستمر هذا التحدي بدون عواقب. يجب مساءلة إسرائيل عن أعمالها وجرائم الحرب التي ارتكبتها ومنعها تحقيق السلام. لا يمكن أن يكون مستقبل المنطقة رهينا بالطموحات السياسية والخطط المتطرفة للمتطرفين الإسرائيليين الذين يصفون الفلسطينيين بأنهم حيوانات بشرية، لا يستحقون الحياة، ويسمحون للمستوطنين بأن يمارسوا الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني.

إننا نواجه لحظة من لحظات الحقيقة الحاسمة. وأمام المجتمع الدولي بأسره خيار عاجل: السماح للحكومة الإسرائيلية بالحكم على المنطقة بمزيد من الصراع أو الاعتراف بالدولة الفلسطينية ووضع منطقتنا على طريق السلام الذي لا رجعة فيه. ولا يوجد نقص في الأفكار المتعلقة بالخطة التي ستحقق ذلك السلام، بل هناك نقص في الإرادة، إرادة الحكومة الإسرائيلية في السماح للفلسطينيين بالحصول على حقوقهم غير القابلة للتصرف وإرادة المجتمع الدولي في إيلاء الحل القائم على وجود دولتين ما هو أكثر من مجرد التشدق بالكلمات.

إن الوقت يداهمنا. والمخاطر كبيرة للغاية. والمطلوب هو تحرك لتحقيق تحول من أجل السلام. فلنقم بهذه الخطوة. يجب أن تبدأ هذه الخطوة بوقف هذا العدوان اللاإنساني. ويجب أن تختتم، في وقت قريب جدا، بإنهاء الاحتلال الذي يعد السبب الجذري لكل الشرور.

ويجب على الأعضاء أن يفرضوا السلام، لأنهم إذا لم يفعلوا ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية ستواصل فرض المزيد من الحروب، وفرض المزيد من الموت، وفرض المزيد من الكراهية على منطقتنا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية تركيا.

السيد فيدان (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد اجتمعنا في هذه القاعة قبل شهرين تقريبا (انظر S/PV.9489). وحذرنا من مخاطر الهجمات الإسرائيلية على السلم والأمن الإقليميين والعالميين. وبعد مرور مائة وتسعة أيام على الصراع، من العار أن المجتمع الدولي لا يزال عاجزا عن وقف إراقة الدماء في غزة والضفة الغربية.

لقد كانت غزة سجنا مفتوحا. وأصبحت الآن ساحة معركة، حيث يدير رئيس الوزراء الإسرائيلي عمليات عسكرية لقتل المدنيين من أجل إطالة أمد حياته السياسية. إن الحجة القائلة بأن الحرب الحالية تدور حول توفير الأمن لإسرائيل غير مقنعة البتة، ولكن مؤيدي هذه الحجة لا يتحدثون أبدا عن أمن الفلسطينيين ولا عن حق الفلسطينيين في الدفاع عن النفس. وتبين الحالة في غزة والضفة الغربية بوضوح من هم في أمس الحاجة إلى الأمن والحق في الدفاع عن النفس.

إن إسرائيل ترتكب جرائم حرب خطيرة. ويجب مساءلة المسؤولين عن ذلك لاستعادة الثقة في القانون الدولي والنظام القائم على القواعد. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في غزة قد ترقى إلى الإبادة الجماعية. ونرحب بالدعوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية بشأن انتهاكات إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948. إنها محاولة جيدة التوقيت لحماية الشعب الفلسطيني من التعرض لمزيد من الأذى.

ونشدد أيضا على ضرورة تجنب التصعيد الجغرافي للصراع. وحذرت تركيا باستمرار من خطر حدوث تداعيات. واليوم، أصبح هذا الخطر حقيقة واقعة. إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في البحر الأحمر

واليمن ولبنان والعراق وسورية وإيران وباكستان مقلقة للغاية. ويمكن أن يتحول هذا التصعيد إلى دوامة جيوستراتيجية لا يمكن لأحد الهروب منها بسهولة. وأحث إسرائيل ومؤيديها على السعي إلى حل دبلوماسي في الوقت الذي لا يزال بإمكاننا تحقيقه. ولا يمكن أن تؤدي الحرب المستمرة في غزة وخارجها إلى السلام أو الخضوع. إننا نتحمل مسؤولية تاريخية عن وقف هذه الحرب. ولم يتمكن مجلس الأمن مرارا وتكرارا من صون السلام والأمن الدوليين. إن التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الأسرى من كلا الجانبين، واستمرار تدفق المساعدة الإنسانية إلى غزة، أمور ضرورية على طريق السلام.

وتحقيقا لتلك الغاية، نحتاج إلى أن تمتثل إسرائيل لجميع متطلبات السلم والأمن. إننا بحاجة إلى قيادة فلسطينية موحدة لتحقيق المسعى الوطني من أجل كرامة تلك الأمة الصامدة واستقلالها وسيادتها. ونعلم جميعا الآن أن التدابير المؤقتة لن تنجح. ولا ينبغي أن تكون سيناريوهات المرحلة التالية متعلقة بالجهة التي ستحكم غزة، لأن مستقبل غزة متروك للفلسطينيين من دون غيرهم. والسؤال الوحيد الذي يحتاج إلى اهتمامنا بخصوص المرحلة التالية هو: كيف سنتمكن من ضمان سلام عادل ودائم على أساس حل الدولتين على حدود عام 1967؟ وينبغي أن ينصب التركيز على إنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أكرر دعوتنا إلى إنشاء آلية ضمان ترصد السلام وتكفله بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ويتفق معظم أعضاء المجتمع الدولي على الحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار وتقديم المساعدة الإنسانية والحل القائم على وجود دولتين. ولكن لا توجد آلية فعالة لجعل إسرائيل تنفذ ذلك. وسيزيد استمرار الحالة الراهنة في غزة من تقويض المبادئ الأساسية والقيم الأخلاقية للنظام الدولي. ولذلك، ينبغي أن نتحرك الآن لوقف تآكل تلك القيم التي سنحتاجها لمستقبل البشرية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أمير – عبد اللهيان (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب.

لقد اجتمعنا جميعا اليوم في مجلس الأمن في وضع لا يلتزم فيه نظام الاحتلال والفصل العنصري الإسرائيلي بأي خط أحمر في الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. ومنعت الولايات المتحدة، بوصفها الداعم الفعلي للنظام الإسرائيلي في جرائمه، هذه الهيئة من الوفاء بفاعلية بواجباتها الأصيلة في وقف الإبادة الجماعية العلنية لأمة والتوصل إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

فمن جهة، تعرب الولايات المتحدة مرارا وتكرارا عن قلقها البالغ إزاء امتداد التوترات في المنطقة، ومع ذلك فإنها تواصل تقديم دعمها الكامل لآلة الحرب التابعة للنظام الإسرائيلي، بل إنها تنتهك سيادة اليمن وتوسع نطاق الصراع. يجب أن تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية عن عواقب أفعالها. وبدلا من دعوة الآخرين إلى ممارسة ضبط النفس، يجب عليها أن تجبر النظام الإسرائيلي على وقف الحرب وإخراج نفسها من الفخ الذي نصبه النظام الإسرائيلي من أجل جر الولايات المتحدة إلى نزاع مباشر.

إننا نؤمن بأن مستقبل فلسطين ملك لجميع الفلسطينيين. وأشدد على أن قتل المدنيين الأبرياء، ولا سيما النساء والأطفال، يجب أن يتوقف فورا. والحرب ليست الحل. ولا يمكن تحقيق الأمن باللجوء إلى استخدام القوة وارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في غزة. إن قتل المدنيين في غزة والضفة الغربية لا يمكن أن يستمر حتى يتحقق ما يسمى بالتدمير الكامل لحماس، لأن ذلك الوقت لن يأتي أبدا، ولأن إرادة الأمة الفلسطينية الفولاذية لم تضعف مطلقا في السنوات ال 80 الماضية. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يفي بمسؤوليته القانونية بموجب الميثاق بإنهاء تقاعسه طويل الأمد واتخاذ قرار حاسم بشأن هذه المسألة.

وأود أن أشدد على أن من الضروري الرفع الكامل للحصار اللاإنساني المفروض على غزة وضمان إيصال المعونة الإنسانية من

دون قيود إلى جميع المناطق في الشمال والجنوب على حد سواء. كما أود أن أشدد على مدى الضرورة الملحة لتيسير عودة سكان غزة إلى مناطقهم وإعادة توطين النازحين والمشردين وتمكين المجتمع الدولي من المساعدة لإعادة بناء الهياكل الأساسية. وفي ذلك السياق، نؤيد الإجراء الذي اتخذته جنوب أفريقيا مؤخرا لرفع قضية في محكمة العدل الدولية. تجري اليوم مناقشة أفكار سياسية مختلفة لمستقبل فلسطين. وأيا كانت الأفكار قيد النظر، ينبغي أن يكون لقادة الجماعات الفلسطينية والشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيرهم.

لقد ارتكبت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خطأ استراتيجيا بهجماتهما العسكرية على اليمن، والتي تخاطر بتوسيع نطاق الحرب في المنطقة. ولئن كنا جميعا نؤمن بأن السلامة والأمن البحريين حيويان للتجارة العالمية وأمن الطاقة، فإن الأمن مفهوم مترابط. ويظهر مسار التطورات أن وقف الإبادة الجماعية في غزة هو المفتاح الرئيسي لاستعادة الأمن في المنطقة.

إن نتنياهو يسعى في سبيل حياته السياسية الخاصة في الحرب، ويعتمد بقاء النظام الإسرائيلي على الأزمات الإقليمية والانتشار المحتمل للصراع. وتؤيد جمهورية إيران الإسلامية بقوة استعادة الأمن في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والمغتربين في لبنان.

السيد بوحبيب (لبنان): يسرني أن نجتمع اليوم، السيد الرئيس، بالرغم من الظروف الصعبة في هذا المحفل الدولي العريق لنتباحث ونتبادل الأفكار حول الأوضاع في الشرق الأوسط بدعوة مشكورة من فرنسا، الساعية دوما، مع غيرها من الدول الصديقة، إلى تعزيز أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

كما أسمحوا لي بهذه المناسبة أن أعبر عن تقدير لبنان العميق لدور وتضحيات قوات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتمسك بلدي بعملها وإسهامها منذ بداية وجودها في إرساء الأمن والاستقرار في جنوب لبنان. إن المشاكل التي تواجه المنطقة حاليا تؤكد مجددا أهمية دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان البَنَّاء ومنظمة الأمم المتحدة كملاذ آمن لدول صغيرة كلبنان، لحماية سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه.

نجتمع اليوم بعد أكثر من 75 عاما على بداية الأزمة الأم في الشرق الأوسط، أي قيام إسرائيل على أرض فلسطين ونزوح أكثر من نصف سكانها الفلسطينيين إلى الدول المجاورة. وما زلنا نبحث عن مسكنات كلما اشتدت وتيرة الصراع بين الحين والآخر، وآخرها الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. من جيل إلى جيل، وعلى مدى عقود طويلة، لم تنعم منطقتنا بالسلام ولا بالأمن. لقد أصبح هذا الصراع تركة ثقيلة من الحقد والمرارة والعنف المتزايد تتوارثها الأجيال.

فهل نسأل أنفسنا، في ظل الأوضاع الحالية المتفجرة في الشرق الأوسط، إن كنا تعلمنا شيئا من دروس الماضي؟ ألم يحن الوقت لنعترف بأننا لم نستطع إلغاء بعضنا بعضا؟ متى سنبدأ العمل لحل مستدام لهذا الصراع؟ هل سنترك هذا للأجيال القادمة؟ لقد أثبتت الحروب والأحقاد والويلات المستمرة، أقلها منذ 75 عاما، أن علينا أن نجد حلا نهائيا للقضية الفلسطينية لأنها مفتاح السلم وبوابة الأمن في الشرق الأوسط.

ومن على هذا المنبر، أدعو حكماء وعقلاء العالم إلى الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية كي نعيش سويا ونعترف ببعضنا بعضا، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي انبثقت عن مؤتمر القمة العربية المنعقدة في بيروت عام 2002، التي أقرت الاعتراف بإسرائيل مقابل إنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين القائم على حق ووجود شعب اسمه الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. فلا سلام مستدام من دون عدالة للفلسطينيين. إن أنصاف الحلول والتسويات المؤقتة تولد الحروب والدمار.

إننا مجتمعون اليوم على وقع التهديدات الإسرائيلية باستمرار هذه الحرب العبثية بلا أفق سياسي واضح أو رؤية لسلام مستدام. إن

ما تقوم به إسرائيل بتحويل غزة إلى ركام والقضاء على حماس، إن تحقق، سيولد منظمات أكثر تطرفا وأكثر إصرارا على محو إسرائيل من الوجود. ألا يكفينا قتل أكثر من 000 25 فلسطيني في غزة، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ...؟ ألا يكفينا قتل أكثر من 000 25 فلسطيني في غزة، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ؟ هذا يساوي 1 في المائة من سكان قطاع غزة، أي ما يقارب، بالمقارنة بعدد سكان كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي، حوالي 3,5 ملايين مواطن أمريكي، أو 4,5 ملايين مواطن أوروبي. وكيف سينعكس إعطاء إسرائيل هذه الرخصة للقتل الأعمى على صورة الغرب في عالمنا، ودعوته الدائمة وإصراره على احترام حقوق الإنسان؟ لقد تحول الغرب، في نظر الكثير من شعوب العالم إلى الخاسر الأكبر في دفاعه عن قضية حقوق الإنسان، بعد تغاضيه عن ما يحدث في غزة من قتل جماعي للأطفال والنساء والشيوخ.

كذلك نراقب بقلق شديد توسع رقعة الأحداث المتنقلة والمتصاعدة في البحر الأحمر، وما تحمله من تهديد لحرية الملاحة، والاقتصاد العالمي، والأمن والسلم الإقليميين، إضافة إلى ما يجري أيضا في العراق وسورية، ناهيك عن جنوب لبنان. لذلك نخشى من سوء التقدير واللعب على حافة الهاوية، وجر المنطقة كلها إلى العصر الحجري، كما يهدد كبار المسؤولين الإسرائيليين لبنان بصورة مستمرة. فهذه الحرب التي نسعى جاهدين إلى منع وقوعها، ونعمل مقتنعين إلى حث كل من يعنيهم الأمر على عدم الوقوع في فخ القيادة الإسرائيلية الهادف إلى استمرار الحرب وتوسعها، ستكون مختلفة، وفقا لقراءتنا ومشاوراتنا، عن كل سابقتها، نظرا لمساحتها الجغرافية وتعدد جبهاتها وحجم المشاركة العابرة للساحات فيها. فنحن نخشى أن تمتد تبعات هذه الحرب إلى كل بقعة من الشرق الأوسط. وهذه الحرب لن تكون نزهة للإسرائيليين كما يتخيل بعض أصحاب الرؤوس الحامية الذين يرتبط بقاؤهم السياسي بالنفخ في نارها.

وبقدر قلقنا من امتداد هذا الصراع كأحجار الدومينو المتدرجة إلى كافة بقاع الشرق الأوسط، وعلى رأسها لبنان، نرى فيه أيضا فرصة تاريخية لهدوء مستدام على حدود لبنان الجنوبية. فلبنان لا يريد الحرب، ولم يسع يوما، أو يسعى اليوم إليها. لأنه سبق له أن ذاق مرارتها في حربه التي دامت 15 عاما، وتعلم من مآسيها وويلاتها أثناء حروب واجتياحات إسرائيلية خلفت الدمار والخراب وآلاف القتلى والجرحى. وقد قررنا اختيار السلم والاستقرار لأن ذلك هو الطريق الأقصر والأنجح نحو الرخاء والازدهار.

ولقد حقق قرار مجلس الأمن 1701 (2006) استقرارا نسبيا منذ انتهاء ما عرف بحرب تموز/يوليه 2006، حيث لم تحصل منذ ذلك الوقت ولغاية 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عمليات عسكرية تهدد السلم والأمن الإقليميين حول الخط الأزرق، المعروف في لبنان بخط الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000. وقد أدت حرب غزة إلى زعزعة الاستقرار النسبي الذي شهده جنوب لبنان، ونتج عنها نزوح عشرات الآلاف من سكان القرى اللبنانية إلى مناطق شمالية أكثر أمنا.

إن رؤيتنا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار المستدام في جنوب لبنان تقوم على التطبيق الشامل والكامل للقرار 1701 (2006)، ضمن سلة متكاملة بضمانات دولية واضحة ومعلنة، وفقا لما يلي، بما يعزز فرص الأمن والهدوء الشامل والمستدام.

أولا، إظهار الحدود الدولية الجنوبية المرسمة عام 1923 بين لبنان وفلسطين، والمؤكد عليها في اتفاقية الهدنة الموقعة بين لبنان وإسرائيل في جزيرة رودس اليونانية بإشراف ورعاية الأمم المتحدة في عام 1949، والتزام البلدين الكامل والصريح بتلك الحدود. ويتطلب ذلك استكمال عملية الاتفاق على كافة النقاط الـ 13 الحدودية المتنازع عليها، استكمالا للموافقة المبدئية على إظهار الحدود في سبعة منها، تحت إشراف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويهدف ذلك إلى انسحاب إسرائيل إلى الحدود المعترف بها دوليا، انطلاقا من النقطة B1 في منطقة رأس الناقورة الواقعة ضمن الحدود اللبنانية، وصولا إلى خراج بلدة الماري التي تشكل بجزء منها التمدد العمراني لقرية الغجر، بالإضافة إلى انسحاب إسرائيل الكامل من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا.

ثانيا، وقف نهائي للخروقات الإسرائيلية التي وصلت إلى حوالي 000 30 خرق منذ عام 2006، برا وبحرا وجوا، لسيادة لبنان وحدوده

المعترف بها دوليا، بالإضافة إلى عدم استعمال المجال الجوي اللبناني لقصف الأراضي السورية.

ثالثا، دعم الأمم المتحدة والدول الصديقة الحكومة اللبنانية في بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية من خلال تقوية القوات المسلحة، لا سيما من خلال تقوية وتعزيز انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، وتوفير ما يحتاجه من عديد وعتاد بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة، بحيث لا يكون هناك سلاح بدون موافقة حكومة لبنان ولا تكون هناك سلطة غير سلطة حكومة لبنان.

رابعا، تسهيل العودة الآمنة والكريمة للنازحين من المناطق الحدودية التي نزحوا منها بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

خامسا، وقف الحرب على غزة مما يسهل وضع هذا التصور موضع التنفيذ والبدء بآلية سريعة لإيجاد حل طويل الأجل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي الختام، دعونا نعطي السلام فرصة حقيقية قبل فوات الأوان. لقد اكتفينا من الحروب والصراعات والقتل والدمار. لنتوقف عن البحث عن أنصاف الحلول التي تؤدي إلى مآسي كالتي نعيشها اليوم. فأحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر لم تأت من فراغ. وستتكرر هذه المآسي بصورة أعنف وأفظع، إن لم نتوصل إلى حل دائم وعادل وشامل قائم على تنفيذ إسرائيل كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

فبالرغم من الأحداث الأليمة التي يعيشها الشرق الأوسط خلال هذه الفترة، نحن اليوم أمام فرصة تاريخية لإرساء دعائم السلام والأمن والرخاء والازدهار. فلنغتنمها، إنها فرصة تاريخية قد لا تتكرر مجددا في المدى المنظور. وإن فشلنا، فما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وما سبقه، سيعيد نفسه بصورة أبشع إلى أن تتقبل إسرائيل بأن الشعب الفلسطيني لن ينقرض أو يتبخر أو يغرق في البحر، وبأن دولته آتية لا محالة.

فلنختصر المسافات والعذابات علينا وعليهم، ونمهد الأرضية لمستقبل أفضل لشعوب منطقتنا، ونريح العالم أجمع من حمل أوزار هذا الصراع لأجيال قادمة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية النرويج.

السيد إيدي (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر فرنسا على عقد جلستنا اليوم في هذه اللحظة البالغة الأهمية بالنسبة للشرق الأوسط.

أعرب عن تعاطفي مع سكان غزة، الذين لا يفرون من القصف والقتال والمواجهات العسكرية فحسب، بل يعانون أيضا من زيادة سوء التغذية والجوع ونقص المرافق الطبية والمياه النظيفة. إنها أزمة إنسانية عميقة – واحدة من أكثر الأزمات مأساوية في الآونة الأخيرة، كما سمعنا من الأمين العام وجميع وكالات الأمم المتحدة المشاركة في العملية. وأعرب عن تعاطفي معهم.

وأعرب عن تعاطفي أيضا مع شعب إسرائيل، الذي عانى من الهجوم المروع والشنيع الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي شمل استخدام العنف الجنسي وأنواع أخرى من العنف. كما أعرب عن تعاطفي مع المحتجزين كرهائن وأقاربهم، وأدعو إلى الإفراج الفوري عن الرهائن.

وأفكر أيضا في سكان الضفة الغربية، الذين يعانون من عنف متزايد، بما في ذلك عنف المستوطنين ومواجهة خطر أكبر على حياتهم. وليس هناك ما هو أكثر مأساوية في سعينا للوصول إلى طريق سلمي من أن نرى انهيارا في الضفة الغربية أيضا. وأخيرا وليس آخرا، أفكر في جميع العاملين في الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني بأكمله الذين يكافحون من أجل مواصلة تقديم الخدمات، والذين جاد عدد مفجع منهم بحياته.

لا بد من احترام القانون الدولي الإنساني. والانتهاكات غير مقبولة. وإذا بدأنا في قبول انتهاكات القواعد الواضحة للقانون الإنساني، ستفقد معناها وستزداد صعوبة التمسك بالقواعد في النزاعات المستقبلية. يجب التمسك بهذه القواعد بشكل متساو في الحالات المماثلة.

لقد كانت النرويج من أوائل الدول الغربية التي دعت إلى وقف إطلاق نار لأغراض إنسانية بشكل مستدام ودائم. ونواصل تلك الدعوة،

ويسعدني أن أرى انضمام المزيد من البلدان إليها. وندعو إلى تكثيف الجهود الإنسانية بشكل جذري، ليس فقط فيما يتعلق بالحجم. وأضم صوتي إلى ما قاله الأمين العام في إشارته إلى أننا لا يمكن أن نقوم بإحصاء عدد الشاحنات فحسب، بل يجب أن ننظر أيضا في مضمون تلك المعونة وفعاليتها وإمكانية الحصول إليها في جميع أنحاء إقليم غزة، فضلا عن تحسين التنسيق.

وعلى نحو ما فعل الكثيرون اليوم، ترحب النرويج بتعيين سيغريد كاغ في منصبها الجديد البالغ الأهمية والصعب حقا. هذه حتميات، ويجب أن ننجزها. إنها شرط أساسي لأي إجراء آخر. ولكنني أتفق أيضا مع جميع من يقولون إن هذه ليست حلولا في حد ذاتها – بل إنها شروط مسبقة؛ إنها ضرورية؛ إنها حتميات، ولكن الحل يجب أن يكون سياسيا. ويتطلب الحل أن نعود إلى المسار السياسي، الذي تحاول النرويج دعمه منذ أكثر من ثلاثة عقود بعد عملية أوسلو. وبصفتنا رئيسا للجنة الاتصال المخصصة، فإننا بحاجة إلى اتباع مسار سياسي نحو إقامة دولة فلسطينية.

وتعترف النرويج بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في أن تكون له دولته الخاصة، ليس من الناحية النظرية فحسب، بل ومن الناحية العملية أيضا. ونعتقد أن السعي إلى إقامة دولة فلسطينية أمر جيد بالنسبة للشعب الفلسطيني، ولشعب إسرائيل أيضا، لأننا نؤمن أنه السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله أن تعيش الطوائف والمجتمعات في سلام مع بعضها البعض. وعلى نحو ما فعلنا دائما، نؤكد أن لإسرائيل الحق في الحصول على الضمانات الأمنية الضرورية، وكذلك تماما الشعب الفلسطيني.

ويجب أن يكون هناك حكم فلسطيني موحد للإقليم القديم في غزة والضفة الغربية يخضع للسلطة الفلسطينية. وبغية تحقيق ذلك، علينا أيضا أن نتأكد من أننا نعزز السلطة الفلسطينية ونساعد على مواصلة النهوض بها. وقد أبدت النرويج استعدادها لترى ما إذا كان بوسعنا المساعدة عندما يتعلق الأمر بتحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية – لأنه قبل أن يتسنى تعزيزها، يجب دعمها من أجل البقاء في هذه الحالة البالغة الصعوبة. وهذا أمر هام بالنسبة لنا. وإلى جانب الجهود المبذولة للتنسيق مع الآخرين على المسار الإنساني، نحتاج إلى مؤسسات شرعية وذات مصداقية لإدارة الأرض الفلسطينية بأكملها في المستقبل. وأود أن أشيد بالعمل الجيد الذي قام به العديد من الوزراء، وكثير منهم في هذه القاعة، من البلدان العربية وبلدان منظمة التعاون الإسلامي الأخرى في محاولة وضع خطة شاملة، لأنني أعتقد أنه من المهم جدا أن نفكر في المستقبل المنظور، المستقبل القريب والمستقبل البعيد.

ولا يمكننا تخطي أي من تلك الخطوات لأننا بحاجة إلى رؤية وأفق موثوقين نحو إقامة الدولة الفلسطينية. وتعتقد النرويج أن تمهيد الطريق لإقامة دولة فلسطينية ينبغي، بل ويجب، أن يرتبط بفكرة السلام الإقليمي الأوسع نطاقا والتسوية الإقليمية الأوسع نطاقا، مع توافر الضمانات الأمنية الضرورية والمشروعة لكل من إسرائيل وفلسطين.

لقد أنشأ الآباء المؤسسون للأمم المتحدة مجلس الأمن للتعامل مع هذه الأنواع تحديدا من المسائل والتحديات. وأدعو بقوة جميع أعضاء المجلس إلى العمل وتحمل تلك المسؤولية بجدية في خضم هذه الأزمة الشديدة، حيث نشهد معاناة هائلة في غزة، وهجمات إرهابية على إسرائيل، وموجة متصاعدة من العنف في الشرق الأوسط، وخطر الانتشار إلى البحر الأحمر ولبنان والمنطقة بأسرها.

وهذه أيضا فرصة للمجتمع الدولي ليتكاتف ويوقف القتال الفوري، ويعالج الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف، ويساعد على بناء دولة فلسطينية، ويقودنا جميعا إلى حل قائم على وجود دولتين، من شأنه أن يوجد حلا للعديد من التحديات في إسرائيل وفلسطين والمنطقة.

ولذلك، أدعو الأعضاء والبلدان التي صوتنا لها عندما انتخبنا أعضاء مجلس الأمن إلى تحمل المسؤولية التي أوكلت إليهم. هذه حقا فرصة ينبغي ألا تُهدر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني هنا اليوم، للمرة الثالثة خلال ثلاثة أشهر، لأشارك في مناقشة المجلس بشأن فلسطين بغية إعادة تأكيد التزام إندونيسيا الثابت بالوقوف إلى جانب فلسطين، ولأعلن أن إندونيسيا لن يهدأ لها بال حتى نرى استعادة العدالة والكرامة للشعب الفلسطيني. كما أنني هنا لأذكر أعضاء المجلس بأن لديهم ولاية كبيرة تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين وعدم التسامح مع الحروب، وخاصة الإبادة الجماعية.

إن ميثاق الأمم المتحدة واضح: قرارات مجلس الأمن ملزمة ويجب إنفاذها. وسؤالي اليوم هو: كم عدد القرارات التي اتخذت بشأن فلسطين؟ وكم عدد التي يتم إنفاذها؟ لمن تلجأ فلسطين عندما يفشل المجلس، على مدى عقود، في التصرف بناء على قراراته بينما تقتل إسرائيل الفلسطينيين بدون عقاب؟

وأحث أعضاء المجلس مرة أخرى على وقف الفظائع اليومية التي يواجهها الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية. فهل موت أكثر من 25 000 شخص، مع تزايد أعداد الذين يموتون من الجوع والبرد القارس، بما في ذلك الرضع والأطفال، أقل من أن نتخذ إجراء بشأنه؟ إن مسؤولية التمسك بالقانون الدولي الإنساني في مواجهة الحالة في غزة تقع على عاتقنا جميعا، من دون استثناء.

في 18 كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو صراحة أنه لن يسمح بوجود دولة فلسطينية. وترفض إندونيسيا بشدة ذلك التصريح غير المقبول الذي يؤكد هدف إسرائيل النهائي المتمثل في محو فلسطين من خريطة العالم. فهل سيبقى المجلس صامتا أمام هذه النية؟ إن التهديد باندلاع حرب شاملة في الشرق الأوسط خطر حقيقي وقائم.

وفي هذا السياق، أشدد على عدة نقاط.

أولا، نطالب بوقف فوري ودائم لإطلاق النار، الأمر الذي سيغير قواعد اللعبة في كل شيء. والأهم من ذلك، أنه سيتيح المجال لمعالجة الحالة الإنسانية في غزة ولبدء العمل على إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وعملية الحل القائم على وجود دولتين. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان دعم الجهود التي تبذلها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة لتمهيد الطريق لإيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى غزة.

ثانيا، يجب منح فلسطين العضوية الكاملة فورا في الأمم المتحدة. وذلك أمر أساسي لبدء القيام بإجراء عادل ومتوازن بشأن الحل القائم على وجود دولتين ولوقف العدوان الإسرائيلي الوحشي.

ثالثا، يجب أن يتوقف تدفق الأسلحة إلى إسرائيل. فكل سلاح يرسل إلى إسرائيل يمكن أن يستخدم لقتل المدنيين الأبرياء.

ويجب مساءلة إسرائيل عن أعمالها، بما في ذلك الفظائع المرتكبة في غزة. وفي الشهر المقبل، ستقدم إندونيسيا بيانها الشفوي أمام محكمة العدل الدولية وتطلب فتوى من المحكمة، التي تنظر في المسألة قيد نظرها بموجب ولاية الجمعية العامة. وستسلك إندونيسيا كل السبل الممكنة لدعم فلسطين.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا.

السيد شالنبرغ (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): في منطقة نالت أكثر من نصيبها العادل من المعاناة، جلبت الأيام الـ 109 الماضية بعدا جديدا من الدمار للإسرائيليين الذين أصيبوا بصدمة نفسية بسبب ما حدث يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر من مذبحة وتعذيب وعنف جنسي والذين ما زالوا يخشون على مصير أكثر من 130 من الرهائن الأبرياء المحتجزين في غزة، ومن بينهم مواطن نمساوي. وينطبق الشيء نفسه على اليهود في جميع أنحاء العالم الذين يواجهون معاداة السامية المتصاعدة وعلى الفلسطينيين في غزة الذين فقدوا عددا لا يحصى من أحبائهم والذين يفتقرون إلى المأوى والغذاء والمساعدات الطبية. وكل هذا أمر مفجع. لقد دفعت هجمات حماس الإرهابية الوحشية غزة والمنطقة بأسرها إلى حافة الهاوية.

واسمحوا لي أن أكون واضحا. لن يتغاضى أي بلد على وجه الأرض عن وجود جماعة قاتلة من المتطرفين مثل هذه في جواره

وينبغي لنا جميعا أن نعترف بذلك. إن إسرائيل ليس لها الحق فحسب في الدفاع عن شعبها، بل إن ذلك من واجبها أيضا. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لحماية المدنيين في غزة. ويجب أن يصل المزيد من المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وفي النهاية، سيعزز ذلك أمن إسرائيل، ولن ينتقص منه. وبوصف إسرائيل بلدا يتحمل مسؤولية تاريخية خاصة، فإن أمنها هو مبدأنا التوجيهي. إن حماس تهديد أمني للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، تماما مثل وكلاء إيران في لبنان واليمن والعراق. والكفاح الحازم والناجح ضد الإرهاب أمر ضروري لأمن إسرائيل. ومن الضروري بنفس القدر عدم زرع بذور الجيل القادم من الإرهابيين. ولكن يجب أن أشير أيضا بوضوح إلى ما يترتب على المستوطنات وعنف المستوطنين والاستفزازات في الأماكن المقدسة والحديث عن التهجير القسري من تقويض للأمن، ونحن نرفض ذلك رفضا قاطعا.

يقولون إن الشرق الأوسط مكان قاس بالنسبة للمتفائلين. ومع ذلك، ما زلت أعتقد أن السلام ممكن. والتطبيع يحقق مكاسب سياسية واقتصادية للجميع. وينبغي ألا يسمح الشركاء العرب لأنفسهم بأن يكونوا رهائن لدى حماس. وأفضل ضمان لأمن إسرائيل على المدى الطويل هو وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. ويتعين على السلطة الفلسطينية أن ترقى أخيرا إلى مستوى التوقعات المشروعة لشعبها. ويتعين علينا أيضا، بوصفنا المجتمع الدولي، أن نبذل المزيد من الجهد من خلال إعادة جميع الرهائن إلى ديارهم وتخفيف المعاناة الإنسانية في غزة ومكافحة الإرهاب بشكل مشترك وإرساء الأسس لحياة يسودها السلام والكرامة للجميع، الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ماليزيا.

السيد حسن (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، تود ماليزيا أن تشكر وفد بلدكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة، وأن تشكر الأمين العام على إحاطته بعد ظهر اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيُدلى به باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وتهنئ ماليزيا أيضا الأعضاء الجدد في المجلس وترحب بهم في مسؤوليتنا المشتركة عن الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

في الأسبوع الماضي تحديدا، قال وكيل الأمين العام مارتن غريفيث إن غزة وصمة عار في ضميرنا الجماعي وإن تقاعسنا سيكون علامة سوداء دائمة على جبين البشرية. والواقع أن عجز المجلس عن الدعوة إلى وقف إطلاق النار هو المسؤول جزئيا عن المذبحة المستمرة في غزة الآن منذ أكثر من 100 يوم – فمنذ أكثر من 100 يوم يُيتم الأطفال وتصبح الأمهات والآباء بلا أطفال وتتحول الشوارع إلى مقابر ويطلق النظام الذي يمطر منازل الفلسطينيين ومستشفياتهم بالقنابل عليهم وصف "أطفال الظلام".

لقد قُتل أكثر من 000 23 فلسطيني منذ بدء هذه الأزمة. وفي المتوسط، يُقتل أكثر من 250 فلسطينيا كل يوم، أي أكثر من 10 جرائم قتل كل ساعة. ووفقا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإن ما يصل إلى 1,9 مليون شخص، أو ما يقرب من 85 في المائة من سكان غزة، قد تم تهجيرهم قسرا. وتشعر ماليزيا بالفزع إزاء السماح لإسرائيل بتنفيذ ما لا يمكن وصفه إلا بالقصف العشوائي. فقد قصُفت المنازل والملاجئ وطرق الإجلاء وحتى المراكز الطبية. وأولئك الذين لم يقتلوا بالقنابل أو الرصاص يواجهون احتمال المرض والمجاعة. ويُحرمون من الغذاء والماء والدواء والكهرباء والوقود والاحتياجات الأساسية الأخرى. إن غزة على شفا مجاعة من صنع الإنسان ويتعرض سكانها للتجويع كوسيلة من وسائل الحرب. وهذه جرائم حرب حقا. لقد حرصت إسرائيل على ألا يكون أحد في مأمن، ولا حتى الأطفال. وأضافت الأزمة مصطلحا جديدا مستهجنا تماما إلى اللغة الإنكليزية. وهذا الاختصار WCNSF معناه "طفل مصاب لم يبق من أسرته أحد على قيد الحياة". وهو يُستخدم لوصف ما أصبح الآن مشهدا يوميا في غزة.

وتطالب ماليزيا بوقف فوري لإطلاق النار وتدين التهجير القسري للفلسطينيين. إن الحق في العيش في سلام وأمن أمر أساسي ونحث جميع الأطراف على احترام ذلك الحق الأساسي من حقوق الإنسان. وندعو إلى السماح بوصول وكالات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة حتى تتمكن من تقديم المساعدات الأساسية دون تأخير أو إعاقة.

وتطالب ماليزيا بتحقيق المساءلة عن انتهاكات إسرائيل الواضحة للقانون الدولي. ونرحب بقرار جنوب أفريقيا رفع دعوى قضائية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية ونؤيده. إن عدم المساءلة عن جرائم الحرب الإسرائيلية يقوض شرعية القانون الدولي والجهود المبذولة لإنهاء الاحتلال غير القانوني لفلسطين. وفيما يتعلق باحترام القانون الدولي وحقوق المضطهدين، قدمت ماليزيا في 23 تموز/يوليه 2023، إلى جانب 56 بلدا آخر، بيانا مكتوبا للحصول على فتوى من المحكمة بشأن الآثار القانونية الناشئة عن انتهاكات إسرائيل المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وستشارك ماليزيا الآن أيضا في الجلسة العلنية التي ستعقد في 19 شباط/فبراير. وندين ممارسات الفصل العنصري التي تمارسها إسرائيل واضطهادها للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب على إسرائيل، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، أن تحترم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تنفذها. ولا يمكن للمجلس أن يسمح لإسرائيل بأن تتصرف كاستثناء من القاعدة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لتوسيع نطاق جميع المرافق الضرورية للشعب الفلسطيني. فالحصول على الخدمات الأساسية حق من حقوق الإنسان لا ينبغي المساس به. إن العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل على جميع سكان غزة غير قانوني وغير أخلاقي ويجب أن يتوقف فورا. وموقفنا واضح. ينبغي ألا يكون هناك تقليص لمساحة الأرض الفلسطينية. وأي محاولة للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين تنتهك القانون الدولي وتقوض بشكل أكبر آفاق التعايش السلمي. وتدعو ماليزيا إلى التنفيذ الكامل والسريع للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). وفي تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، انضممنا إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في التصويت مؤيدين لقرارين للجمعية العامة (القراران دإط-21/10 و دإط-22/10) يطالبان بحماية المدنيين والوفاء بالالتزامات القانونية، وكذلك الإنسانية، فيما يتعلق بغزة. لقد تكلمت الأغلبية ولا ينبغي تجاهل مطالبها.

وترحب ماليزيا بتعيين السيدة سيغريد كاغ في منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، عملا بالقرار 2720 (2023). ونأمل أن تحصل السيدة كاغ، التي تتمتع بخبرة واسعة، لا سيما في لبنان، على الدعم الذي تحتاجه للاضطلاع بفعالية بولايتها وتخفيف الكارثة الإنسانية في غزة. ونُشجِّع على التعاون بين الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لوقف إراقة الدماء.

إننا نشهد مفارقة تاريخية كبيرة في غزة. لقد وُلِدت دولة إسرائيل من أهوال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، وعلى مدى السنوات الـ 75 الماضية، ما فتئت تلحق نفس الدمار المتعمد بالشعب الفلسطيني، وهي تسعى الآن مع سبق الإصرار إلى مواصلته حتى النهاية. وتلك المذبحة غير القانونية وغير الأخلاقية التي ترمي إلى الإبادة الكاملة ينبغي أن تقود أعضاء المجلس إلى اتخاذ قرار واحد. لقد حان الوقت للاعتراف بأن ما فتئت إسرائيل تفعله هو إبادة جماعية. وحان الوقت لقبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وينبغي ألا تتحمل أي أمة أو شعب الإهانة المطولة المتمثلة في تحويله إلى مجرد مراقب لزواله البطيء والمؤلم والمهين. وإذا كان ثمة مكان ينبغي فيه منح فلسطين الحق في مواجهة محتليها، ليس كمواطنين من الدرجة الثانية ولكن على قدم المساواة وبصوت شرعي وحق تصويت متساو، فإن هذا المكان هو الأمم المتحدة. لقد خذلناهم لفترة طويلة جدا. ويجب أن نوقف هذه المهزلة.

ولا يستحق الفلسطينيون أقل من إقامة دولة فلسطين حرة ومستقلة على أساس حل الدولتين، وفقا لحدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وستواصل ماليزيا القيام بكل ما هو في حدود إمكانياتها

وفي نطاق حقوقها لوضع حد للظلم وعدم الشرعية. ويجب قبول دولة فلسطين لتصبح العضو 194 في الأمم المتحدة. ونحث المجلس على التصرف الآن. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراء موحدا وحاسما لوقف الحرب وإنقاذ أرواح المدنيين وإنهاء العقاب الجماعي ووقف القتل الآن.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الخريجي (المملكة العربية السعودية): بداية، أتقدم بالشكر للجمهورية الفرنسية على جهودها الملموسة خلال فترة ترؤسها لمجلس الأمن ولمبادرتها بالدعوة لعقد هذه الجلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما أشيد بجهود معالي الأمين العام للأمم المتحدة وكبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة على جهودهما ودورهما البناء.

يجتمع المجلس مرة أخرى والظروف العصيبة والواقع المرير يتفاقم في غزة مع تصاعد التوتر في المنطقة جراء استمرار العدوان الإسرائيلي. يتواصل سقوط الضحايا بسبب القصف العشوائي والواسع لآلة الحرب الإسرائيلية، التي اتخذت كامل قطاع غزة – بأحيائها ومنازلها ومستشفياتها ودور العبادة والمباني الأممية فيها – أهدافا مشروعة. حوالي 30 000 نفس ذهبت ضحية التصعيد، والأعداد في تصاعد مستمر. كيف لهذه المأساة أن تمر دون تحرك جاد لإنهائها ودون خطوات ملموسة لإيقاف القتل والتنكيل الجماعي بحق المدنيين العزل في غزة؟

لقد باتت آثار هذه الحرب الشعواء واضحة المعالم. وضرورة احتواء آثارها الإقليمية والدولية مسؤولية مشتركة. سبق وأن حذرت المملكة من اتساع رقعة النزاع وتأثيره على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. وما شهدته منطقة البحر الأحمر والجمهورية اليمنية من عمليات عسكرية مدعاة للقلق، وتؤكد ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء انعكاسات هذه الأزمة على دول الجوار وعلى السلم والأمن الدوليين.

إلا أننا نؤكد بكل وضوح أن الأولوية حاليا تكمن في رفع المعاناة الإنسانية وإنهاء العمليات العسكرية في فلسطين. فأي خطوات لتعزيز الأمن الإقليمي أو ردع التهديدات لا يمكن أن تغني عن معالجة جذور الأزمة الفلسطينية والوصول إلى حل عادل ومستدام.

وهنا، يأتي دور المجلس ومسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدولي بالتحرك الفوري لوقف إطلاق النار وإحلال السلام ورفع المعاناة وتمكين الشعب الفلسطيني من حفظ كرامته والتمتع بحقوقه المشروعة. فكيف لأبنائه النظر لمستقبلهم وبناء مقومات التنمية والعيش الكريم في ظل سطوة الاحتلال والنيران المستمرة لآلة الحرب الإسرائيلية؟

إن قرار الجمعية العامة دإط-22/10، الذي طالب بالوقف الفوري لإطلاق النار يؤكد على وجود موقف دولي مؤيد لاتخاذ إجراءات لإيقاف العدوان وإنقاذ المدنيين في غزة.

إننا نرفض بشدة ربط هذه الحرب بذريعة الدفاع عن النفس. كما نرفض إجراءات التهجير القسري بحق سكان غزة والتصريحات العنصرية والتصعيدية غير المسؤولة لسلطات الاحتلال. إن ما يحدث هو استهانة غير مقبولة بحياة الإنسان الفلسطيني، وكأن حماية المدنيين حق محصور لشعب دون الآخر، وتأجيج لعوامل العنف والتطرف والكراهية في المنطقة مما يجعلها عرضة لتكرار دوامة العنف بشكل دوري دون وجود استعداد للتعاطي الإيجابي في الأفق القريب.

لطالما كانت وستبقى المملكة تنشد السلام وترعاه، مسخّرة جهودها لكل ما من شأنه إحلال السلام والأمن والتنمية في المنطقة. ومن هذا المنطلق، فقد دعونا مرارا إلى إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط والالتزام بحل الدولتين، على أساس حدود عام 1967، وفقا لمبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن.

وترفض المملكة رفضا قاطعا انتهاكات القانون الدولي الإنساني من أي طرف وتحت أي ذريعة وتشجب استهداف المدنيين أينما كانوا وتطالب هذا المجلس باتخاذ موقف حازم لإلزام إسرائيل باحترام القانون الدولي ووضع هذه المعاناة على مسار إنهائها.

لن يأتي استمرار العمليات العسكرية بنتيجة سوى إراقة دماء المزيد من الأبرياء. كما أن عدم التوافق على إقرار موقف موحد تجاه

وقف إطلاق النار والمماطلة بتنفيذ ما تم تمريره من قرارات يهددان بمزيد من الضرر بمصداقية مجلس الأمن. إن السلوك التصعيدي لقوات الاحتلال الإسرائيلية يغذي ما تشهده المنطقة من تفاقم للتوترات ويهدد بعرقلة الجهود الدولية الرامية لتعزيز الاستقرار وإيجاد الحلول السلمية. استمرار الوضع على ما هو عليه سيأخذ المنطقة من نزاع إلى نزاع ويضر بمصالح وأمن واستقرار كل المنطقة، بما في ذلك إسرائيل.

إن السلام الذي نطمح له لن يتحقق إلا من خلال إيجاد مسار موثوق لا رجعة فيه نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بما يضمن حقوق وكرامة الشعب الفلسطيني ويمهد الطريق نحو التعايش والأمن المشترك وتحقيق الاستقرار والتنمية للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الخارجية الكويتي.

الشيخ الصباح (الكويت): بداية، أتقدم لكم، السيدة الرئيسة، ولبلدكم الصديق، الجمهورية الفرنسية، بالتهنئة على رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الجاري، متمنيا لكم التوفيق والسداد في تيسير أعمال المجلس نحو تعزيز مكانة القانون الدولي، اتساقا مع ما ورد من مبادئ ومقاصد وقيم في ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نجتمع اليوم في ظل أوضاع وتطورات استثنائية وكارثية، في هيئة أممية قدرُها ومسؤوليتها هي حفظ السلم والأمن الدوليين. ولكن أصبح واضحاً بعد ما شهدناه في قطاع غزة من جرائم تفوق الوصف، ومعاناة إنسانية تهزّ الضمائر، بأن مجلس الأمن عاجز عن الاضطلاع بمسؤولياته السياسية والقانونية والإنسانية. وما هذا إلا نتيجة ازدواجية المعايير، حيث فشل المجلس في أن يكون له موقف مبدئي في وجه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ووقفَ مكتوف الأيدي في ظل استمرار قوات الاحتلال بانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرارات هذا المجلس. كما لم يتمكن المجلس من تبني قرار يطالب بالوقف الفوري للأعمال الإجرامية الإسرائيلية، وما ذلك إلا نتيجة مباشرة لتغليب المصالح الجيوسياسية الضيقة على أهمية ومركزية تطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

ما يشهده قطاع غزة من عقاب جماعي، وقصف عشوائي، وقتل للمدنيين الأبرياء، والذي فاق 000 25 ألف قتيل بمن فيهم الأطفال والنساء، وتدمير للبنى التحتية، وهدم المنازل، واستهداف الصحفيين والعاملين في المجالات الإغاثية، فضلاً عن القتل الذي طال أكثر من 150 موظفاً أممياً، علاوة على الاستهداف المستمر للمستشفيات ودور العبادة، أمر يتعارض ويتنافى مع القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي ارتضيناها جميعاً كملاذ للدفاع عن حقوق البشرية عندما تأسست هذه المنظمة العتيدة.

لقد أتينا اليوم إلى مجلس الأمن للدفاع عن الشعب الفلسطيني الشقيق، وعن القانون الدولي بأكمله، ولا خيار لنا إلا بالاحتكام إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على كرامتنا وحقوقنا كأفراد، وأمننا واستقرارانا كدول أعضاء في هذه المنظمة العريقة.

تجدد دولة الكويت، ومن هذا المنبر، تأكيدها على موقفها الثابت والراسخ والتاريخي الداعم للحق الفلسطيني، وتشدد على أن السبب الرئيسي للصراع هو وجود احتلال لا آفاق لنهايته. وإذا أردنا سلاماً وأمناً مستدامين، فيجب أن تحل القضية وفقاً للمرجعيات المتفق عليها، وقرارات الشرعية الدولية، لا سيما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية لعام 2002، بما يضمن حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على كامل حقوقه السياسية المشروعة، وحقه في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود 4 حزيران/يونيه 1967.

تجدد دولة الكويت إدانتها واستنكارها الشديدين لاستمرار العدوان السافر على قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتؤكد دولة الكويت على أهمية الوقف الفوري لهذه الحرب المدمرة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية للجرحى والمصابين الفلسطينيين دون عراقيل، تنفيذاً للقانون الدولي، وضمان المساءلة والمحاسبة للجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت وترتكب ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وفي هذا السياق، ترحب بلدي بالخطوة التي اتخذتها جمهورية جنوب أفريقيا في تقديمها لدعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية ضد

الاحتلال الإسرائيلي لارتكابه جريمة إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق.

ختاماً، تدعو دولة الكويت مجدداً هذا المجلس إلى ضرورة تحمل مسؤولياته وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتناشد المجتمع الدولي بضرورة دعم ثبات الشعب الفلسطيني على أرضه، والتحذير من أي محاولات لتهجيره ومفاقمة قضية اللاجئين الذين يجب تلبية حقهم، فمرور الزمن وموجات التهجير القسري لا يمكن أن تحرم الشعب الفلسطيني الشقيق من حقه في العودة إلى وطنه.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد مارتينيس بيليو (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): إن الصراع والتوترات في الشرق الأوسط لا يفتآن يزدادان سوءاً على الرغم من جهودنا، ولذلك يجب أن نضاعف تلك الجهود. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستسلم أمام استمرار موت المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، والحالة الإنسانية في غزة التي تستمر في التدهور، والرهائن والنازحين الإسرائيليين غير القادرين على العودة إلى ديارهم. تشكل النساء والأطفال 70 في المائة من القتلى في غزة.

وتتمثل أولويتنا في تحقيق وقف لإطلاق النار في غزة يمكّن من إطلاق سراح الرهائن، وتوفير الإغاثة الإنسانية للسكان، وتحقيق استقرار الحالة في غزة والضفة الغربية، وكذلك في جنوب لبنان وشمال إسرائيل. حدد المجلس في القرارين 2720 (2023) و 2712 (2023) معايير عملنا الإنساني الذي ستضطلع فيه الأمم المتحدة بدور مركزي. وأود أن أدعو جميع الأطراف إلى التعاون بنشاط في هذا الصدد. وأود أيضاً أن أشيد إشادة صادقة بالعمل الاستثنائي الذي يقوم به جميع موظفي الأمم المتحدة في غزة، الذين ضحى بعضهم بأرواحهم.

لقد ضاعفت إسبانيا تمويلها للأغراض الإنسانية والتعاونية ثلاثة أضعاف لمعالجة هذه الأزمة، حيث قدمت 48 مليون يورو في عام 2023. وسنواصل تعاوننا الإنمائي مع فلسطين، بينما نقدم دعماً أكبر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والوكالات الإنسانية، والسلطة الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني وهي شريكتنا في السلام.

منذ البداية، قلنا إن لإسرائيل الحق في الاعتراض على الهجوم الإرهابي الجبان الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي ندينه دون تحفظ. ويجب أن تفعل ذلك مع احترام كامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي. ويجب التمييز بين الأهداف الإرهابية والمدنيين. لقد أظهرت حماس أنها ليست أكثر من جماعة إرهابية وأنه لا يمكن أن يكون لها دور في حكم غزة، ولكن المدنيين الأبرياء لا يمكنهم أن يدفعوا ثمن جرائمها.

وقد أظهرت التجربة أن الضمان الحقيقي الوحيد لأمن إسرائيل هو إعادة توطيد السلطة الفلسطينية في غزة. وفي الوقت نفسه، فإن أفضل طريقة لتنشيط السلطة الفلسطينية حتى تضطلع بتلك المسؤولية هي التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وللشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولته ذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته وأن يوفر السياق الذي يمكن من خلاله تحقيق حل الدولتين، دون مزيد من التأخير. وتحقيقاً لتلك الغاية، اقترحت إسبانيا عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن، وأيد 84 بلداً رسمياً هذه الفكرة على أعلى مستوى – هم أعضاء الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

ولتحقيق خطة السلام هذه، يجب أن نمنع الأزمة من الانتشار في المنطقة. وفي لبنان، من شأن التنفيذ الكامل لجميع عناصر القرار 1701 (2006) أن يوفر خريطة طريق واضحة، وقد التزمت إسبانيا التزاماً راسخاً بها منذ البداية. وندعو جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين إلى القيام بدور نشط وبنّاء للحد من التوترات ومنع المزيد من إراقة الدماء.

ويجب أن يكون المجتمع الدولي ثابتاً طوال العملية. ويجب أن تكون قيمة الحياة البشرية واحترام المعايير والمبادئ الدولية احتراماً

عالمياً وأن يتم تأكيدها على قدم المساواة في جميع الأزمات الدولية وفي جميع الظروف. إن التطورات التي شهدناها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر لا يمكن أن تتكرر. إن المنطقة بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى فتح صفحة جديدة، على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتحقيق حل الدولتين، والاعتراف المتبادل بينهما كطريق للسلام الشامل. وانطلاقاً من الحاجة الملحّة إلى وضع حد للأزمة الراهنة ومنع امتدادها، لا بد من حشد جديد للجهود، وهذه المرة حشد حاسم من أجل السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد سمعنا جميعاً اليوم كيف أن حجم المعاناة في غزة ينافس بعضاً من أحلك الفترات في تاريخنا. يمكن أن تكون هذه اللحظة نقطة انعطاف، أو يمكن أن تكون نقطة اللاعودة.

إننا نشهد امتداد النزاع إلى الشرق الأوسط. فالحوثيون أخذوا التجارة البحرية رهينة بهجماتهم الانتهازية في البحر الأحمر. والميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى تلوّح بأسلحتها، مما يهدد بزيادة عدم الاستقرار في منطقتنا. قبل أكثر من أسبوع بقليل، كان العالم منهمكاً في متابعة مجريات القضية في محكمة العدل الدولية بلاهاي. وما يؤكد خطورة الحالة هو فتح هذه القضية وجذبها مثل هذا الاهتمام والدعم الدوليين.

وتود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تحدد ثلاث خطوات لإنهاء هذه الأزمات في الشرق الأوسط.

أولاً، كما سبق وأن قيل، نحن بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. وقد دعت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي إلى ذلك مراراً وتكراراً، وقد حان الوقت لأن تتوقف وجهة نظر الأقلية عن عرقلة حدوثه. ولا يمكننا الانتظار 100 يوم أخرى. لقد أدت الآثار غير المقبولة للقصف الإسرائيلي المستمر على غزة إلى ما وصفته الأمم المتحدة بأنه أسوأ أزمة إنسانية في تاريخ المنظمة. إذ لقي أكثر من 25 000 شخص حتفهم حتى الآن في غزة، بالإضافة إلى الإسرائيليين الألف الذين لقوا حتفهم في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. لكن غزة اليوم تُجوَّع أيضا. ويعاني واحد من كل أربعة أشخاص الآن من ظروف شبيهة بالمجاعة. ويجب أن يكون الواجب الإنساني في هذه اللحظة على رأس أولوياتنا، بالإضافة إلى وقف إطلاق النار، ليتسنى دخول المعونة المنقذة للحياة على نطاق واسع والسماح بإطلاق سراح الرهائن وإعادتهم بأمان إلى أسرهم. ولن تتوقف دولة الإمارات العربية المتحدة عن الدعوة إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

ثانيا، وحتى بينما نواصل الضغط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، فإن الهدن القصيرة ستمكّن من إيصال المعونة والخدمات الإنسانية العاجلة إلى المحتاجين، بالتوازي مع إطلاق سراح الرهائن. وقد مكنت الهدنة التي أُبرمت في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر من تقديم مساعدات إضافية ومن القيام بالمزيد الأنشطة الإنسانية في غزة، ونحن بحاجة إلى أن يبدأ المزيد من هذه الهدن غدا. ومن الضروري إيجاد مسارات لعقد اتفاقات مماثلة. ويجب تنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) تنفيذا كاملا. ويشمل ذلك كفالة قدرة كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة على الاضطلاع بولايتها البالغة الأهمية، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية للأمم المتحدة. لقد بدأت السيدة سيغريد كاغ مهامها مباشرة وبسرعة ونحث الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على دعمها بصورة كاملة، بما في ذلك فيما يتعلق بأي توصيات تقدمها إلى المجلس في تقريرها الأول في الأسبوع المقبل.

ونشدد أيضا على ضرورة إنهاء ما يسمى بالقيود على المواد ذات الاستخدام المزدوج والتي تؤدي إلى رفض دخول شاحنات تحمل الإمدادات الطبية الأساسية. ويصف العاملون في المجال الإنساني ذلك بأنه سياسة قاسية تسبب معاناة هائلة للسكان في غزة. إننا بحاجة إلى أن نرى معبر كرم أبو سالم الحدودي مفتوحا بالكامل أمام تدفق المساعدات الإنسانية والتبادل التجاري على حد سواء. ويجب إعطاء الأولوية لفتح وتيسير طرق جديدة، فضلا عن إعادة فتح ميناء أشدود ورفع القيود المفروضة على حركة العاملين في المجال الإنساني وتوفير ضمانات كاملة لسلامة من يحصلون على المعونة ومن يوزعونها.

ثالثا، يجب أن يرتكز أي حل لهذا النزاع إلى حل الدولتين. ولن تدعم الإمارات العربية المتحدة العودة إلى الوضع الراهن الفاشل. وقبل كل هذا، كان حل الدولتين الهدف النهائي الذي تصورنا أن جهودنا الدبلوماسية ستقود إليه. واليوم يجب، أن يكون نقطة انطلاقنا. وعلى كلا الجانبين، يجب أن تكون قيادة المستقبل بأيدي مَن يتكلمون بمسؤولية ويفهمون أن السلام يتطلب الكرامة والمساواة لكلا الشعبين ومَن سيبدأون المفاوضات على هذا الأساس. هناك من يقاومون حل الدولتين – حتى الآن – من دون بديل قابل للتطبيق. ونتساءل عما يقترحونه بوصفه طريقا عادلا ومستداما للسلام في غياب هذا الحل. والمطلوب هو طريقة سليمة ومحددة ومتفق عليها وتستند إلى نقاط مرجعية نحو حل الدولتين، وطريقة تتضمن بناء هيكل عملي للحكم. ذلك هو السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع بشكل مستدام والحيلولة دون تكرار دورة أعمال العنف المرتكبة ضد الفلسطينيين والإسرائيليين أبدا. إن إنهاء الحرب على غزة ليس واجبا أخلاقيا وسياسيا فحسب، بل هو أيضا واجب استراتيجي إذا أُريد أن يكون هناك أي أمل في مستقبل مزدهر لمنطقتنا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز: يشرفني أن أتلو عليكم بيان معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي حالت ظروف طارئة دون مشاركته في هذه الجلسة الهامة.

”أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تقدير جامعة الدول العربية لمبادرة فرنسا الارتقاء بهذه الجلسة إلى المستوى الوزاري، وأن أشكر أصحاب المعالي الوزراء ونواب الوزراء على مشاركتهم في هذه الجلسة الهامة. وأشكر الأمين العام غوتيريش على بيانه القوي اليوم؛

”خاصة بعد أن تدهورت الأوضاع في منطقتنا العربية على نحو أصبح ينذر بالخطر نتيجة الصلف والرعونة الإسرائيلية التي لا تجد لها رادعا أو ضابطا؛ بل ونتيجة لعجز مجلس الأمن، رغم كافة التحذيرات، عن خلق أفق سياسي لتسوية القضية الفلسطينية وعن توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الأعزل من الانتهاكات الإسرائيلية السافرة على مر سنوات وسنوات مضت، بما في ذلك انتهاكاتها لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، حول الاستيطان، التي تؤكدها وتوثقها تقارير الأمم المتحدة وكافة منظمات حقوق الإنسان، مما قاد لانفجار الموقف في 7 تشرين الأول/أكتوبر وقاد بالتبعية لشن إسرائيل لأشرس وأعنف عملية عسكرية غير شرعية على المدنيين الفلسطينيين العزل تجاوزت المائة يوم وترتب عليها تداعيات إنسانية مدمرة تصل، وفقا لتقديرات عديدة، إلى ممارسة الفصل العنصري والإبادة الجماعية.

”فالمأساة الإنسانية التي تتفاقم فصولها كل يوم في غزة والضفة والقدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي يضاعف منها استخدام البعض في هذا المجلس لحق النقض، لمنع صدور قرارات تهدف لوقف إطلاق النار، تثير مخاوف عميقة لدى الدول الـ 153 من كافة المجموعات والتوجهات التي أكدت رسميا في الجمعية العامة مطالبتها بوقف فوري لإطلاق النار، والتي تتساءل اليوم عما إذا كانت قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان تنطبق على إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، أسوة بباقي الدول الأعضاء بالمنظمة؟ وعن متى ستخضع إسرائيل للمساءلة عن انتهاكاتها الصارخة تجاه الشعب الفلسطيني؟ أم أن ازدواجية المعايير التي يمارسها هذا المجلس، والاستقطاب الجيوسياسي الحاد فيه، ستمتد لتحول دون تطبيق القانون الدولي على إسرائيل، حماية لمصالح انتخابية ضيقة من جهة، وحماية لبعض القيادات المتطرفة وتمكينا لها من الإفلات من العقاب من جهة أخرى.

”ويضاعف من عمق هذه الأزمة وخطورتها سعي إسرائيل الحثيث لاستغلال حالة الضعف التي تشوب أداء هذا المجلس لتوسيع النطاق الصراع إقليميا بقصفها للمطارات السورية

والاعتداء على أراضيها وبالاعتداءات والاغتيالات التي تقوم بها في جنوب لبنان وبسعيها الحثيث لجر أطراف إقليمية أخرى من خارج المنطقة العربية للصراع العسكري، بل وفاق ذلك كله باتهامها لمن ينتقد ممارساتها غير الشرعية بمعاداة السامية وعلى نحو طال، كذبا وبهتانا، كافة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها هذا المجلس والأمين العام وكبار المسؤولين.

”وهنا، فإني أسجل بكل التقدير من الجامعة العربية لجهود الإغاثة الإنسانية للأمم المتحدة وشركائها وتعاطف الجامعة العربية مع أسر الضحايا الذين سقطوا أداء لمهامهم السامية. وبالرغم مما تردد عن اختلافات في وجهات النظر لأقطاب دولية كبرى داعمة لإسرائيل مع القيادة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة حول استراتيجياتها وممارساتها في حربها السافرة ضد غزة والشعب الفلسطيني والدول العربية الأخرى، فإننا لم نر أي تغيير في المواقف الرسمية في هذا المجلس تبعا لذلك رغم ما سيترتب على كل هذا التصعيد الإسرائيلي من توسيع لنطاق الصراع العسكري في المنطقة وعلى نحو يهدد بقيام حرب إقليمية جديدة، ستضع هذا المجلس ودول المنطقة أمام خيارات قاسية، خاصة مع تزايد الخسائر الفادحة من الجانبين وتداعياتها الإنسانية الكارثية.

”وهنا، يتعين على المجلس إدراك أن الدعم غير المحدود الذي تحظى به إسرائيل من قوى رئيسية في هذا المجلس لم، ولن، ينجح إلا في خلق شعور دولي متزايد بحتمية إخضاع إسرائيل للمحاسبة القضائية الدولية وإخضاع المتورطين من مسؤولي حكومتها اليمينية المتطرفة للمحاكمة الجنائية الدولية، وهو ما أظهره الدعم العربي الأفريقي الإسلامي والدولي منقطع النظير للمبادرات التي تمت من الجمعية العامة من جهة، ومن جنوب أفريقيا ودول أخرى من جهة أخرى، باللجوء إلى محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لملاحقة إسرائيل ومسؤوليها عن هذه الانتهاكات. ومن هنا، فإن المجتمع الدولي المتحضر، المؤمن بنظام الأمن الجماعي الدولي، يتطلع بكل شغف لإصدار هذه الأجهزة القضائية الدولية من الأوامر الوقتية الدائمة لتحقيق ما فشل المجلس، للأسف، في إقراره بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

”شكلت رسالة الأمين العام غوتيريش للمجلس (S/2023/962) بموجب المادة 99 من الميثاق تحذيرا واقعيا، تضامنت معه جامعة الدول العربية، من خطورة الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي منطقة الشرق الأوسط ككل. وأتت رسائل الأمين العام للمجلس في كانون الأول/ديسمبر 2023 وكانون الثاني/يناير 2024 لتؤكد الصورة القاتمة الناتجة عن تصعيد العمل العسكري الإسرائيلي سعيا وراء سراب القضاء على المقاومة الفلسطينية وعلى حماس. وعلى الرغم من كل هذه التحذيرات الدولية والإقليمية والمواقف المؤيدة لها من الاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وغيرها من المنظمات، فقد فشل المجلس في إصدار قرار ينص على وقف إطلاق النار، ولو حتى لاعتبارات إنسانية، وفي فرض ضمانات عملية لتيسير تدفق المساعدات الإنسانية إلى فلسطين دون انقطاع.

”ورغم الإجماع في بيانات جميع الدول الأعضاء بالمجلس في الجلسة التي طلبت الجزائر، نيابة عن دول الجامعة العربية، عقدها يوم الجمعة 12 كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9531)، على الرفض القاطع للمساعي الإسرائيلية المعلنة لتهجير سكان غزة داخليا وإلى الدول المجاورة، لم يتخذ المجلس أي إجراء فعلي أو عملي لوقف تنفيذ هذه المخططات. وهنا، فإن جامعة الدول العربية تتطلع إلى اعتماد المجلس، وفي أقرب فرصة، لقرار واضح يقضي بوقف فوري لإطلاق النار وينص على إجراءات تنفيذية محددة تحول دون تنفيذ مخططات التهجير، في إطار من التنفيذ الكامل والأمين لقرار مجلس الأمن 2720 (2023) حول آليات تدفق المساعدات الإنسانية، وأن

يعتمد المجلس في هذا القرار آليات مبتكرة وجديدة تكفل حماية الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف حماية فعالة من اعتداءات الجيش الإسرائيلي وجحافل المستوطنين لحين إقامة دولته المستقلة ذات السيادة.

”وبالتزامن مع ذلك، فلا بد أن يتصدى مجلس الأمن للمحاولات الإسرائيلية الساعية للقضاء على حل الدولتين، والتي كان آخرها تصريحات رئيس الوزراء الصحفية يوم الجمعة الماضي بمعارضته الصريحة لتنفيذ حل الدولتين ولإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن يرد المجلس عمليا على ذلك بالدفع نحو خلق أفق سياسي واضح للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل ودولة فلسطين نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لمفاوضات مباشرة وصولا إلى هذا الهدف، مع بدء التحرك الفوري لضم دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

”وختاما، فإن جامعة الدول العربية تبذل جهودا مضنية مع الاتحاد الأوروبي والقوى الأخرى المحبة للسلام شرقا وغربا لخلق الأفق السياسي اللازم للوصول لتنفيذ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، إلا أن تحقيق ذلك سيتطلب وقفا فوريا لإطلاق النار. كما يتطلب أن تكف إسرائيل فورا عن استفزاز كل من سورية ولبنان بعملياتها العسكرية تجاههما، وألا تسعى لتوسيع نطاق الصراع إقليميا، أو لتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي في قطاع غزة أو أي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تدرك إسرائيل أن إقامة وتطوير علاقاتها مع الدول العربية والعيش معها بسلام لن يتحقق فقط من خلال ما يُطلق عليه الاتفاقات الإبراهيمية، وإنما سيظل رهنا بالتوصل لتسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، القضية المركزية للعالم العربي كله، وفي القلب منها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وأن تعي إسرائيل أن مبادرة السلام العربية التي اعتمدتها قمة بيروت العربية عام 2002 ستظل أساسا عادلا للتوصل لهذه التسوية، إذا ما صدقت نواياها نحو تحقيق السلام والأمن والاستقرار لكافة شعوب الشرق الأوسط، دون استثناء، وأولها للشعب الإسرائيلي ذاته“.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم المجموعة العربية.

وأود، بداية أن أرحب بترؤسكم، سيدتي الرئيسة، لهذه المناقشة المفتوحة المهمة. وأشكر وفد فرنسا على جهوده المبذولة خلال فترة رئاسته لمجلس الأمن للشهر الحالي. كما أتقدم بخالص التهنئة للأعضاء المنتخبين الجدد في المجلس، الجزائر وغيانا وجمهورية كوريا وسيراليون وسلوفينيا على بدء عضويتهم في المجلس، وتمنيات المجموعة العربية لهم بالتوفيق والنجاح. وأجدد تأكيد دعم المجموعة لوفد الجزائر في الدفاع عن القضايا العربية المشتركة والبناء على العمل الدؤوب والمثمر الذي قام به وفد الإمارات العربية المتحدة خلال عضويته في المجلس.

ولا يفوتني أن أرحب بمشاركة أصحاب المعالي الوزراء في هذه الجلسة لما تحظى به من أهمية في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي الممنهج على الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة بعد أكثر من 100 يوم، مما أسفر عن ضحايا بلغ تعدادهم مستويات مروعة وما زالت في ارتفاع بسبب استمرار العدوان على الشعب الفلسطيني الشقيق، لا سيما في قطاع غزة المحاصر، والتدمير الممنهج للمنشآت المدنية والبنى التحتية مما ضاعف من معاناة المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون أوضاعا إنسانية كارثية بسبب هذا العدوان الذي يهدد أيضا بزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو ما أكده معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، في إحاطته التي استمعنا إليها. وأغتنم هذه الفرصة لأجدد الإعراب عن تقدير المجموعة العربية للمساعي النبيلة التي يبذلها الأمين العام ودعواته المتكررة لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

إن المجموعة العربية ثابتة في دعوتها لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة. وتشدد على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين من خلال وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة والمتواصلة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والامتثال لإرادة المجتمع الدولي، كما جاء في قرار الجمعية العامة دإط–22/10 الذي اعتمدته الجمعية خلال دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، بدعم من 153 دولة من الدول الأعضاء، وذلك بعد أن عجز المجلس عن أداء واجبه بوقف إطلاق النار في القطاع. ولا بد للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يضمنا توفير الحماية للمدنيين وتسريع دخول وإيصال المساعدات الإنسانية دون إعاقة إلى قطاع غزة، وبما يتماشى مع قراريه 2712 (2023) و 2720 (2023)، في استجابة للحالة الإنسانية المزرية التي يشهدها القطاع.

وتؤكد المجموعة العربية هنا أن إنهاء الكارثة والمعاناة الإنسانية التي يواجهها أكثر من مليونين من أهالي غزة يتطلب وقفا فوريا وغير مشروط لإطلاق النار. وتؤكد المجموعة العربية، في هذا الصدد، على أهمية دعم جهود السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار، في الاضطلاع بمسؤوليتها وتمكينها من أداء مهامها تنفيذا للقرار 2720 (2023)، بما يشمل إنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة لتسهيل دخول ومراقبة المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى قطاع غزة. كما تدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي لتوفير المزيد من المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون انقطاع للشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة تلبية لحاجاته وللتخفيف من معاناته القاسية.

ترفض المجموعة العربية رفضا قاطعا سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية ضد سكان قطاع غزة وفي باقي الأرض الفلسطينية المحتلة وأي محاولات للتهجير القسري للفلسطينيين من أرضهم، وتجدد إدانتها بأشد العبارات للتصريحات العنصرية المتطرفة الأخيرة لأعضاء في الحكومة الإسرائيلية بشأن التهجير القسري للفلسطينيين خارج قطاع غزة وإعادة احتلال القطاع وبناء المستوطنات فيه، باعتبارها مخالفة صريحة وانتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. مستنكرين استمرار الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك في الضفة الغربية والقدس الشريف، والتي من شأنها تقويض عملية السلام وإشاعة التوتر والتصعيد وعدم الاستقرار في المنطقة.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يتصدى للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في حربها ضد سكان قطاع غزة، من استهداف المدنيين وتدمير المنشآت الحيوية ودور العبادة والمدارس والجامعات والمستشفيات وقطع مصادر المياه والطاقة وتجويع سكان القطاع وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. كما نؤكد على حق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

وتعرب المجموعة العربية عن تأييدها للدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية وخرق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948. وتشيد المجموعة باتخاذ جنوب أفريقيا هذا الموقف المبدئي في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، باعتباره خطوة مهمة نحو وقف إطلاق النار والمساءلة وتحقيق العدالة. وتؤكد المجموعة دعمها لهذا المسعى النبيل.

لقد تجاوز عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني 000 25 شهيد، معظمهم من النساء والأطفال وعشرات الآلاف من الجرحى والآلاف من المفقودين تحت الأنقاض، ناهيك عن مقتل ما يزيد عن 153 موظفا من الأمم المتحدة، منهم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وما لا يقل عن 117 قتيلا من الإعلاميين وتدمير المنشآت المدنية والبنية التحتية في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. إن الوقف الفوري والدائم والشامل لإطلاق النار في قطاع غزة هو السبيل الوحيد الكفيل بإنقاذ الأرواح وتخفيف وطأة المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية للمدنيين وتلبية احتياجاتهم الإنسانية. وهو حق أصيل من حقوق المدنيين العزل رسخته الأطر

القانونية الدولية والمبادئ المتعارف عليها لحقوق الإنسان، كما أنه واجب والتزام سياسي وقانوني وأخلاقي يقع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، تدين المجموعة العربية الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية، وتشدد على ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة دول الجوار والعمل على الحيلولة دون اتساع الحرب وامتدادها إلى دول المنطقة. وتؤمن المجموعة العربية بأن الأزمات في الشرق الأوسط مترابطة ترابطا عضويا وأن التطورات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ستكون ذات تداعيات وخيمة على الشرق الأوسط. وقد رأينا بالفعل بوادر ذلك. لذا، فإن أي جهد لمنع التصعيد والنزاع الإقليمي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار السبب الرئيسي لعدم الاستقرار، وهو العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تطالب المجموعة العربية كافة الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين بالاعتراف بها فورا على حدود 4 حزيران/يونيه 1967. كما تدعم المجموعة وهبها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وتدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام على أساس قرارات الشرعية الدولية. وإيمانا منها بأن الحل العادل المستدام للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية والسلام الشامل هو الضمانة الحقيقية للاستقرار والأمن في المنطقة، فإن المجموعة العربية تعيد التأكيد على الضرورة العاجلة لتعزيز الجهود الدولية الرامية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وتشدد المجموعة العربية على أن إحلال السلام في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل. كما تدعو المجموعة العربية المجلس إلى القيام بمسؤولياته القانونية في هذا الصدد وإحياء الأمل لدى شعوب المنطقة في الأمان والاستقرار وحياة حرة كريمة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): تشعر ليختنشتاين بقلق بالغ إزاء الحالة الكارثية في قطاع غزة وبوادر زيادة التصعيد وعدم الاستقرار في المنطقة على نطاق أوسع. ويساورنا قلق بالغ إزاء التهجير الجماعي للسكان المدنيين والتدهور السريع للحالة الإنسانية والخسائر الواسعة النطاق في أرواح المدنيين، لا سيما العدد المروع من القتلى في صفوف الأطفال، واستمرار مكابدة سكان غزة لأشكال لا تحصى من المعاناة.

وتظل حماية المدنيين الأولوية الأكثر إلحاحا لدى ليختنشتاين. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على طرفي النزاع أن يوليا كامل الاحترام للقانون الدولي الإنساني دون استثناء، بما في ذلك عن طريق السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول الفوري والكامل وبلا عوائق من أجل توفير ما يلزم من إغاثة في حالات الطوارئ. وقد انضممنا إلى الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة في المطالبة بوقف فوري ودائم ومستدام لإطلاق النار لأسباب إنسانية كونه شرطا أساسيا لتحقيق تلك الغاية. ومما يؤسف له أن ذلك النداء العاجل لم يُلب بعد.

ونذكّر مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية الموكلة إليه، بموجب المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، عن صون السلام والأمن الدوليين نيابة عن مجموع الأعضاء، كما نذّكر بالمادة 25 التي التزمت فيها الدول الأعضاء صراحة بتنفيذ قرارات المجلس. وفي كل لحظة تمر، يكون غياب مجلس الأمن واضحا عندما يتعلق الأمر بترديد دعوة الدول الأعضاء إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. وقد رأينا، بعد اتخاذ القرار 2720 (2023)، أن إعلانات المجلس يمكن أن يتبعها وقف للأعمال العدائية في الميدان. ويوضح الميثاق ضرورة أن يتصرف المجلس بشكل وقائي وفي الوقت المناسب. ونناشده أن يستكشف كافة السبل الممكنة في ذلك الصدد.

إن الحالة الإنسانية في غزة كارثية. فالأمراض متفشية. والأطفال يخضعون للعمليات الجراحية والنساء يلدن دون تخدير. ويواجه المدنيون خطر الموت جوعا على بعد أميال قليلة من الشاحنات التي أُرسلت لجلب الطعام لهم. وخطر المجاعة الذي يلوح لنا بوضوح اليوم ليس

نتيجة لكارثة طبيعية أو نقص في الموارد؛ بل إنه من صنع الإنسان. ومرة أخرى، ندعو كافة الأطراف إلى التقيد الكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية.

تلتزم ليختنشتاين بسيادة القانون على الصعيد الدولي. ولذلك، نؤيد دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات، بما في ذلك في إطار اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي صدقنا عليها. ونتابع عن كثب الإجراءات الجارية في الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، بما في ذلك النظر في اتخاذ تدابير تحفظية، ونشدد على أهمية الامتثال لأي تدابير تأمر بها المحكمة في أي دعوى.

ونؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ودعمنا القوي لحل الدولتين بوصفه السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي ومستقر ومستدام للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني والمنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): في الأسبوع الماضي، صادف يوم 15 كانون الثاني/يناير مرور 100 يوم على بدء تصعيد الأعمال العدائية في الشرق الأوسط. وخلال تلك الفترة، تكبد السكان المدنيون في قطاع غزة خسائر لا حصر لها وواجهوا، بشكل يومي، المهمة الصعبة المتمثلة في البقاء على قيد الحياة في ظل عجز المجتمع الدولي عن حمايتهم وفقا للقانون الدولي الإنساني. ولم يتسن إحراز تقدم نحو وقف الأعمال العدائية تمشيا مع القرارات المتخذة خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

وفي أعقاب الهجمات الإرهابية البغيضة التي شنتها حماس ضد المدنيين الإسرائيليين، لفتت المكسيك وأغلبية الدول الأعضاء الانتباه إلى ضرورة منع وقوع كارثة إنسانية في غزة. لم تلق دعوتنا آذانا صاغية، والآن نواجه واقعا غير مقبول. لقد قُتل أكثر من 25 000 شخص في غزة، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال. ولحقت أضرار لا حصر لها بالهياكل الأساسية وغيرها من الأصول المدنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يعقد الآفاق المستقبلية للناجين ويشكل تحديات إضافية أمام إمكانية إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الاستمرار. ولا تزال حماس تحتجز غالبية الرهائن منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وإزاء هذه الخلفية القاتمة، سأركز في بياني على ثلاث نقاط.

أولا، تكرر المكسيك إدانتها القوية لأي هجمات عشوائية أو موجهة ضد السكان المدنيين أو الموظفين في المجالين الطبي والإنساني. وتنتهك هذه الأعمال مبادئ التمييز والضرورة والتناسب المكرسة في القانون الدولي الإنساني وقد تشكل جرائم حرب. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الإمارات العربية المتحدة ومصر والتي أدت إلى اتخاذ القرار 2720 (2023). ونرحب أيضا بتعيين سيغريد كاغ في منصب كبير منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة وأكرر تأكيد بلدي دعمه الكامل لعملها الشاق. وتمشيا مع ذلك القرار، ونظرا للحالة المحفوفة بالمخاطر التي يواجهها الناس في قطاع غزة، نحث على فتح ممرات إنسانية جديدة لتيسير دخول السلع الأساسية وتخفيف القيود المفروضة على التنقل الآمن للعاملين في المجال الإنساني.

ثانيا، في ضوء استمرار الأعمال العدائية في غزة وعواقبها الإنسانية الخطيرة، قررت المكسيك، مع شيلي، إحالة الحالة في دولة فلسطين إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم المرتكبة التي يُحتمل شمول اختصاص المحكمة لها. ونسعى إلى المساهمة في إجراء تحقيق محايد يهدف إلى تحديد المسؤولية وضمان المساءلة الفعالة وتمكين الضحايا من اللجوء إلى العدالة في غياب ولاية قضائية في فلسطين قادرة على تحقيق تلك الأهداف. ويكمل قرارنا الإجراءات التي بدأت بمبادرة من بلدان أخرى في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

ثالثا، تعرب المكسيك عن قلقها البالغ إزاء التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط، مما يهدد بحدوث مزيد من التصعيد والذي ستكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. وإذ تكرر المكسيك نداء الأمين العام، فإنها تحث جميع أطراف النزاع على ممارسة أقصى درجات

ضبط النفس، سواء على الحدود اللبنانية الإسرائيلية أو في البحر الأحمر، وعلى اتخاذ تدابير عاجلة لتهدئة التوترات بغية منع العواقب المدمرة على المنطقة بأسرها.

ويقع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع الدولي التزام جماعي بتعزيز العملية السياسية الرامية إلى تحقيق سلام دائم قائم على حل الدولتين والذي يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويسمح بإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسيا واقتصاديا داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا لقرارات المنظمة ذات الصلة. ونؤكد من جديد ضرورة أن تمتنع جميع الدول عن القيام بأعمال مثل نقل كميات هائلة من الأسلحة لتجنب إدامة حلقة العنف المفرغة.

أخيرا، نحث على مضاعفة الجهود بغية تقييد استخدام حق النقض في الحالات التي قد تُرتكب فيها فظائع جماعية. ولذلك، ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المبادرة الفرنسية المكسيكية لضبط النفس الطوعي في استخدام حق النقض، والتي وقعت عليها بالفعل 106 دول، إلى أن تفعل ذلك. وستدعم المكسيك جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام على أساس الاحترام المتبادل والامتثال الكامل للقانون الدولي. ولذلك، نعرب عن دعمنا لعقد مؤتمر دولي من أجل إحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط، تمشيا مع ما ذكره العديد من المتكلمين خلال هذه المناقشة. ويقع على عاتقنا التزامٌ بألا نخذل آلاف الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين. فهم يستحقون مستقبلا آمنا ومزدهرا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم.

لا يزال النزاع في غزة مستعرا منذ أكثر من 100 يوم، متسببا في خسائر في الأرواح وفي تدهور الحالة الإنسانية وتزايد عدم الاستقرار في المنطقة وخارجها. وقد أدى النزاع الدائر بين إسرائيل وحماس إلى خسائر كبيرة في أرواح المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وأسفر عن أزمة إنسانية مثيرة للقلق. ومن الواضح أن ذلك غير مقبول، وقد أدنا بشدة قتل المدنيين. ومن الأهمية بمكان منع استمرار تصعيد العنف والأعمال العدائية. ولا بد من منع وقوع خسائر في أرواح المدنيين في أي حالة من حالات النزاع.

وتتبنى الهند موقفا ثابتا منذ أمد بعيد ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وندرك أن الشرارة المباشرة للنزاع كانت الهجمات الإرهابية التي ارتُكبت في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للإرهاب واحتجاز الرهائن. إن قلوبنا مع الذين أُخذوا كرهائن ونكرر مطالبتنا بالإفراج عنهم فورا ودون شروط.

ويؤثر النزاع الدائر أيضا على سلامة النقل التجاري البحري في المحيط الهندي، بما في ذلك بعض الهجمات التي وقعت بالقرب من الهند. وتثير هذه المسألة قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي وتؤثر تأثيرا مباشرا على مصالح الهند في مجالي الطاقة والاقتصاد. ولا يصب هذا الوضع المشحون في مصلحة أي طرف، وهو ما يجب الاعتراف به بوضوح.

وتتواصل قيادة الهند على نحو دائم مع زعماء المنطقة، بمن فيهم قادة إسرائيل وفلسطين، وقد أعربنا عن آرائنا في المحافل المتعددة الأطراف. والرسالة التي نقلتها الهند منذ بداية هذا النزاع واضحة ومتسقة: من المهم منع التصعيد وضمان استمرار إيصال المعونة الإنسانية. ولا بد من معالجة الحالة الإنسانية بجدية. ونرحّب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الصدد. وقد سلمت الهند شحنات من مواد الإغاثة إلى الشعب الفلسطيني في غزة. وقدمنا أيضا 5 ملايين دولار، بما في ذلك 2,5 مليون دولار قدمناها في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر، لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي ستُخصص لدعم برامج الوكالة وخدماتها الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية المقدمة للاجئين الفلسطينيين.

أود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد دعم الهند الطويل الأمد لحل الدولتين الذي يستطيع الشعب الفلسطيني بموجبه أن يعيش بحرية في بلد مستقل داخل حدود آمنة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الأمنية لإسرائيل. ونؤمن إيمانا راسخا بأن السلام الدائم الذي ينشده

ويستحقه شعبا إسرائيل وفلسطين لن يتحقق إلا من خلال حل الدولتين من خلال مفاوضات مباشرة ومجدية بين الجانبين بشأن مسائل الوضع النهائي. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث جميع الأطراف على وقف التصعيد وتجنب العنف والامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتصعيدية والعمل على تهيئة الظروف للاستئناف المبكر لمفاوضات السلام المباشرة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد فيبولياي (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة على تنظيم مناقشة اليوم. وأتوجه أيضا بالشكر للأمين العام على إحاطته.

إن الحالة في غزة كارثة إنسانية. والخسائر في الأرواح مروعة. وظروف المواطنين في غزة، الذين أصبحت غالبيتهم العظمى من النازحين، لا تطاق. وتقع على عاتق طرفي النزاع التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. لقد أدانت نيوزيلندا بشدة هجمات حماس المروعة على إسرائيل. وندعو مرة أخرى إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين المحتجزين في غزة.

إننا ندعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولكنها بذلك ملزمة بحماية المدنيين وضمان أن يكون عملها العسكري موجه الأهداف ومتناسبا. وتقع على عاتق إسرائيل أيضا مسؤوليات بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لضمان حصول السكان المدنيين في غزة على الأساسيات الضرورية للحياة.

غير أن الظروف في الميدان تمنع الاستجابة الإنسانية من مواكبة المستوى الهائل من الاحتياجات. وما زلنا نسمع أنه لا يوجد مكان آمن في غزة. فيجب حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والعاملين في مجال الرعاية الصحية والصحفيين. ولا بد من أن تكون هناك أنظمة مناسبة وموثوقة لتفادي التضارب لضمان حركة الجهات الفاعلة الإنسانية والسلع الإنسانية. فالمستجيبون يحتاجون إلى إمكانية وصول من دون عوائق. ومن غير المقبول أن يؤدي الرفض وعمليات التفتيش والموافقات المرهقة إلى تأخير إيصال المساعدة الحيوية المنقذة للحياة. ويكتسي تعدد خطوط الإمداد الوظيفية للمعونة أهمية بالغة. ويجب السماح للمستجيبين بإدخال المساعدات إلى غزة وإيصالها إلى أي مكان يُحتاج إليها فيه، بما في ذلك شمال غزة. وبالمثل، يلزم استعادة شبكات الاتصالات وغيرها من الخدمات الأساسية للمساعدة في الاستجابة.

وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى تيسير الوصول الآمن للمساعدة الإنسانية والحماية وبدون عوائق على الفور، وإلى العمل بشكل بناء مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

وقد كان من دواعي سرور نيوزيلندا أن ترى مجلس الأمن يتخذ القرار 2720 (2023) الشهر الماضي. ونرحب بتعيين السيدة زيغريد كاغ منسقة أولى للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة ونقدم لها دعمنا الكامل في عملها الهام المنتظر.

وندعو مجلس الأمن إلى الترفع عن المساجلات السياسية وتسجيل النقاط للنهوض بقضية السلام. إن أفضل طريقة لتخفيف معاناة المدنيين هي وقف القتال. وقد أيدت نيوزيلندا النداءات في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة من أجل هدنة إنسانية للسماح بإيصال المعونة الإنسانية. ودعت نيوزيلندا مرارا وتكرارا إلى بذل جهود عاجلة من أجل التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار. ونكرر تلك النداءات اليوم.

إن مخاطر زيادة انجرار المنطقة الأوسع إلى هذا الصراع عالية بشكل مفزع وتثير قلقا بالغا. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء الحالة على طول الخط الأزرق.

وتؤيد نيوزيلندا بقوة الرؤية الواردة في العديد من قرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار 2720 (2023)، المتعلقة بحل الدولتين، بإسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. ويجب علينا أن نتمسك بتلك الرؤية. وتحقيق ذلك ليس مستحيلا، لكنه سيتطلب خطوات من جميع الأطراف. ويجب ألا تكون غزة مرة أخرى منبرا للإرهاب. ويجب ألا يكون هناك تشريد للفلسطينيين ولا تقليص للأراضي الفلسطينية.

ويجب على إسرائيل أن تسأل نفسها ما إذا كانت جهودها الحالية لحماية مصالحها الأمنية المشروعة ستجعل شعبها في نهاية المطاف

أكثر أو أقل أمنا. إن ثمن هزيمة حماس لا يمكن أن يكون المعاناة المستمرة لجميع المدنيين الفلسطينيين. فذلك لن يكسر حلقة التطرف والانقسام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد منغوني (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر فرنسا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط وعلى إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمخاطبة المجلس بشأن التطورات في المنطقة.

إننا نجتمع في وقت تغرق فيه منطقة الشرق الأوسط مرة أخرى في نزاعات لا تعد ولا تحصى. وكما هو الحال دائما تقريبا، عندما يكون هناك نزاع، يكون المدنيون الأبرياء الأكثر تضررا. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن عدد المدنيين الذين قتلوا في النزاعات المسلحة خلال العام الماضي يفوق عدد المدنيين الذين قتلوا في أي عام آخر لأكثر من عقد من الزمان، ويشكل المدنيون في منطقة الشرق الأوسط معظم تلك الأرواح التي أزهقت.

وتكرر جنوب أفريقيا الإعراب عن فزعها إزاء الفظائع التي ترتكب في فلسطين من خلال استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية ومباني الأمم المتحدة وغيرها من الأهداف الهشة. إن الأعمال التي نشهدها جميعا يوميا من جانب إسرائيل تشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. وقد انتهكت حماس أيضا القانون الدولي بهجماتها على المدنيين الأبرياء واختطافهم.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن الاحتلال غير المشروع لفلسطين من جانب إسرائيل لعدة عقود قد أدى إلى كراهية مريرة وزيادة العنف. وقد جردت نكبة الشعب الفلسطيني المستمرة، من خلال الاستعمار الإسرائيلي لفلسطين منذ عام 1948، الشعب الفلسطيني من ممتلكاته وشردته وجزأته بشكل منهجي وقسري وحرمته عمدا من حقه المعترف به دوليا وغير القابل للتصرف في تقرير المصير وحق اللاجئين المعترف به دوليا في العودة إلى مدنهم وقراهم فيما يعرف الآن بدولة إسرائيل.

ومن المهم التشديد على أن الحل النهائي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو إقامة دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وينبغي إنشاء الدولة الفلسطينية على طول حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة. ولكي يتحقق ذلك الحل القائم على وجود دولتين، يجب علينا أن نبدأ على وجه الاستعجال عملية سلام تبادر بها الأمم المتحدة.

وإذا أريد لتلك المفاوضات أن تبدأ، ولكي يكون هناك سلام، يجب علينا جميعا أن نصر على وقف شامل لإطلاق النار. فلا بد من وضع حد لعمليات القتل. ويجب أن يتوقف القصف الفظيع للمستشفيات والمدارس والمناطق السكنية وأماكن العبادة والحرمان من الضروريات الأساسية.

إن العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني بأسره إذلال ظل قائما منذ عقود. وقد أعرب العالم عن الرعب ولكنه لم يتصرف بفعالية لإنقاذ أرواح الفلسطينيين.

وكما ظللنا نؤكد باستمرار، لا يمكننا أن نجاهر بأهمية القانون الدولي وأهمية ميثاق الأمم المتحدة في بعض الحالات وعدم أهميته في حالات أخرى، كما لو أن سيادة القانون لا تنطبق إلا على قلة مختارة. فلكي يكون القانون الدولي ذا مصداقية، ينبغي تطبيقه بشكل موحد وليس انتقائيا.

وقد بينت أحداث الأشهر القليلة الماضية في غزة أن إسرائيل تتصرف بما يتعارض مع التزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وبوصفنا دولة عضوا في الأمم المتحدة وبسبب تجربة جنوب أفريقيا المؤلمة في الماضي مع نظام الفصل العنصري، فإن ذلك يدفعنا، بوصفنا دولا أعضاء، إلى اتخاذ إجراء وفقا للقانون الدولي.

ولذلك اختارت جنوب أفريقيا اللجوء إلى الآليات القضائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية،

سعيا إلى تحقيق العدالة لشعب فلسطين. ولذلك السبب، مثُل محامون يُمثّلون حكومة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية في 11 كانون الثاني/يناير 2024 ليدعوا المحكمة إلى إصدار تدابير مؤقتة تشمل إصدار أوامر لإسرائيل بوقف حملتها العسكرية في غزة، والتي نعتقد أنها ضرورية للحماية من المزيد من الضرر الشديد الذي لا يمكن إصلاحه لحقوق الشعب الفلسطيني.

وقد أدلت عدة بلدان ومنظمات إقليمية ببيانات عامة تأييدا للإجراءات التي اتخذتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، كما أعربت بعض الدول عن رغبتها في التدخل في الإجراءات بعد جلسة الاستماع بشأن التدابير المؤقتة. وترحب جنوب أفريقيا بالإعراب عن التأييد للقضية المعروضة على محكمة العدل الدولية وتحث الدول على التدخل، إذا رغبت في ذلك، في المرحلة الموضوعية للإجراءات.

وفي الختام، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد أن الحرب ليست حكيمة أبدا. وعندما يتم استخدام القوة في أي مكان في العالم، بغض النظر عما إذا كان مشروعا أو غير قانوني، يجب تطبيق قوانين الحرب، ويجب حماية المدنيين.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد نوفيشيو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تود الفلبين أن تشكركم، السيدة الرئيسة، وأن تشكر فرنسا على عقد مناقشة مجلس الأمن المفتوحة اليوم بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على إحاطته هذا الصباح.

تشعر الفلبين بقلق عميق إزاء تصاعد النزاع في الشرق الأوسط وتحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية للحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي. إننا ندافع عن الدبلوماسية ونلتزم بالتعاون مع الدول، بموجب قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، للتوصل إلى حل دائم للنزاع. وتكرر الفلبين تأكيد تفانيها في دعم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، مع التزام مركز بحل النزاع بين إسرائيل وحماس.

ويؤكد وجود جالية فلبينية كبيرة في الشرق الأوسط وإسرائيل الأهمية المباشرة لهذه المسألة بالنسبة للفلبين ويبرز أهمية قلقنا العميق إزاء عملية السلام. وينبغي تهدئة الحالة من أجل منع امتدادها إلى مناطق أخرى من المنطقة والتأثير سلبا على الأبرياء الذين لا يشاركون في النزاع. إن سلامة وأمن جميع المدنيين أمر أساسي، ويلزم أن تواصل المرافق الحيوية، بما في ذلك الملاجئ الإنسانية والمستشفيات، تلبية الاحتياجات الإنسانية للمتضررين بطريقة مستدامة وحازمة.

وتؤيد الفلبين التنفيذ الكامل والفوري لقرار الجمعية العامة دإط–22/10، الذي اتخذته الجمعية خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، بشأن حماية المدنيين والوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية، والقرار 2712 (2023) بشأن إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات ممددة في غزة، وكذلك القرار 2720 (2023)، بشأن توسيع نطاق المساعدات الإنسانية التي تدخل غزة ورصدها. والواقع أن هناك حاجة ملحة يوميا إلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى غزة بشكل آمن ودون عوائق.

ونلاحظ الخسائر الفادحة في الأرواح والمعاناة التي يتعرض لها جميع المدنيين المتضررين من النزاع وندين جميع أشكال العنف والعدوان من جانب أي طرف. كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء التدمير غير المسبوق للمباني العامة والخاصة بسبب النزاع الدائر في غزة. ونتشاطر المخاوف من أن يؤدي الضرر الواسع النطاق إلى ضياع جيل من الشباب. ونضم صوتنا إلى أصوات المجتمع الدولي في دعواته إلى الوقف الفوري لتلك الهجمات وإطلاق سراح جميع الرهائن.

وتؤيد الفلبين جهود الأمم المتحدة لإيصال المساعدة الإنسانية العاجلة والإمدادات الأساسية إلى المدنيين الفلسطينيين المحاصرين والعاجزين في قطاع غزة. ونشيد بالجهود غير العادية التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين في النزاع الدائر، حتى في ظل ظروف استثنائية وخطيرة.

كما ندعم الجهود المستمرة التي تبذلها زيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار المعينة حديثا في غزة، لتسريع

تدفق المعونة إلى غزة والإسراع في إيصال المساعدات التي تمس الحاجة إليها إلى المدنيين في غزة، نظرا للظروف الإنسانية الحادة التي يعيشونها. واستكمالا لجهود الأمم المتحدة لزيادة المعونة، نردد دعوة الأمين العام للأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني، واحترام المدنيين وحمايتهم، وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وتؤكد الفلبين من جديد دعمها الثابت لحل الدولتين، في انسجام مع الاتفاقات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونرى في ذلك مسارا مستداما وقابلا للتطبيق لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. إن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون مستقبلا يتم فيه الاعتراف بحقوقهم وتطلعاتهم وأمنهم والتمسك بها. لذلك يجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد تقوض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين.

وتسلم الفلبين بأنه لا يمكن أبدا حل النزاع بالعنف، بل من خلال الحوار الهادف والمفاوضات وفقا للقانون الدولي. ويجب أن تظل الدبلوماسية القوة الدافعة لتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. إننا جميعاً نريد حلاً شاملاً وعادلاً ومستداماً للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بغية تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وأخيرا، نؤيد التنفيذ السلمي لجميع قرارات ومبادرات الأمم المتحدة من أجل حل النزاع في الشرق الأوسط وندعم جميع الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وبالنظر إلى الأثر الكبير للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على استقرار المنطقة، نعتقد أن الحل الدائم لا يمكن أن ينشأ إلا من خلال المشاركة الدبلوماسية والحوار والمفاوضات الشاملة، وكلها متجذرة في القانون الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم.

تؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وندين بأشد العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية الوحشية والعشوائية التي شنتها حماس في جميع أنحاء إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ومنذ ذلك الحين، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والجنساني المروعة. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها.

ولأكثر من ثلاثة أشهر ونصف، واصلت حماس مهاجمة إسرائيل بالصواريخ بشكل يومي، وتستخدم المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية. ونكرر دعوتنا لحماس للإفراج الفوري عن جميع الرهائن وإلقاء أسلحتها لوقف هذه الحرب.

وفي الوقت نفسه، تشعر ألمانيا بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في غزة. ولكي نكون واضحين، نقول إن الحياة في غزة جحيم. ولا بد من إنهاء معاناة هذا العدد الكبير من المدنيين الأبرياء. وندعو الجيش الإسرائيلي إلى توفير حماية أفضل للمدنيين في غزة. ونحن بحاجة ماسة إلى فترات هدنة إنسانية متزايدة وممتدة، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، وفتح معابر حدودية جديدة لتيسير توزيع المعونة على المحتاجين. وفي ذلك الصدد، نقف على أهبة الاستعداد لدعم جهود كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، زيغريد كاغ. ويتعين على جميع الأطراف أن تنفذ قرارات المجلس ذات الصلة فورا.

ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لمنع التصعيد الإقليمي وتدهور الحالة في الضفة الغربية على حد سواء، كما أكدت وزيرة الخارجية الألمانية خلال رحلتها الأخيرة إلى المنطقة. وهدفنا الجماعي هو تمهيد الطريق لوقف مستدام لإطلاق النار يؤدي إلى سلام دائم، على أساس تنفيذ حل الدولتين.

وغزة والضفة الغربية ملك للفلسطينيين، ويجب ألا يواجهوا الطرد من غزة أو التهجير من قبل المستوطنين في الضفة الغربية. ولن يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من العيش جنبا إلى جنب في سلام، على أساس حل الدولتين، إلا إذا اعترف كل جانب بمعاناة الطرف الآخر وفهم أن أمن أحدهما يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن الآخر.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب): أود في البداية أن أهنئ بلدكم الصديق فرنسا على ترؤس مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكركم على تنظيم هذا الاجتماع الوزاري الذي ينعقد في وقت حرج جدا بالنسبة للقضية الفلسطينية وللسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط برمتها. كما أتوجه بالشكر لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على إحاطته القيمة.

إن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، تظل مقتنعة بجوهرية القضية الفلسطينية في منطقة الشرق الأوسط، وتعتبر أن حلها يبقى محور استتباب الأمن والسلم في المنطقة. إن الأحداث الدامية والمروعة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة عموما، وقطاع غزة على وجه الخصوص، منذ أكثر من ثلاثة أشهر، تهدد للأسف السلم والأمن الإقليميين، ولها تداعيات على العالم بأسره.

وفي هذا الإطار، تجدد المملكة المغربية الإعراب عن قلقها البالغ واستيائها العميق من الأوضاع الإنسانية الكارثية في قطاع غزة. وتعيد التأكيد على أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة تتعارض مع مقتضيات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما تطالب المملكة المغربية مرة أخرى بضرورة وقف الاعتداءات العسكرية، والوقف الدائم والمراقب لإطلاق النار، وضمان حماية المدنيين وعدم استهدافهم، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني،

والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بانسيابية وبكميات كافية إلى سكان غزة، وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين، وإرساء أفق سياسي للقضية الفلسطينية.

وتعيد المملكة المغربية التأكيد على رفضها لكل التجاوزات، وسياسة العقاب الجماعي، والتهجير القسري ومحاولة فرض واقع جديد، وتهديد الأمن القومي لدول الجوار. كما تجدد المملكة المغربية التأكيد على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية ومن الدولة الفلسطينية الموحدة.

لقد اعتمد مجلس الأمن قرارين (2712 (2023) و 2720 (2023)) استجابة للأوضاع الإنسانية المأساوية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة. وقد طالب المجلس باتخاذ خطوات جوهرية وملموسة لزيادة تدفق المساعدات الإنسانية. ونشكر السيد الأمين العام للأمم المتحدة على البدء المبكر في تنفيذ تدابير إنشاء الآلية المتضمنة في القرار 2720 (2023) لتسهيل دخول ومراقبة المساعدات الإنسانية للقطاع، من خلال قيامه بتعيين السيدة سيغريد كاغ بصفتها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة.

وهنا نود تجديد الدعوة للمجتمع الدولي لتوفير المساعدات الإنسانية الكافية والمتواصلة لقطاع غزة، ولتقديم الدعم اللازم للسيدة سيغريد كاغ لأداء المهمة التي كلفها بها مجلس الأمن.

وفي إطار الالتزام الثابت لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس لفائدة القضية الفلسطينية، وبتعليمات سامية من جلالته، أرسلت المملكة المغربية مساعدات إنسانية عاجلة لفائدة سكان القطاع، حيث جرى تأمين إيصالها إلى المتضررين عبر معبر رفح. كما أرسلت وكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذي للجنة القدس، بتعليمات ملكية سامية مساهمات إنسانية للمستشفيات والمؤسسات الاجتماعية الرئيسية التي تتعامل مع الحالات الطبية والاجتماعية الطارئة الناتجة عن التطورات في قطاع غزة. كما أعطى صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، الأسبوع الماضي تعليماته السامية بتخصيص ما يناهز 100 منحة إضافية لفائدة الطلبة الفلسطينيين المنحدرين من قطاع غزة، والمسجلين في الجامعات والمعاهد العليا بالمملكة المغربية، وذلك بتنسيق مع السلطة الفلسطينية. وتندرج هذه المبادرة الملكية السامية في إطار العناية الكريمة والموصولة التي يوليها صاحب الجلالة للقضية الفلسطينية العادلة والراسخة، والتضامن الفعلي مع الشعب الفلسطيني الشقيق في هذه الظروف الصعبة.

إن الإجراءات والاستفزازات الإسرائيلية المتكررة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، تقوض جهود

التهدئة وتنسف المبادرات الدولية الهادفة لوقف مظاهر التوتر والاحتقان ودوامة العنف. وما فتئ جلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، يتابع عن كثب وبشكل متواصل واهتمام بالغ كل التطورات التي تعرفها القضية الفلسطينية، ويدعو إلى أهمية المحافظة على الوضع القانوني والحضاري والديني للقدس الشريف باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركزا لقيم الاحترام المتبادل والحوار، كما تم التنصيص على ذلك في نداء القدس، الذي وقعه جلالته بمعية قداسة البابا فرانسيس في 30 آذار/مارس 2019 في الرباط. وبالموازاة مع ذلك، تقوم لجنة القدس الشريف بدورها السياسي والعملي لدعم الشعب الفلسطيني عامة، والمقدسيين على وجه الخصوص، وتزاوج بين المساعي السياسية التي يقوم بها صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، والعمل الميداني الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف، تحت الإشراف الشخصي والفعلي لجلالته.

وختاما، تجدد المملكة المغربية التأكيد على تضامنها الكامل والشامل مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق المبنية على الشرعية الدولية. وهنا أود التذكير بما جاء في خطاب جلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية يوم 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بالرياض، بالمملكة العربية السعودية الشقيقة:

”ينبغي التعامل مع هذه الظرفية الحاسمة من منطلق المسؤولية التاريخية التي تحتم علينا الانطلاق من بعض المسلمات البديهية. فلا بديل عن سلام حقيقي في المنطقة يضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة في إطار حل الدولتين. ولا بديل عن دول فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. ولا بديل عن تقوية السلطة الفلسطينية بقيادة أخي الرئيس محمود عباس أبو مازن. ولا بديل عن وضع آليات لأمن إقليمي مستدام قائم على احترام القانون الدولي والمرجعيات الدولية المتعارف عليها“.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تتوجه باكستان بالتهنئة لفرنسا ولكم، سيدتي الرئيسة، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر. كما تشكركم باكستان على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة الأليمة في فلسطين والشرق الأوسط. ونرحب بالمشاركة الرفيعة المستوى في هذه المناقشة، ونشكر الأمين العام على إحاطته الموضوعية وندائه البليغ من أجل السلام هذا الصباح.

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، شهد العالم أبشع مذابح للمدنيين في القرن الحادي والعشرين. لقد قتل أكثر من 000 25 مدني، معظمهم من الأطفال والنساء، جراء الهجوم الإسرائيلي على غزة. وشرد أكثر من مليوني شخص، وعرقل الجيش الإسرائيلي المحتل المساعدات الإنسانية عمدا. وهذا القتل الوحشي والعشوائي للأبرياء والمعاناة المفروضة على شعب بأكمله يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، على نحو ما أكدت القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية. لقد انتهك الاحتلال الإسرائيلي كل مبدأ من مبادئ القانون الدولي الإنساني دون عقاب. ومن المحزن أنه على الرغم من النداءات التي وجهتها الجمعية العامة في قرارين (القرار دإط-21/10 والقرار دإط-22/10)، وعلى الرغم من التصويت شبه الإجماعي في مجلس الأمن، فشل المجتمع الدولي في وقف هذه الإبادة الجماعية التي تحدث أمام أعيننا.

لقد حدث ما كنا نخشاه، فقد امتد العنف والحرب إلى المناطق المتاخمة لفلسطين، وإلى الحدود الإسرائيلية اللبنانية، وإلى سورية والعراق واليمن. وإن لم تتوقف آلة الحرب الإسرائيلية، فهناك احتمال كبير أن يبتلع التصعيد المستمر العديد من الدول. وتقع مسؤولية جسيمة على عاتق مجلس الأمن بسبب فشله في منع استمرار حرب إسرائيل وفظائعها ضد الشعب الفلسطيني في غزة وما يصاحبها من وحشية في الضفة الغربية. ونرحب بالجهود الدبلوماسية المبذولة لإحياء آفاق الحل القائم على وجود دولتين. فهو الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام مستدام بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل والعالم

العربي والإسلامي. وللأسف، على الرغم من الرأي العام العالمي، وعلى الرغم من نصيحة أقرب حلفائها والعديد من أبناء شعبها، لا تزال القيادة الإسرائيلية المتطرفة مصرة على مواصلة هذه الحرب الوحشية ورفض احتمال قيام دولة فلسطينية والحل القائم على وجود دولتين. وهذا من شأنه أن يغرق الشرق الأوسط في نزاع دائم.

لقد حان الوقت الآن لكي ينظر مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة في اتخاذ تدابير لعكس اتجاه هذا الرفض الغاشم للسلام. ونأمل أن يتمكن المجلس في النهاية من اعتماد مشروع قرار يطالب بالوقف الكامل للأعمال القتالية، ووصول المساعدة الإنسانية بشكل كامل لسكان غزة المحاصرين، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وينبغي أن تتم عملية السلام التي أعيد إحياؤها في إطار مجلس الأمن وبمشاركة جميع الدول والجهات المعنية. وإذا أصرت القيادة الإسرائيلية على رفض السلام، يجب على مجلس الأمن والجمعية العامة، بل وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تتخذ خطوات لمساءلتها. وهناك سوابق عديدة للتدابير التي يمكن اتخاذها، وقد اتُخذت، لتشجيع الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأيضا، وبغية ضمان حتمية حل الدولتين، حان الوقت لقبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وإلى جانب الكلمات البليغة التي استمعنا إليها في مناقشة المجلس هذه، فإننا نتطلع إلى اتخاذ خطوات ملموسة لوقف ذبح الأبرياء وإحلال السلام في فلسطين وإسرائيل والشرق الأوسط.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا):في البداية، أود أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة المهمة وفي هذا التوقيت خلال فترة رئاستكم.

إن التاريخ يسجل.. إن التاريخ يسجل أننا نلتقي هنا وقد تخطينا المائة يوم منذ أن بدأت الاعتداءات الوحشية والهمجية على المدنيين الأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني، في ظل عجز كامل وفشل واضح لمجلس الأمن في القيام بدوره الذي أُنشئ من أجله وهو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. من هنا، نود أن نتقدم بالشكر للأمين العام على شجاعته ومهنيته خلال هذه الأحداث، ودعوته المستمرة بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار ودعم جهود إدخال المساعدات الإنسانية،

كما نتأسف على سقوط عديد الضحايا من موظفي الأمم المتحدة، في سابقة لم يشهدها تاريخنا المعاصر، واستمرار هجوم وتهكم ممثلي قوات الاحتلال على المنظمة الأممية وكافة أجهزتها، مما يجعلنا نتساءل: لماذا يشاركون في جلساتنا هذه؟ ولماذا لم ينسحبوا أو يجمدوا عضويتهم في هذه المنظمة في هذه الحالة؟

رغم إصدار الجمعية العامة مؤخراً قراراً (دإط-22/10) بأغلبية ساحقة لوقف إطلاق النار، وكذلك إصدار هذا المجلس لقرار 2720 (2023) من المفترض أنه يعمل على تنسيق إدخال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، لكن، ما هي النتيجة؟ لا شيء. اجتماعات وبيانات وتصريحات، والواقع لم يتغير،

حتى تجاوز عدد الضحايا 000 25 شهيد، منهم أكثر من 000 8 طفل، مسجلا بذلك أكبر مقبرة جماعية للأطفال، ولايزال آلاف المدنيين تحت الأنقاض، ومئات الآلاف نازحين ومهجرين قسراً، وعائلات بأكملها قُتلت دون رحمة، ودُور العبادة والمدارس والمستشفيات هُدِمت. ولا يوجد مكان في غزة آمن، حتى مقار الأمم المتحدة جميعها استهدفت، فهل يعلم هذا المجلس مثلاً أن مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غزة كان ملجأ لمدنيين وعائلات الموظفين، وتم أيضا استهدافه وتهجيرهم منها، واُستخدمت باحته الآن كمقبرة لدفن الضحايا، لأن الأهالي لم يجدوا مكان لدفن ذويهم إلا هناك. تصوروا مبنى أممي يرفع علم الأمم المتحدة أصبح مقبرة. ويمكن أن تشاهدوا الصور بخصوص ذلك.. الموت في كل مكان، فأين ضميركم؟ أين ضمير العالم؟ إن التاريخ يُسجل.

إن التاريخ يُسجل تحول هذا المجلس، كما تابعنا، إلى حلبة مصارعة سياسية لتصفية الحسابات، وذلك على حساب معاناة وآلام ودماء شعوب العالم. وتجسد ذلك في عدم قدرته حتى الآن على إصدار أي قرار ملزم لوقف هذه الانتهاكات التي تُعرض مباشرة صوتا

وصورة.. انتهاكات وصلت لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. واتضح للجميع بأنها حملة ممنهجة للإبادة الجماعية.

فأين ضميركم من هذا، وما مبرر صمتكم أمام شعوبكم؟ إن التاريخ يُسجل. إن التاريخ يُسجل اليوم كل هذه الخيبات، إن التاريخ يُسجل موقف من دَعم أو برر أو حتى صمت على هذه المجازر وصمت على القتل المتعمد للأطفال والنساء، أفعال إجرامية ستبقي وصمة عار في جبين الإنسانية. فهذا العدوان والسكوت عليه قد بين زيف شعارات حقوق الإنسان التي لا توجه إلا لشعوب بعينها. ولكن التاريخ يُسجل.

إن التاريخ يُسجل ازدواجية المعايير، فلا داعي لأن أذكركم بموقف عديد الدول في الماضي القريب، بسبب الحالة في أوكرانيا، ودعوة هذه الدول والضغط الذي مارسته، ولاتزال تمارسه، لطلب احترام ميثاق الأمم المتحدة وتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. فماذا حدث اليوم؟ هل أهل غزة ليسوا بشرا؟ هل الشعوب درجات؟ أين العدالة؟ فكفى نفاقاً وكفى تزييفا للحقائق، لأن التاريخ يُسجل.

لمن لا يزالون منكم يناورون ويحاولون قلب الحقائق، نقول: لا يمكن اختزال الأزمة بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وتناسي الانتهاكات والمجازر التي ارتكبت لأكثر من سبعة عقود وحتى الآن في غزة والضفة الغربية، والتي يتم طمس ما يحدث فيها هذه الأيام من مآسي، وكأن اغتصاب الأرض عام 1948 وانتزاع شعب من أرضه ليس هو سبب الصراع. لذلك، فإن ليبيا لا تسمح بأن يطُلب منها إدانة مقاومة الشعب الفلسطيني ومحاولة وصفهم بالإرهابيين، في الوقت الذي يتم الصمت وتبرير إرهاب قوات الاحتلال ويمينه المتطرف، بحجة الدفاع عن النفس. وهنا نتساءل: الدفاع عن النفس من مَن؟ دفاع الظالم عن نفسه من المظلوم؟ دفاع المعتدي عن نفسه من المعتدى عليه؟ دفاع المحتل عن نفسه من الذي اغتُصبت أرضه؟ وفوق ذلك يلعب هذا المحتل الجلاد أمام العالم دور الضحية. أخبروني.. من منكم سمع عن مستعمِر ومحتل يكون هو الضحية؟ من منكم هنا في هذا المجلس، والأمثلة كثيرة أمامي، من منكم نال حريته واستقلاله من مستعمر دون مقاومة؟ وبالأخص في ظل انسداد آفاق الحلول السلمية وغياب العدالة.

في ليبيا مثلاً، وصف المستعمر الإيطالي أسد الصحراء عمر المختار والمجاهدين المقاومين معه، وصفهم بالمخربين والخارجين عن القانون، اعتبرت إيطاليا أن ليبيا هي ارثها التاريخي وشاطئها الرابع، وتم تهجير مئات الآلاف من الأبرياء وتجميعهم في معسكرات اعتقال، وتم نفي الكثير منهم. ولكننا، بفضل مقاومتنا عبر العقود، نلنا الاستقلال. واعتذرت إيطاليا عن أفعالها في تلك الحقبة. فهل كان لإيطاليا حق الدفاع عن نفسها وقت احتلالها؟ وهل كان هؤلاء الليبيين المقاومين حينها إرهابيين؟

عند المدخل الرئيسي لمقر الأمم المتحدة، يستقبلكم يوميا تمثال لنيلسون مانديلا. مانديلا الذي كان يُوصف أيضا من عدة دول بأنه وداعميه إرهابيين، لأنه كان يقاوم نظام الفصل العنصري. وقاوم من أجل العدالة والحرية. واليوم، كلكم تذكرون له تاريخه النضالي ومقاومته وشعبه من أجل التحرير. فما الفرق اليوم بين ما يحدث لشعب فلسطين من قهر وإبادة مبني على القمع والفصل العنصري، وبين نضال جنوب أفريقيا؟

لذلك، أقول لكم ما قاله مانديلا.

(تكلم بالإنكليزية)

”ما يهم في الحياة ليس مجرد حقيقة أننا عشناها. إن الأثر الذي أحدثناه في حياة الآخرين هو الذي سيحدد أهمية الحياة التي نحياها“.

(تكلم بالعربية)

لذلك أقول لكم إن التاريخ يُسجِّل وعليكم الاختيار ماذا سيُكتَب أو يكتب التاريخ عنكم في السجلات. وبهذه المناسبة، فإننا نُثمِّن موقف جنوب أفريقيا الشجاع والتاريخي ومرافعتها الأخيرة في محكمة العدل الدولية بسبب أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة ضد أهلنا في غزة. وفي

هذا الصدد، ورغم التحديات التي يمر بها بلدي، إلا أن ليبيا قامت أيضا بواجبها الأخلاقي والإنساني والوطني بالإعلان عن انضمامها لجنوب أفريقيا في مرافعات هذه القضية وكذلك القضية المرفوعة بخصوص الممارسات والانتهاكات المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. لذا ندعو جميع الدول أن تنضم إلى هذا الحراك الإنساني من أجل نصرة القضية العادلة للشعب الفلسطيني والتاريخ يسجل.

من الغريب أن نسمع اليوم كلاما عن الحلول السياسية المستقبلية بل وعن مشاريع إعادة الإعمار في غزة في نفس الوقت الذي يستمر فيه القصف والتدمير، ونحن نتحدث الآن. ولا يزال الأطفال يلفظون أنفاسهم الأخيرة تحت الأنقاض. أوقفوا العدوان أولا، ثم تحدثوا عن اليوم التالي. حدِّدوا موقفكم من ممثلي قوات الاحتلال الذين أعلنوا رفضهم علنا قيام دولة فلسطين. كان آخرهم رئيس حكومتهم والذي كان حمل خارطة لدولته المزعومة هنا في الأمم المتحدة، وقبل أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، لاغيا فيها أي مكان لأرض فلسطين. فما موقفكم من هؤلاء؟ إن المستقبل السياسي أمر يخص الفلسطينيين وحدهم. ولا أحد له الحق في تفصيل الحلول لهم.

من هذا المنبر، أخاطب أهلنا في فلسطين، وبالأخص أهلنا في غزة بأن ما نقوم به اليوم هو أقل ما يمكن تجاه تضحياتكم. وهي محاولة منا لإيقاظ من هم في سباتهم لأننا، مثلكم، فقدنا الثقة في المجتمع الدولي بسبب ازدواجية المعايير. ولكن يجب أن تعلموا أننا في ليبيا وشعوب العالم الحرة، معكم في نضالكم. ولن نتخلى عنكم. وثابتون على مبدأنا في دعم حقكم في المقاومة وتقرير المصير.

وعلى دول العالم الآن أن تثبت أمام شعوبها أن الضمير الإنساني ما زال حيا وأنها ستقف في وجه هذا العدوان والظلم الصارخ الذي راح ضحيته الأطفال والنساء والأبرياء. علينا العمل معا بكل الوسائل لإيقاف هذا العدوان الغاشم ووقف إطلاق النار فوراً وقطع الطريق أمام أعمال الإبادة والتدمير والتهجير والتشريد لأننا لن ننتظر نكبة جديدة. لذا نكرر مجددا موقف ليبيا الثابت بأنه لن يتحقق أي سلام دون إحياء الأمل، وبالأخص للجيل الحالي.

وأولى الخطوات تبدأ بمنح العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة وبحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه المشروعة وعودة كل المهجرين إلى وطنهم. وقيام دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. فلا سلام دون عدالة. وتذكروا أن التاريخ يسجل.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد (كريديلكا) (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر فرنسا على تنظيم مناقشة اليوم المهمة وأرحب بالجهود التي تبذلها الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن لضمان تحقيق نتائج ملموسة في المسائل المعروضة على مجلس الأمن، ولا سيما الحالة في الشرق الأوسط.

(تكلم بالإنكليزية)

ويشرفني أن أتكلم باسم بلدان اتحاد بنلوكس – مملكة هولندا، ودوقية لكسمبرغ الكبرى، وبلدي، مملكة بلجيكا.

وإذ نؤيد تأييدا التام لبيان ممثل الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من مواقفنا الوطنية المعروفة بشأن النزاع، تود بلدان بنلوكس أن تغتنم هذه الفرصة للتركيز فقط على تنفيذ ولاية كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. ونرحِّب بتعيين السيدة سيغريد كاغ على وجه السرعة كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية ونؤيدها تأييدا تاما في مساعيها.

ويساور بلدان اتحاد بنلوكس قلق عميق من تردي الحالة الإنسانية في قطاع غزة وأثره الخطير على السكان المدنيين، ولا سيما الأثر غير المتناسب على الأطفال. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني والتمسك به في جميع الأوقات. ولا يجوز أبدا أن يكون المدنيون والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، هدفا.

وفيما يتعلق بهذه الحالة الإنسانية المزرية، بما في ذلك مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد، تود بلدان بنلوكس أن تُشدِّد على ثلاث نقاط عمل عاجلة تتطلب خطوات تنفيذية فورية من جانب الأطراف المعنية. ونأمل أن يكون تعيين السيدة كاغ مفيدا في تنفيذها، وندعو أعضاء المجلس وجميع أعضاء الأمم المتحدة إلى تأييدها تأييدا كاملا.

والنقطة الأولى هي إمكانية الوصول. فيجب استخدام جميع المعابر الحدودية ذات الصلة وجميع الخيارات المجدية الأخرى استخداما كاملا. وينبغي أن تتاح للجهات الفاعلة الإنسانية إمكانية الوصول الكامل والآمن ودون عوائق إلى غزة بأكملها، ولا سيما عبر ممرات آمنة في جميع أنحاء القطاع. ويجب تيسير ترتيبات الوصول وتبسيطها قدر الإمكان.

والنقطة الثانية التي أود ذكرها هي حجم المساعدات. واستنادا إلى تحسين إمكانية الوصول، يلزم زيادة إيصال المساعدات إلى غزة زيادة كبيرة، من أجل تلبية الاحتياجات الفعلية. ويلزم تبسيط إجراءات التفتيش والمتابعة لتمكين المنظمات الإنسانية من إيصال المعونة بفعالية وكفاءة. ولا شك، أن المساعدات الإنسانية لن تكون كافية لمواجهة الجوع المتفاقم بين السكان والحد منه. وينبغي أن يكون من الأولويات أيضا استعادة سوق عاملة، تتيح دخول الإمدادات الأساسية إلى غزة وللجهات الفاعلة من القطاع الخاص العمل.

والنقطة الثالثة هي الثقة. وإننا على يقين بأن السيدة كاغ ستتمكن أيضا، من خلال أعمالها، من تحسين مستوى الثقة بين الأطراف المعنية. وندعو تلك الأطراف إلى تمكينها من العمل بفعالية، والتعاون معها بحسن نية، وتزويدها بالمجال اللازم لتحقيق نتائج ملموسة للسكان المدنيين في غزة.

إن التنفيذ الناجح لولاية المنسقة هدف يجب علينا الالتزام به جميعا. وكحد أدنى من الأمور الضرورية، يجب أولا أن ينصب التركيز على تنفيذ وقف فوري مؤقت لإطلاق النار لأسباب إنسانية وعلى تهيئة الظروف لوقف مستدام للأعمال القتالية. علاوة على ذلك، فإننا ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، تقع على عاتق الأطراف التزامات واضحة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية. والقراران 2712 (2023) و 2720 (2023) واضحان ولا لبس فيهما. إذ يجب على الأطراف أن تسمح بإيصال المساعدة الإنسانية فورا وبأمان ودون عوائق وعلى نطاق واسع وبشكل مباشر إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء قطاع غزة، وبأن تُيسِّر إيصالها وتمكن تحقيقه. ويجب على الأطراف أيضا ضمان تشغيل البنية التحتية الحيوية وتوفير الخدمات الأساسية. ويقع على عاتق إسرائيل والجهات الفاعلة الأخرى في الميدان التزام بتحقيق النتائج. وقد حان الوقت الآن لتحقيقها.

وأخيرا، نتطلع إلى أن تنشئ المنسِّقة على وجه السرعة آلية للأمم المتحدة للتعجيل بتقديم شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة. وتدعو بلدان بنلوكس مرة أخرى جميع أعضاء المجلس والأطراف إلى العمل بشكل بناء مع السيدة كاغ وفريقها في هذا الصدد.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد الشندويلي (مصر): أتقدم لكم، سيدتي الرئيسة، بالتهنئة على تولي الجمهورية الفرنسية الصديقة رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، كما أتقدم لكم بالشكر على الدعوة لعقد جلستنا اليوم في هذه المرحلة المحورية من الحرب التي تشنّها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي الحرب التي شهدت وتشهد فظائع لم يشهدها المجتمع الدولي منذ بداية القرن، وهي الفظائع التي لم يسلم منها حتى الموتى من ضحاياها الذين نبشتهم قبورهم وانتهكت حرمات مثواهم الأخير. وفي هذا السياق، فإننا نتطلع لصدور قرار محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالتدابير التحفظية، وحكمها في الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام المحكمة في إطار اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة للإحاطة القيمة التي استمعنا إليها ومواقف سيادته الشجاعة خلال تلك الأزمة التي ناصرت الحق ولم تتوان في الدفاع عنه.

لقد سبقني السيد السفير المندوب الدائم لمملكة البحرين الشقيقة في بيانه نيابة عن المجموعة العربية، وهو البيان الذي ينضم إليه وفد بلدي، في تناول حجم وفداحة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وكذلك في تناول موقف الدول العربية المتحد من هذه التطورات المؤسفة. وأود أن أضيف ما يلي:

أولاً، لقد بات واضحاً وضوح الشمس أن الوقف الفوري لهذه الحرب الشعواء قد أصبح أولويةً ملحةً على رأس أولويات المجتمع الدولي، لا سيما بعد أن بدأ نطاقها يتوسع جغرافياً ليمتد إلى مناطق أبعد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما سبق وأن حذرت مصر منه تكراراً. إن الأوضاع الحالية، بما في ذلك في منطقة البحر الأحمر، هذا الشريان الحيوي للتجارة العالمية، إنما تشكل تهديداً واضحاً وحاضراً لأمن كافة دول العالم، كما أنها لا يمكن – بأي حال من الأحوال – أن يتم تناولها بمنأى عن الحرب بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما يعود بنا إلى مطالباتنا المتكررة للوقف الفوري لإطلاق النار.

ثانياً، إن الأوضاع الإنسانية المأساوية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصةً قطاع غزة، تحتم التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن 2720 (2023)؛ والإسراع بتفعيل بنوده بشأن فتح كافة المعابر، بما فيها المعابر الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، أمام انسياب المساعدات الإنسانية؛ وكذلك سرعة إنشاء الآلية ذات الصلة تحت إدارة السيدة زيغريد كاخ. ونعيد تأكيدنا على الدعم الكامل لجهود المنسقة الأممية في هذا الصدد، حيث أن إيصال المساعدات ووقف الحرب هما السبيل الوحيد للحيلولة دون المزيد من المعاناة، والتصدي للنية المبيتة لإسرائيل لتهجير الشعب الفلسطيني، وهو الإجراء الذي أكرر إدانتنا ورفضنا له، لما يمثله من محاولة يائسة من جانب الحكومة الإسرائيلية الحالية لتصفية القضية الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، أعيد التأكيد مجدداً وأمام مجلسكم الموقر على أن معبر رفح لم يغلق قط من جانب مصر، وأن مصر قامت منذ اليوم الأول من الحرب بالسعي لإدخال المساعدات وتسهيل نفاذها بالتنسيق مع كافة المانحين، والعمل أيضاً على إخراج المصابين والحالات الطبية الحرجة.

ثالثاً، واهم من يتصور أن الاحتلال قابل للاستدامة، مثله كالذي يتصور إمكانية تصفية القضية الفلسطينية وحسم الأوضاع الراهنة بالأراضي الفلسطينية المحتلة بالقوة، أو التعاطي مع المشاغل الأمنية حصرياً باستخدام الوسائل العسكرية، وهي الوسائل التي فشلت فشلاً ذريعاً حتى الآن ولم تنجح إلا في حصد أرواح المدنيين وزرع الكراهية.

رابعاً، إن المشهد الحالي، والذي يعدّ نتيجة طبيعية لحالة الانسداد السياسي ونسف عملية السلام من جانب إسرائيل ورفضها كافة السبل لإحياء هذه العملية، يدفعنا للمطالبة بالتخلي عن كافة الحلول الجزئية التي أثبتت فشلها، والعودة للحل الوحيد والمنطقي للأزمة الحالية والمتمثل في التوجه لعملية تفاوضية شاملة بناء على حل الدولتين وفقاً لمقررات الأمم المتحدة، وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وختاماً، فإن ما تقدم بشأن إنشاء الدولة الفلسطينية، يمثل إجماعاً دولياً منقطع النظير، لا يغرد خارجه سوى إسرائيل، حيث أختتم حديثي بطلب مراجعة أي دعم ينتج عنه استمرار الاحتلال أو الانتهاكات، والاستماع إلى استغاثات أهل فلسطين، وأطفال فلسطين، ونساء فلسطين، والانضمام للإجماع والاصطفاف مع الحق.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيدة كوزي (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ فرنسا على رئاستها لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على رفع هذه الجلسة إلى المستوى الوزاري نظراً للحاجة الملحة إلى إعطاء الأولوية للمسألة المطروحة. كما أشكر الأمين العام على إحاطته ودعوته الدؤوبة من أجل السلام والعدالة، بما في ذلك إيجاد حل عادل لقضية فلسطين.

إن الإحاطة المحزنة والأرقام المأساوية التي استمعنا إليها هي نداء عاجل للتغلب على الجمود السائد والدفع من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وهو المطلب الأساسي لإنقاذ الأرواح البشرية، وحماية المدنيين، وضمان معيشتهم ورفاههم، وإنقاذ آفاق السلام. لقد تعرض قطاع غزة لواحدة من أشد عمليات القصف في التاريخ الحديث، تجسدت في مقتل أكثر من 000 25 فلسطيني – معظمهم من النساء والأطفال – وإصابة أكثر من 000 61 شخص بجروح؛ والحرمان من الحصول على الغذاء والماء والوقود والإمدادات الأساسية الأخرى، مما يتسبب في المجاعة وانتشار الأمراض ومستويات غير عادية

من العوز؛ والدمار الواسع النطاق الذي لحق بالمنازل والمستشفيات والمدارس وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية.

وتكرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المطالبة الساحقة للمجتمع الدولي بوقف فوري لإطلاق النار في غزة وبالإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن والمحتجزين. وندعو جميع الأطراف إلى التقيد الكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانوني الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبجميع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرارا الجمعية العامة دإط-21/10 و دإط-22/10 وقرارا مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023).

لقد انتهكت الهجمات الإسرائيلية العشوائية وغير المتناسبة باستمرار مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وكذلك بين الأهداف المدنية والعسكرية. كما دأبت إسرائيل على انتهاك التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ويجب معاملة السجناء معاملة إنسانية وكريمة. ومع ذلك، لا تزال تظهر تقارير وصور مقلقة عن التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للسجناء الفلسطينيين. وقد اعتُقل آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، خلال ما يزيد قليلاً على ثلاثة أشهر.

يجب ألا يكون الصحفيون والإعلاميون أهدافاً للهجمات أو الأعمال الانتقامية. كما يجب ألا تُصبح أُسرهم أهدافاً بالتبعية لإكراه هؤلاء المهنيين على الصمت.

وفي جميع أنحاء غزة، لا تزال حرية التنقل والوصول إلى الإغاثة الإنسانية محدودة للغاية على الرغم من الأحكام الواضحة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. يحظر القانون الدولي استخدام التجويع سلاحاً من أسلحة الحرب؛ وقد شجبت الأمم المتحدة تلك الممارسة ويجب وقفها. وكما أكد الأمين العام مراراً، لا يوجد مكان ولا أحد آمن في غزة. كما أن ما يسمى بالمناطق الآمنة، حيث أجبر المدنيون على الفرار، تتعرض لمزيد من الهجمات الإسرائيلية. وقد تم تهجير أكثر من 1,9 مليون فلسطيني في غزة قسراً. كان هذا تهجيراً قسرياً لشعب تحت الاحتلال، معظمهم من لاجئي نكبة عام 1948. ويحتمي معظمهم في 155 مدرسة ومرفقا تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لا تزال تتعرض للهجوم الإسرائيلي. إن النداءات المتكررة من الوزراء الإسرائيليين لتهجير السكان المدنيين الفلسطينيين قسرا إلى خارج قطاع غزة بغيضة ويجب منعها، لأن هذا التهجير جريمة حرب. والعنف المتصاعد من جانب القوات الإسرائيلية والمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة يحول هذا العام إلى أشد الأعوام دموية على الإطلاق بالنسبة للأطفال ليس في غزة فحسب، ولكن في الضفة الغربية أيضا، بما فيها القدس الشرقية، حيث قتل 344 فلسطينيا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، من بينهم 88 طفلا.

والهجمات الإسرائيلية العشوائية ضد المدنيين في غزة هي أحدث حلقة في حصارها المستمر منذ 16 عاما، وبعد مرور 56 عاما من الاحتلال ومضي 76 عاما على النكبة. يناقش الوزراء الإسرائيليون علانية رغبتهم وتصرفاتهم لجعل غزة غير صالحة للعيش بالنسبة للفلسطينيين. ولهذا السبب، أحال العديد من أعضاء لجنتنا الحالة في فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحثوا على المساءلة عن الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني. ونشيد بجنوب أفريقيا، التي نفخر بعضويتها في لجنتنا، على عريضة إقامة الدعوى ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، والمطالبة باتخاذ تدابير مؤقتة فورية لمنع انتهاكات اتفاقية الإبادة الجماعية في غزة.

لا يوجد وقت للتلاعب بالألفاظ ولا مجال للإصابة بالشلل. ويجب ألا نستسلم للنهج الاستثنائي أو المعايير المزدوجة أو الصمت الدولي. وتكرر اللجنة دعواتها إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، مع إعطاء الأولوية لحماية الفلسطينيين. ونشدد على الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة وبذل جهود فورية للتوصل إلى حل دائم وعادل في الشرق الأوسط. وينطوي ذلك على إنهاء الاحتلال واحترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال وحق العودة للاجئين، وفقا للقانون الدولي وقرارات

الأمم المتحدة. لقد حان الوقت الآن للسعي دون تردد إلى حل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967، وهو توافق الآراء الدولي الطويل الأمد من أجل التوصل إلى حل عادل. وتؤيد اللجنة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام وعملية تفاوض متعددة الأطراف تهدف إلى حل قضية فلسطين من جميع جوانبها. وعلى حد تعبير نيلسون مانديلا، فإن تعهدنا الجماعي بعدم ترك أي أحد خلف الركب لن يكتمل بدون حرية فلسطين. ولهذا السبب، تطالب اللجنة كذلك بانضمام دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة لكي يتسنى لها أن تتبوأ مكانها الصحيح في المجتمع الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلا عن أندورا وسان مارينو.

يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الفوري للقرارين 2720 (2023) و 2712 (2023). يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة وأحدث التقارير الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة التي تحذر من أن غزة معرضة بشدة لخطر المجاعة وأن النظام الصحي في حالة انهيار. ونرحب بقرار إسرائيل فتح معبر كرم أبو سالم الحدودي وبالدور الذي تؤديه مصر وغيرها من الشركاء الإقليميين في توفير وتيسير وصول المعونة الإنسانية إلى المحتاجين إليها. ويجب أن نواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين في غزة، بما في ذلك من خلال زيادة القدرة على المعابر الحدودية وبطريق بحري مخصص، مع ضمان عدم إساءة استخدام هذه المساعدة من جانب حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية.

إن وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق التزام بموجب القانون الدولي، وهناك حاجة ماسة إليه لتقديم المساعدات المنقذة للحياة لتجنب المزيد من تفاقم الوضع الكارثي بالفعل. ويجب أن تصل المعونة إلى المحتاجين من خلال جميع الوسائل الضرورية، بما في ذلك الممرات الإنسانية والهُدن لتلبية الاحتياجات الإنسانية، أو وقف الأعمال العدائية. ونرحب بتعاون الأطراف الفاعلة الإقليمية سعياً إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة. إننا على استعداد لدعم جهود كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، سيغريد كاغ. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم المدنيين الأشد احتياجاً في غزة. لقد خصصنا بالفعل مبلغ 125 مليون يورو مبدئيا للمساعدات الإنسانية في عام 2024. قدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل فردي دعما ماليا يتجاوز 600 مليون يورو للأرض الفلسطينية المحتلة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ونشيد بالجهود القوية التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتقديم المعونة المنقذة للحياة في ظروف بالغة القسوة. ونأسف لوفاة عدد غير مسبوق من موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه القوي للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ونشيد بصفة خاصة بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تضطلع بدور أكثر أهمية في الحالة الراهنة، وكذلك فيما يتعلق بالاستقرار في المنطقة. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هم أكبر المانحين للأونروا حتى الآن، وسيواصلون دعم الوكالة في جميع ميادين عملياتها، بما في ذلك القدس الشرقية، والدعوة إلى زيادة التمويل بشكل عاجل.

يجب على جميع الأطراف كفالة حماية جميع المدنيين وكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق في جميع أوقات النزاع. يكتسي احترام جميع الأطراف الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، أهمية قصوى. ونحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي، ونشير إلى أنه يجب أن تكون هناك مساءلة عن انتهاكات ذلك القانون. وندين بأشد العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية الوحشية والعشوائية التي شنتها حماس في جميع أنحاء إسرائيل في 7 تشرين

الأول/أكتوبر 2023. إن استخدام حماس للمدنيين كدروع بشرية عمل وحشي مؤسف جدا. وكما ذكر المجلس الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2023، يحق لإسرائيل الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب أن تكون العمليات العسكرية متناسبة ومتماشية مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو حماس إلى الوقف الفوري للهجمات الصاروخية المستمرة على إسرائيل وإطلاق سراح جميع الرهائن، وكثير منهم من مواطني الاتحاد الأوروبي، دون أي شروط مسبقة. فلا يمكن أن تكون المعاناة الإنسانية ورقة مساومة. ويجب السماح اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إلى الرهائن. ونرحب بتعاون الأطراف الفاعلة الإقليمية بشأن هذه المسألة.

ولا يزال منع المزيد من التصعيد الإقليمي أمرا بالغ الأهمية. إذ لا أحد سيستفيد منه. ويتناقش الاتحاد الأوروبي بنشاط مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين – وندعو الأطراف الفاعلة الإقليمية – إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من تفاقم الحالة. إننا نتابع بقلق الحالة عبر الخط الأزرق، ونذكر بضرورة احترام القرار 1701 (2006) بشكل مطلق. يدين الاتحاد الأوروبي هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر، التي تقوض حرية الملاحة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الفوري للقرار 2722 (2023). إن الحفاظ على حرية الملاحة في البحر الأحمر أمر حيوي للتدفق الحر للتجارة العالمية وللأمن الإقليمي.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق مماثل إزاء الحالة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث وصل التوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين إلى مستويات قياسية. إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام. يتعين على إسرائيل أن توقف توسيع وتقنين المستوطنات، وأن تمنع عنف المستوطنين وعمليات الإخلاء التهجير القسري، وأن تكفل محاسبة الجناة. ولا نزال ملتزمين بالتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، حيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأراضي وذات السيادة ولها مقومات الحياة جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والاتحاد الأوروبي مستعد للإسهام في إحياء العملية السياسية، بما في ذلك من خلال مبادرة جهود يوم السلام، ويرحب بمبادرات السلام والأمن الدبلوماسية ويؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام قريبا. إننا نتحاور بالفعل مع شركائنا في المنطقة، وخارجها، من أجل تنشيط الأفق السياسي، بما في ذلك في اجتماع وزراء الخارجية الذي انعقد في بروكسل يوم أمس.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى الحالة في سورية، إذ سأقتصر على تعليق واحد، حرصا على الوقت. وبعد مرور أكثر من 12 عاما على النزاع، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للتوصل إلى حل سياسي مستدام وشامل، تمشيا مع القرار 2254 (2015) – وهو السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام في سورية. ويستمر تدهور الحالة الإنسانية في أجزاء شاسعة من سورية. ونحيط علما بشكل إيجابي بتجديد إذن استخدام معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر. وندعو النظام في دمشق إلى الانخراط جديا في العملية السياسية والعمل بجدية على تنفيذ التدابير التي أُعلن عنها في بيانه بشأن التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين والعمل بفعالية لتحسين معيشة السكان ومنع استخدام أراضيه لشن هجمات تسهم في تعريض الأمن الإقليمي للخطر.

ولدى الاتحاد الأوروبي رسالة لأبناء الشعب السوري: لن ننساهم. ولا نزال المانح الرئيسي في المجال الإنساني ونواصل دعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن لإحراز تقدم في تنفيذ جميع جوانب القرار 2254 (2015). لقد آن الأوان لإحياء العملية السياسية السورية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئ فرنسا على رئاستها مجلس الأمن وعلى التقدم المحرز منذ بداية العام. وأود أيضا أن أشيد بفرنسا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وأن أشكر الأمين العام على تزويدنا بأحدث المعلومات عن الحالة في الميدان.

(تكلم بالإنكليزية)

لا تزال الأرواح تُزهق ولا تزال المجتمعات والأسر ترثي موتاها ويواصل الأحبة الانتظار والأمل والصلاة من أجل عودة الرهائن إلى ديارهم. ولا تزال الحالة المتدهورة في الشرق الأوسط، بما يترتب عليها من عواقب إنسانية خطيرة وشديدة، مصدر قلق بالغ لنا. يضاف إلى ذلك تزايد خطر اتساع رقعة النزاع على الصعيد الإقليمي، مما يجعل الاستئناف الفوري لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

ولكي نكون واضحين، نكرر إدانتنا بأشد العبارات لجميع أشكال العنف والهجمات – أينما وقعت – ضد المدنيين الأبرياء بغض النظر عن جنسياتهم. وقد روعتنا الخسائر الفادحة والمتزايدة التي ألحقها النزاع المستمر في غزة بالمدنيين ونعارض الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى التهجير القسري للمدنيين أو نقلهم من غزة. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات. ويجب أن تكون حماية المدنيين أولوية في جميع الأوقات.

وبعيدا عن مجال المساعدات الإنسانية، ترحب تايلند بتعيين السيدة سيغريد كاغ (هولندا) في منصب كبير منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة عملا بالقرار 2720 (2023)، الأمر الذي نأمل أن يساعد على تحسين الحالة الإنسانية في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن تصل المساعدة الإنسانية الكافية، بإشراف السيدة كاغ، إلى المحتاجين في غزة بطريقة آمنة وفعالة وفي الوقت المناسب. ونقدر أيما تقدير الجهود الدبلوماسية التي بذلتها جميع الأطراف المشاركة في تيسير الإفراج عن بعض الرهائن، بمن فيهم 23 مواطنا تايلنديا، خلال وقف إطلاق النار المؤقت في العام الماضي. ونشكر الجهات المعنية على كل جهودها. ولا نزال، منذ ذلك الحين، نشعر بقلق بالغ إزاء سلامة باقي المواطنين التايلنديين وجميع المحتجزين كرهائن. وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن والدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، نواصل المناشدة من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين، بمن فيهم المواطنون التايلنديون. وبانتظار إطلاق سراحهم، ندعو إلى الاستمرار في معاملة أولئك الرهائن ورعايتهم بطريقة لائقة. دعوا جميع الرهائن يعودون إلى ديارهم.

ولتنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا والجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، نحن بحاجة إلى تصميم سياسي حازم. وهذا يعني تصميما على السعي نحو وقف عاجل ومستدام للأعمال العدائية، وهو أمر ضروري لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين في غزة وفي جميع أنحائها بسرعة وأمان وبشكل موسع ومستدام ومن دون عوائق. ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل حشد المساعدة الإنسانية في هذه الأوقات العصيبة. ويعني أيضا تصميما على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ إجراءات فورية وضرورية لتفادي خطر اتساع رقعة النزاع أكثر على الصعيد الإقليمي. كما يعني تصميما على إجراء حوار حقيقي والتمسك بالدبلوماسية بغية إيجاد حل سلمي للمسألة يتفق عليه الطرفان، وفقا لحل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع قرارات المجلس ذات الصلة.

ختاما، تناشد تايلند المجلس بذل قصارى جهده لدعم جهود السلام وللمساعدة في إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. والواقع أننا نجد المبادئ التوجيهية الثلاثة التي أشار إليها وزير خارجية فرنسا في وقت سابق من عصر اليوم مفيدة – وهي الإنسانية والعدالة والمسؤولية. أما بالنسبة لتايلند، فإننا نؤكد من جديد دعمنا للجهود الجماعية الرامية إلى تيسير الدبلوماسية ووقف التصعيد واتباع الوسائل السلمية للمساعدة في إنهاء المعاناة وتحقيق سلام دائم. والواقع أن السلام الدائم هو خير ضمان لمنع تكرار المعاناة في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، أود أن أهنئ بلدكم الصديق على رئاسة المجلس وأرحب بحضور وزير الخارجية الفرنسي

صباح اليوم، كما أشكر الأمين العام على بيانه وأغتنم الفرصة لأهنئ الأعضاء المنتخبين الجدد في المجلس.

هذا، وننضم إلى البيانين باسم المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

إن قطاع غزة اليوم هو موضع أكبر كارثة إنسانية يشهدها العالم. فبحسب تقارير الأمم المتحدة، ليس فيه مكان آمن وتتضاءل فيه مقومات الحياة الكريمة. وأصبح تقريبا كل سكانه الذين يتجاوز عددهم مليوني شخص من النازحين والمعرضين للمجاعة.

وفي غضون 100 يوم، باتت أعداد الضحايا تشارف على 100 000 إنسان، معظمهم من الأطفال والنساء، وذلك ما بين القتلى والمصابين بجروح وعاهات دائمة والمفقودين تحت الأنقاض، إضافة إلى ضحايا عنف المستوطنين وسلطات الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة. وهذا هو ما جعل عدة مسؤولين دوليين يؤكدون أنهم لم يشهدوا مثيلا للوضع الراهن في غزة، ودفع الأمين العام إلى مخاطبة المجلس استنادا للمادة 99 من الميثاق (انظر S/PV.9498)، محذرا من خطر انهيار المنظومة الإنسانية والنظام العام، وداعيا إلى وقف إطلاق النار إنساني عاجل.

ولقد كررت دولة قطر إدانتها لكل أشكال استهداف المدنيين والمرافق المدنية وممارسة العقاب الجماعي وحرمان المدنيين من الغذاء والماء والدواء وانتهاك حقوقهم ومحاولات التهجير القسري. كما تدين تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بشأن تهجير سكان غزة التي تعدّ امتدادا لنهج الاحتلال وازدراء خطيرا للقوانين الدولية وتقطع الطريق أمام فرص السلام.

نرحب بالخطوات المتخذة لتنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، بما في ذلك تعيين السيدة سيغريد كاغ في منصب كبير منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار، مؤكدين ضرورة التنفيذ الكامل لكل أحكام هذين القرارين. وفي الوقت نفسه، نؤكد أن الحالة الإنسانية الفادحة والانتهاكات السافرة للقانون الدولي والمخاطر الجسيمة على الأمن والاستقرار في المنطقة تحتم الدعوة لوقف إطلاق نار فوري. فذلك وحده يكفل وضع حد للمأساة وتجنيب المنطقة تصعيدا خطيرا.

وإن مطلب وقف الحرب يمثل إرادة المجتمع الدولي التي أعرب عنها قرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة (دإط–22/10) الذي صوتت لصالحه 153 دولة الشهر الماضي. وهي مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي لضمان تطبيق القانون الدولي بدون تمييز وبدون ازدواجية في المعايير.

منذ البداية، بذلت دولة قطر ولا تزال تبذل جهودها دبلوماسية على أعلى المستويات وبالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تحقيق الأولويات المتمثلة بإيقاف الحرب وضمان وصول الاحتياجات الإنسانية الكافية والمستمرة وإخلاء سبيل الرهائن والأسرى وتلافي مخاطر اتساع دائرة النزاع في المنطقة. وبفضل جهود الوساطة لدولة قطر بالشراكة مع الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية، تم التوصل في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إلى هدنة إنسانية وتمديدها مما سمح بإيصال المزيد من المساعدة الإنسانية وإطلاق سراح المئات من النساء والأطفال المحتجزين في غزة ومن الأسرى الفلسطينيين.

ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف مساعي دولة قطر. فأعلنت دولة قطر عن نجاح جهود الوساطة التي بذلتها بالتعاون مع الجمهورية الفرنسية في التوصل لاتفاق بين إسرائيل وحماس، يشمل إدخال أدوية وشحنة مساعدات إنسانية إلى المدنيين في قطاع غزة، لا سيما في المناطق الأكثر تضررا، وإيصال الأدوية التي يحتاج إليها المحتجزون في القطاع، على أن ترسل الأدوية والمساعدات من دولة قطر جوا عبر مطار العريش.

ونتطلع إلى البناء على ما حققته مساعي دولة قطر الدبلوماسية والمضي نحو إنجاز اتفاق شامل ومستدام يوقف سفك الدماء ويقود إلى محادثات جادة وعملية سياسية تفضي إلى سلام شامل ودائم وعادل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، على أساس مبدأ حل الدولتين الذي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحصول الشعب الفلسطيني الشقيق على جميع حقوقه غير القابلة للتصرف. ونؤكد أن ذلك هو الضمانة الوحيدة لتحقيق السلام المستدام وأن أية سياسات تخالف هذا التوجّه لن تغير حقيقة أن قطاع غزة كان وسيظل أرضا فلسطينية.

وينبغي ألا نغفل عن التصعيد الخطير في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وهنا تدين دولة قطر قرار سلطة الاحتلال مصادرة أراض فلسطينية في القدس الشرقية، الذي يضاف إلى القرارات والإجراءات الأحادية التي تنتهك القانون الدولي وتعوق التوصل إلى حل الدولتين، كما تدين السماح بمظاهرة للمتطرفين تحت شعار فرض السيطرة على القدس والمسجد الأقصى. فذلك يشكّل استفزازا خطيرا يساهم في زيادة الاحتقان والعنف. ونطالب المجلس مجددا بتحمل مسؤولياته بإلزام إسرائيل بوقف إجراءاتها الهادفة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

وتواصل دولة قطر تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى قطاع غزة. فقد أرسلت حتى الآن 68 طائرة محملة بأكثر من 000 2 طن من المساعدات الإنسانية. ويتواصل تنفيذ مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بتقديم العلاج إلى 500 1 من الجرحى من القطاع، وقد وصلت منهم ثماني دفعات حتى الآن. وإضافة إلى ذلك يقدّم طاقم طبي قطري المساعدة في علاج الجرحى في العريش، وذلك في إطار اهتمام دولة قطر ودعمها الكامل للشعب الفلسطيني الشقيق إلى حين تجاوز محنته.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد نغوين (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقدير فييت نام لفرنسا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على إحاطته الزاخرة بالمعلومات والثاقبة.

مع مرور أكثر من 100 يوم على اندلاع النزاع في غزة، تفاقم شعور المجتمع الدولي بالقلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية المستمرة هناك. وتؤكد الأعداد الهائلة للضحايا، حيث قتل أكثر من 000 25 فلسطيني وبات آلاف آخرون في عداد المفقودين، معظمهم من النساء والأطفال، الحاجة الماسة إلى وقف فوري لإطلاق النار. وتبعث الأضرار الجسيمة التي لحقت بالأعيان المدنية، بما في ذلك المنازل والمستشفيات والمدارس ومنشآت الأمم المتحدة، على القلق. وفي ظل نزوح غالبية سكان غزة البالغ عددهم 2,2 مليون نسمة الذين يواجهون نقصا حادا في الغذاء والماء والضروريات الأساسية، أصبحت الحالة مزرية للغاية.

ومرة أخرى تدين فييت نام كافة الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية الأساسية. فتلك الأعمال تتعارض مع القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني، وتقوض قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويكتسي دور مجلس الأمن في معالجة هذه الأزمة المتعددة الأبعاد أهمية حاسمة، إلا أن استجابته لم تكن كافية لوقف هذه الكارثة المتفاقمة. فالقرارات المتخذة حتى الآن لم تنجح بشكل فعال في كبح جماح الدمار والمعاناة. ولذلك نحث المجلس على مضاعفة ما يبذله من جهود.

ويجب أن تشكّل حماية المدنيين الأبرياء، بما في ذلك كفالة الإفراج الآمن عن الرهائن، أولوية عليا. ويكتسي تقديم المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبلا عوائق أهمية أساسية للتخفيف من خطر وقوع المزيد من الوفيات الناجمة عن العنف والمرض وسوء التغذية. ويبرز القتال العنيف المستمر، لا سيما بالقرب من خان يونس ومستشفى النصر، الضرورة الملحة لأن تيسر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حركة المساعدات الإنسانية. وتزيد الحالة المتفاقمة في شمال غزة، حيث يعاني الناس من نقص حاد في الإمدادات الأساسية، من إلحاح اتخاذنا لإجراءات جماعية.

وعلاوة على ذلك، أسفر تصعيد النزاع عن تفاقم التوترات في المنطقة الأوسع. فقد تدهورت الحالة في الضفة الغربية حيث قُتل مئات الفلسطينيين واعتُقل الآلاف ومُنع الكثيرون من الوصول إلى القدس. وفي الوقت نفسه، زادت الحوادث الأخيرة في البحر الأحمر من المخاوف العالمية، لا سيما بشأن سلامة وحرية الملاحة، بالإضافة إلى تداعياتها على سيادة الدول المتضررة. وتؤكد تلك التطورات، إلى جانب التوترات المستمرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، الحاجة الماسة إلى ضبط النفس وبذل المساعي الدبلوماسية، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن.

وأخيرا، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعم فييت نام الثابت لحل الدولتين الذي ينطوي على إقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس

حدود ما قبل عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام مع دولة إسرائيل، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونرى أن تلك الرؤية لا تزال تشكّل حجر الزاوية لتحقيق السلام الطويل الأجل والمستدام في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد اختارت أستراليا أن تشارك في هذه المناقشة المفتوحة لأننا نرى أننا نواجه وقتا حرجا، في ظل استمرار القتال وتفاقم المعاناة الإنسانية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تأكدت لنا خطورة الحالة من خلال الزيارة التي قامت بها وزيرة خارجية أستراليا، بيني وونغ، إلى المنطقة في الأسبوع الماضي. لا بد لنا من أن نتحرك الآن.

تدين أستراليا إدانة قاطعة الهجمات التي شنتها حركة حماس على إسرائيل. فقد شكّلت تلك الهجمات أعمال إرهابية بغيضة ضد المدنيين الأبرياء. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وكما أكدت وزيرة الخارجية وونغ مرة أخرى في الأسبوع الماضي، فإن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها؛ لكن الطريقة التي تفعل بها ذلك مهمة. ويجب على كافة الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني وحماية أرواح المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

وتكرر أستراليا نداءها العاجل من أجل إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بأمان وبدون عوائق. ونريد أن نشهد المزيد من الهدن الإنسانية لتمكين إيصال المساعدات على نطاق أوسع وكفالة المرور الآمن للمدنيين وإطلاق سراح الرهائن. وتود أستراليا أن تشهد وقفا مستداما لإطلاق النار، ونرى أن الهدن الإنسانية تشكّل خطوات هامة على الطريق المؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف. ولا يمكن لأي وقف لإطلاق النار أن يكون أحادي الجانب، ولا يمكن لاي وقف لإطلاق النار أن يكون غير مشروط. ويجب ألا ينطوي أي حل لمسألة غزة على التهجير القسري للشعب الفلسطيني أو استخدام غزة منصة للإرهاب. وتحث أستراليا كافة الأطراف على تفادي التصعيد الإقليمي والعمل على احتواء النزاع.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء التصرفات الخطيرة التي تصدر عن الجهات الفاعلة الإقليمية التي تسعى إلى استغلال الحالة. وندين بدون تحفظ الهجمات التي يشنها الحوثيون في البحر الأحمر. فتلك الهجمات تشكّل تهديدا لحقوق الملاحة وحرياتها والتجارة الدولية والأمن البحري. وتظل أستراليا ملتزمة بدعم النظام القائم على القواعد في أعالي البحار والمبدأ الأساسي لحرية الملاحة.

وتمس الحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية لإيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ولا تزال أستراليا ترى أن تحقيق السلام والأمن الطويلي الأجل لإسرائيل في منطقتها يتطلب إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ونؤكد هنا أهمية الجهود الرامية إلى استئناف عملية سياسية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية في المستقبل. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم يمكّن الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش جنبا إلى جنب في أمن داخل حدود معترف بها دوليا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00 غدا.

عُلقت الجلسة الساعة 20/10.